العَطْفُ المُوَطِّئُ

و تَقْوِيَةُ الاخْتِصاصِ بَيْنَ المُتَعَاطِفَيْنْ

د/ زكريا شحاتة الفقى

أستاذ العلوم اللغوية المساعد

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

العَطْفُ المُوَطِّئُ

و تَقْوِيَةُ الاخْتِصاصِ بَيْنَ المُتَعَاطِفَيْن

د/ زكريا شحاتة الفقى
أستاذ العلوم اللغوية المساعد
كلية الآداب – جامعة الإسكندرية

فى النَّحو العربِّ أبوابٌ (وَطَّأَتِ) العربُ فيهنّ لكلامها بما يُقِيمُهُ – صناعةً – على الشائع من طريقته ،و فيها أيضًا ما (وَطَّأَتْ) فيه لكلامها بما يُعْلِيهِ–بلاغةً– على صِنْوِهِ مِنْ بَابَتِه .

فأَمَّا الذى أقامتْه على شائع طريقته ، فـ(الخَبَرُ) و : (الحالُ) المُوَطِّئان[1]

(١) كذا بزنة اسم الفاعل ؛ مثنَّى : (موطِّئ) ، و هو المشهور من عبارة النحاة ومَنْ إليهم من المفسرين و غيرهم : (انظر : الأمالى الشجرية ٢٢٣/٣ ، ٢٢٤ ؛ إملاء العكبرى ٤٨/٢ ؛ القرطبى ١١٨/٩ ؛ ١٩١/١٦؛ البيضاوى ص ٣٣٦ ؛ البحر المحيط ٢٧٧/٥ ؛ ٥٩/٨ ؛ المرادى ١٦٤/٢ ؛ التوضيح ٣٧١/١ ؛ مغنى اللبيب ٤٦٥/٢ ، ٥٨٧ ، ٦٦٧ ؛ الهمع ٢٤٥/١ ؛ الأشمونى ١٧١/٢ ، ١٩٣ ؛ حاشية الجمل ٤٣٢/٢ ؛ ٥٩٨/٣ ؛ التهانوى ١٢٣/٢) . قُلْتُ : و حُكِيَ عن ابن بابشاذ قوله – فى نحو هذا من جوامد الأحوال – : " لما نُعِتَ الجامد بـ(عربىّ) ، و الصفةُ و الموصوفُ كالشىء الواحد – : صارت الحال مشبَّهة بالمشتق ، و صار (عربيًا) هو الموطِّئ لكون الجامد حالًا ؛ قالوا : فمقتضاه أن (الموطِّئة) هى : (صفةُ) الحال ، لا الحال الموصوفة ، و عليه فالحال نفسها تسمَّى : (موطَّأةً) " اهـ شرح التصريح (و ياسين عليه) ٣٧١/١ – ببعض تصرُّف – . و هنا أزيدك قائلًا : و لعل هذا يفسِّر لنا مجىء (الموطَّأة) – بصيغة اسم المفعول – صفةً لهذه الأحوال الجوامد ، فى ثلاث من النسخ التي رجع إليها المرحوم د. الطناحى فى تحقيقه للأمالى الشجرية ، فراجع – إن شئت – ما علّقه على هذا الموضع من الأمالى ٢٢٣/٣ .

فى نحو[١] : (بل أنتم قوم عادون[٢])[٣] ، و[١] : (إنّا أنزلناه قرآنًا عربيًا[٤])[٥]

قالوا – فى بيان هذا – : " الخبر الموطِّئ : هو الذى لا يفيد بانفراده ممّا بعده ، فلو قيل : (بل أنتم قوم) لم يحصل بهذا الخبر فائدة ، و إنما الفائدة مقرونة بصفته"[٦]؛ " فإنّ الذى تمَّم الفائدةَ الصفةُ ، لا الخبر "[٧] . و كذلك " الحال الموطئة ؛ فهى اسم جامد موصوف بصفة هى الحال فى الحقيقة ، فكأنّ الاسم الجامد وطَّأ الطريق لما هو حال فى الحقيقة ؛ لمجيئه قبلها موصوفًا بها "[٨] ؛ يقول أبوحيان[٩] : " الحال فى الحقيقة هو: (عربيًّا) ، و : (قرآنًا) توطئة له "[١٠] .

ومن ذلك أيضًا القَسَمُ يُوَطَّأُ لجوابه أنْ يُذْكَرَ دون جواب الشرط المُصاحِبِ له حين يجتمعان فى الكلام من نحو : (ولئن جاء نصرٌ من ربك لَيقولُنَّ إنَّا كنَّا معكم)[١١] ، فهذه اللام الأُولى " تأتى مع (إنْ)؛توطئةً للقسم و إنذارًا به "[١٢] ؛

(١،١) فى العبارة نشرٌ على ترتيب اللّفّ ؛ أعنِى أنّ التلاوة الأُولى راجعة إلى: (الخبر) ، و الثانية إلى: (الحال) ، و هذا واضح .

(٢) فى التنزيل كثير من هذه الأخبار الموطِّئة – أو : الموطَّأة على ما ذهب إليه ابن بابشاذ – و ذلك: ٨١ ، ٨٢ ، ١٣٨/ الأعراف ؛ ٤٧ ، ٥٥/ النمل ؛ ١٩/يس ؛ ٨٨/ الزخرف . (٣)١٦٦/ الشعراء.

(٤) فى القرآن أيضًا من هذه الأحوال غيرُ قليل ؛ فمنها : ٣٧/ الرعد ؛ ١٧/مريم ؛ ٢٨/ الزمر؛ ٣/فصلت ؛ ١٢/ الأحقاف . (٥) ٢/يوسف . (٦) الأمالى الشجرية ٢٢٣/٣ ، ٢٢٤ (بتصرّف و حذف) .

(٧) حاشية ياسين على شرح التصريح ١٥٩/١ ، ١٦٠ .

(٨) الرضى ٣٢/٢ ، و هو – بلفظه تقريبًا – فى التهانوى ١٢٣/٢ .

(٩) هذه المقالة تقف عليها من كلام أبى حيان على آية الزمر ، لا آية يوسف ، و إنما أتيناك بها هنا ؛ لمجيء التلاوة فى الموضعين على وتيرة واحدة ، و لا يخفاك أنَّ العبرة بعموم اللفظ ، لا بخصوص السّبب – على ما تقرّر فى علم الأصول – . (انظر – إن شئت – كتابى : من زيادة الأحرف الهوامل فى التراكيب ص ١٦٤ حيث تعويلنا على هذه القاعدة فى مقام هو ممّا نحن عليه هنا بسبب) .

(١٠) البحر المحيط ٤٢٤/٧ . و نحوٌ منه قول أبى البقاء فى (إملائه) – : " (قرآنًا) : حال موطئة ، و الحال فى المعنَى – : قوله تعالى : (عربيًا) " اهـ ٢١٥/٢ . (١١) ١٠/العنكبوت .

(١٢) معانى الحروف ص ٥٤ .

" للإيذان بأنّ الجواب بعدها مبنيٌّ على قسَمٍ قبلها ، لا على الشرط ، و من ثمّ تُسمَّى : (اللامَ المُؤْذِنَةَ)[1] ، و تُسمَّى : (المُوَطِّئَةَ) أيضًا ؛ لأنها وطّأت الجواب للقسم ؛ أى : مَهَّدَتْهُ له "[2] ، و لولاها لكان الجواب سَلَمًا للشرط ، فامتنعتْ منه اللام و النّون ، أى " أنّها توطِّئ ما يصلح أن يكون جوابًا للشرط – : للقسم ، فيصير جواب الشرط إذ ذاك محذوفًا ؛ لدلالة جواب القسم عليه "[3] .

و أمّا ما (وُطِّئَ) فيه بما يَعْلُو به على ما عساه يُدَانِيه من نظائره ، فذلك قول القائل منهم : (أَعْجَبَنِي زيدٌ و كَرَمُه) ، يريد : أعجبنى كرمُ زيدٍ ، إلا أنّه قَدَّمَ ذِكْرَ (زيد) ؛ توطئةً ، و تمهيدًا لِذِكْرِ كرمه ؛ لمكان الملابسة بينهما ، و ليس " ذلك بأبْعَدَ من قولهم : (وُلِدَ له سِتُّون عامًا)[4] ، و إسنادِ الفِعْل[5] إلى : (السِّتِّين)[6] ، لمّا كانت الولادة فيها "[7] ؛ أى للملابسة التى بينهما ، و إلا فـ"السِّتون لم تُولَد ، و إنما وُلِدَ للرجل أولاد فيها "[8] ، و الأصل : "وُلِدَ له الأولادُ ستّين عامًا"[9] ، لكنّه "حذف الأول ، و أقام: (السّتين) مُقام: (الأولاد)"[10] ؛ لمكان الملابسة التى ذَكَرْتُ .

(١) انظر أيضًا فى وصفها بـ(الإيذان) – : البحر المحيط ٢٤٨/٨ .

(٢) مغنى اللبيب ٢٣٥/١ ، و نحوه فى : الأمالى الشجرية ١١٨/٢ ؛ ١٤٤/٣ ؛ حاشية الجمل ١٢٧/٢ .

(٣) البحر المحيط ٥١٣/٢ .

(٤) انظر لهم فى هذا و نحوه : سيبويه ١٧٦/١ ، ٢١١ ، ٢٢٣ ؛ المقتضب ١٠٥/٣ ؛ الأصول ١٩٤/١ ؛ ٢٥٥/٢ ؛ السيرافى ٧١/٤ ، ١٨٣ ، ١٩٩ ؛ كتاب الشعر ٣٣/١ ؛ الأشباه و النظائر ١٥/١ ، ١٧ .

(٥) أى : فيه . (٦) يُشبه أن يكون الكلام هنا من باب : (أعجبنى زيدٌ و كرمه) ؛ فالأصل : ليس ذلك بأبعد من إسناد الفعل إلى (السّتين) فى قولهم : (وُلِدَ له ستون عامًا) !!

(٧) كتاب الشعر ٣٣/١ . قلت : و هذه العبارة أصلها مسلوخ من كلام سيبويه : " و ليس هذا فى سعة الكلام و الاختصار بأبعدَ من : صِيدَ عليه يومان ، و: وُلِدَ له ستون عامًا " اهـ ٢٢٣/١. و أقول ثانية: و قد لَفَتَ المرحوم د. الطناحى إلى شىء من هذا ، حين قال فى مقدّمة تحقيقه لـ(كتاب الشعر) – : " و قد يؤدِّى أبو علىّ كلام سيبويه بعبارته هو ... ، و قد ينتزع آراءه دون أن ينسبها إليه ... " اهـ ص ٨٠ .

(٨) السيرافى ٧١/٤ . (٩) سيبويه ٢١١/١ (بيسير تصرّف). (١٠) السيرافى ١٨٣/٤.

و لعل هذه (الملابسة) التى سَوَّغَتْهُمْ أن يقولوا : (وُلِدَ له ستون عامًا) – لعلّها كانت عندهم من الشُّيوع و الاتِّساع بحيث لا تجد من النحاة مَنْ يُخالف فيها، و لا ترى منهم أحدًا يُخرجها عن فصيح الكلام أو يَنْفِيها ، فأما تلك (الملابسة) التى

أَوْرَثَتِ القائلَ منهم أن يقول : (أعجبنى زيدٌ و كرمه) – و إنْ كانت تكون فى مواضعها و مَآنِّها : أَرْجَى نوالًا و أعظم أثرًا ، و أكرم نتاجًا و أبْعد خَطَرًا ... = : أقول : فأما تلك الثانية فقد أَلْفَيْنا منهم مَنْ يَلِجُّ فى إنكارها بغير بيِّنة، و يَنْهَدُ إلى رَدِّها بغير حُجَّة ؛ ذلكم أبو حيان الأندلسىّ ، إذ تَعَقَّبَ الزمخشرىَّ غيرَ مَرَّةٍ ، فى غير موضع مِنْ آى التّنزيل يحملها الزمخشرىُّ على التركيب المذكور ؛ تعويلًا منه على (ملابسة) غَبِىَ على أبى حيان أمرُها ، فإذا له كلامٌ فيها و نَظَرٌ ، نَسُوقُهُ إليك تِمًّا عند توفُّرنا على التركيب المَنْظُور ، حيث نَحْتَشِدُ هنا ؛ لِنتبيَّنَ مِنْ أىِّ ضُرُوبِ القول هو ، و هل يَجِدُ النّاظرُ فيه زيادةً و حشوًا ، فَيَنْبَعِثَ لِيُزِيلَ عن مَتْنِهِ سَقَطًا و لَغْوًا ؟ أم أنّ للتعبير شَأْنًا هنا و شَأْوًا ، مِنْ أجْله جاءوك به صَفْوًا خَفْوًا ؟

فأوّل ما نَبدأ به مِنَ القِيلِ فى ذلك أن نقول : بين أيدينا هنا صورة لـ(تتوطئةٍ) لا يُدركها ، و لا يُصِيبُ مِنْ حُسْنها إلا مَنْ أحاط خُبْرًا بتراكيب الكلام ، و تَبَوَّعَ لمعرفة أجناسه ، فَوقفَ على أسراره ، و وَقَعَ على مِقْداره ، نَظَرَ و اسْتَبْصَر ، و رَاعَى و اعْتَبَر ، حتى مَازَ فاضِلَ قِيلِهِمْ مِنْ مَفْضُوله ، و عَلِمَ راجح الكلام مِنْ مرجُوحه ، فَصَارَ لا تُشْكِلُ عليه جِهَاتُ حُسْنِهِ ، و لا تذهبُ عليه آياتُ رُجحانه ؛ لِمكان بَصَرِهِ بمواضع الحُرُوف ، و سَعَةِ عِلْمه بِوُجُوه الصُّرُوف .

انْظُرْ بادئَ الرَّأْىِ إلى ما يجرى على ألسنة المصريين من نحو[1] : (يا سَلَامْ عَلْقَمَرْ وِ ضَيُّهْ)[2] ، و : (عَجَبْنِى مُحَمَّدْ وِ تَصَرُّفُهْ فى المَوْقِفْ)[2] ، و : (شُفْتِ

(١) ثلاثتها شائعة على ألسنة العامّة منهم و الخاصّة ؛ فهم جميعًا فى هذا شرعٌ سواءٌ بواء .
(٢،٢) لا يخفاك أن أداء العامة فى ثلاثتها هو المُعْتَبَر هنا – رَسْمًا و ضَبْطًا – .

طُوبَهْ[1] و عَمَايِلْهَا[2] ؟) ... ، أَرَأَيْتَكَ حين تكلّم عامَّتُهُم بهذا و خاصَّتُهُم ، هل يريد قائلهم إلا أن يقول: (يا سَلامْ على ضَىِّ القمر)،(عَجَبْنِى تصرُّف محمد...)، (شُفْتْ عَمَايِلْ طوبه ؟) ، هو لا يريد إلا هذا ، فانْظُرْ بأىِّ (مَتْبُوعٍ)[3] (وَطَّأَ)

لمُرادِهم (العاطِفُون)[٣]،و عَلَى آثار مَنْ-:هم هنا مُقْتَدُون؛ فغيرُ ذِى حاجةٍ إلى بيان- : أنّ (عامِّيّتنا) مِنْ (فُصْحَانَا) بمكان ، * و مِنْ عِضَةٍ ما يَنْبُتَنَّ شَكِيرُها*[٤] .

أقول : إنْ وقفتَ من عاميّتنا على هذا و نحوه ، فاعلم أنّ لذلك أصلًا فى فصحانا ؛ فالعاميّة – على ما قال المرحوم الأستاذ محمود تيمور – " عريقة فى نَسَب العُرُوبة ، و هى مِنْ صُنْع مجتمعٍ عربِيِّ اللّسان صميم "[٥] ؛ و لهذا ما جَعَلَ يقرِّر : "ما بين العربية و العامية جديرٌ أنْ يُسَمَّى : (موافقات) لا : (فوارق) "[٦] ، ثم ذهب يؤكِّد هذا بما يحكيه عن القدماء من قولهم : " يكاد لا تتكلّم العامّة بشىء إلا و له أصلٌ و معنًى ؛ عَلِمَهُ مَنْ عَلِمَهُ ، و جَهِلَهُ مَنْ جَهِلَه "[٧] .

فإذ قد وَقَفْتَ على هذا من كلام المصريِّين – و قد صَحَّ عندك أنّ (دَارِجَ) كلامهم[٨] من فصيح لسان العرب بِسَبَب ، و أنّ بينهما ما بين الأخويْن

(١) الشهر الخامس من شهور السنة القبطية ، و يقع فى فصل الشتاء .

(٢) أى : أعمالها – جمع : عَمَل – ؛ يريدون صنيعها فيهم ، و ما تجلبه عليهم من زمهرير قِيلَ فيه – على لسان العامة – : (طوبهْ تِخَلِّى الصَّبِيَّهْ كَرْكُوبهْ) .

(٣،٣) أى حين ركبوا فى عبارتهم أسلوب (العطف) ، فَقَدَّمُوا (متبوعًا) (يُوَطِّئُون) به لِـ(تَابِعٍ) يجمعهما من (الملابسة) و (الاختصاص) ما نجدُّ فى بيانه هنا و نحتشد .

(٤) انظر فى هذا القول ، و بيان كونه شعرًا أو مثلًا : سيبويه ٥١٧/٣ ؛ كتاب الشعر ٥٨/١ ؛ الشيرازيات ٣٢٢/٢ ، ٤٧٢ ؛ الميدانى ٢٠/٢ ؛ ابن يعيش ١٠٣/٧ ؛ ٥/٩ ، ٤٢ ؛ المقرّب ٧٤/٢ ؛ الرضى ١٥٢/٢ ؛ ٤٣٥/٤ ، ٤٨٦ ؛ اللسان : شكر (٢٣٠٦/٤) ، و : عضه (٢٩٩١/٤) ؛ الإرتشاف ٣٠٦/١؛ المرادى ٩٧/٤؛ مغنى اللبيب ٣٤٠/٢ ؛ التصريح ٢٠٥/٢ ؛ الأشمونى ٢١٧/٣ .

(٥) مشكلات اللغة العربية ص ١٧٧ . و انظر أيضًا ص ١٦٨ ، ١٦٩ .

(٦) مشكلات اللغة العربية ص ١٦٠ . و انظر أيضًا ص ١٧٥ ، ١٧٦ .

(٧) السابق ص ١٧٥ .

(٨) و كذلك (الدّارج) من كلام غيرهم .

مِنْ نَسَب ... – :

أقول : فإذ قد وقفتَ على ذلك مِنْ أمْر كلامهم ، فَاعْتَبِرْ ما دَرَجَ عليه المصريُّون هنا بقول القائل من فصحاء العرب[١] :

و مَنْهَلٍ مِنَ الْفَيَافِي أَوْسَطِهْ
غَلَّسْتُهُ قَبْلَ الْقَطَا و فُرَّطِهْ

فإنْ أنت اعتبرتَه به استبان لك أنّ بين : (القطا) و : (فُرَّطِهِ) ، و بين : (طُوبَةَ) و : (عمايلْها) – : مُلابَسَةً مخصوصةً سَوَّغَتِ المتكلِّمَيْن جميعًا : عربيَّهُما و المصريَّ أنْ (يُوَطِّئا) لـ(ـلمعطوف) بِذِكْرِ : (القطا) و : (طُوبة) على نحوٍ من (التَّشْرِيك) حَلِيَ منه الكلامُ بكثيرِ طائل ، و صارت النّفْسُ به إلى كبيرٍ من الحاصل . و السَّبَبُ فى أنْ كان ذلك كذلك ، هو أنّ بين المتعاطفيْن هنا من (الاختصاص) ما حَفَزَ المتكلِّمَيْن إلى إتيان ما أَتَيَا ، و لولا هذا (الاختصاص) لكان كلامهما تمحُّلًا منهما عن مَنْدُوحة، و لَقِيلَ فى صنيعهما – بحقّ – : إنّه النُّكُوصُ عن النُّصُوص .

هذا ما عَقَدَ الزمخشريُّ على بيانه و الكشف عن عُلْوِيَّتِه ، فَقَدْ تَعَالَى يَقِينُهُ بِتَعَالِي هذا النَّمَطِ و فصاحته ، إلا أنّ هناك مَنْ تَعَقَّبَ التركيب فَصَدَّ عن سبيله و شِرْعَتِه ؛ فانظر أنت إليه ، هل تَرَى فيه ما رَأَى الزمخشريُّ فتكونَ مِنْ شِيعَتِه ؟ أم يؤدِّيك الصُّدُودُ إلى تنكُّب رأيه فَتَرْغَبَ حينئذٍ عن طريقته ؟

فالآن إلى الزمخشريِّ و كلامه ، نتأمّله بما هو أهل له من التأمُّل ، و نتدبّره بما يدعوه إلى نفْسه من التدبُّر ، نَبْلُوهُ بلاءَ ذِى بَصَرٍ بأساليب العرب فى كلامها ، عارِفٍ بأجناس القول تُجْرِيهِ ألوانًا على لسانها .

---

(١) من الرجز ، و ثانيهما أنشده فى الكشاف ٧٢/٣ ، و هما أيضًا – مع نوع تصحيف فى أوّلهما – فى البحر المحيط ٤٦٧/٦ ، كما تقف عليهما – مع ثالث بعدهما – فى شرح شواهد الكشاف ٤٣٦/٤ ، و سَنُوسعهما بيانًا فيما تستقبل من كلامنا .

• اسمعْ إلى (الكشاف) إذ يَرْفَعُ صاحبُه القَوَاعِدَ من التركيب المنظور ، إذ يقول بإزاء قوله تعالى ! : (يخادعون الله و الذين آمنوا)[1] – : يجوز[2] " أن يكون من قولهم : (أعجبنى زيدٌ و كرمُه) ، فيكون المعنَى : يخادعون الذين آمنوا بالله ، و فائدة

هذه الطريقة قوّة الاختصاص ، و لـمّا كان المؤمنون من الله بمكان ، سُلِكَ بهم ذلك المَسْلَك، و مِثْلُهُ : (و الله و رسوله أحقُّ أنْ يُرضوه)[٣] ، و كذلك : (إنّ الذين يؤذون الله و رسوله)[٤] ، و نظيره فى كلامهم : علمتُ زيدًا فاضلًا ، و الغَرَضُ فيه ذِكْرُ إحاطة العِلْم بفضل زيد ، لا به نفْسه ؛ لأنه كان معلومًا له قديمًا ؛ كأنه قيل : علمتُ فضْلَ زيد ، و لكنّ ذِكْرَ (زيدٍ) توطئةٌ و تمهيدٌ لذِكْرِ فضْله "[٥] .

هذا كلام (الكشاف) . و لعلّ مُحَشِّيَهُ الجرجانىَّ رَأَى فيه نَوْعَ (إجمالٍ) فَأَكَبَّ عليه يَسْتَقْصِى القول فى (بيانه) : " مُلَخَّصُهُ[٦] أنّ ذِكْرَ الله تعالى ليس لتعليق (الخَدْعِ)

---

(١) ٩/ البقرة . (٢) فى الجرجانى على الكشاف ١٧٣/١ – : أنّ هذا الوجه مبنىٌّ على أنّ : (خَادَعَ) بمعنَى : (خَدَعَ) ؛ يريد أنّ (المفاعلة) هنا مِنْ واحد ، و أنها ليست على بابها ، قلتُ : " قال أبو الفتح : قد جاء عنهم (فَاعَلَ) من الواحد يراد به : (فَعَلَ) ؛ نحو : طارقْتُ النَّعل ، و : عاقبْتُ اللِّصَّ ، و : عافاه الله ، و : قانَيْتُ اللون ؛ أى خلطتُه .. " اهـ المحتسب ١٠/٢ . و انظر فى المسألة أيضًا : سيبويه ٦٨/٤ ؛ المقتضب ٢١١/١ ؛ الحجة ٢٦٤/٢ ، ٢٦٥ ؛ الكشف ٣٠٤/١ ، ٣٠٥ ؛ ١١٩/٢ ، ١٢٠ ؛ الممتع ١٨٨/١ ؛ القرطبى ٢٥٩/٣ ؛ ٦٧/١٢ . (٣) ٦٢/ التوبة ، و فى الكشاف بإزائها – : " وحّد الضمير ؛ لأنه لا تفاوت بين رضا الله و رضا رسوله ﷺ ، فكانا فى حُكْم مَرْضِىٍّ واحد ؛ كقولك : إحسان زيد و إجماله نعشنِى و جَبَرَ مِنِّى " اهـ ١٩٩/٢ . و انظر أيضًا فى تخريج هذا و فى الكشف عمّا فيه من النكتة – : تأويل مشكل القرآن ص ٢٨٨ ؛ كتاب الشعر ٣١٦/٢ ؛ الصاحبى ص ٣٦٢ ؛ الرازى ٤/ ٤٦٦؛ إملاء العكبرى ١٧/٢ ؛ القرطبى ١٩٣/٨ ، ١٩٤ ؛ البيضاوى ص٢٨٥ ؛ الرضى ٣٥١/٢ ؛ النسفى ١٣٣/٢ ؛ البحر المحيط ١٨٥/١ ؛ ٦٤/٥ ؛ المزهر ٣٣٤/١ ؛ أبا السعود ٩٨/١ ؛ ١٥٤/٥ ، ١٥٥ ؛ حاشية الجمل ٢٩٥/٢ ؛ الصبان ٣/ ١٢٢(نقلًا عن الرضى) . و انظر – فى بابته – : المحتسب ١٨٠/٢ ، ١٨١ . (٤) ٥٧/ الأحزاب ، و فى الكشاف أنّ فيها وجهيْن ؛ " الثانى: أنْ يُراد : يؤذون رسول الله ﷺ " اهـ ٢٧٣/٣ ؛ أى : و ذكر اسم الله للتشريف و التعظيم – على ما زاده البيضاوى ص ٥٩١ ، و النسفى ٣١٢/٣ – . قلتُ : و هو الأليق بما حكيناه هنا من كلامه . (٥) الكشاف ١٧٢/١ ، ١٧٣ . (٦) التلخيص ، و: التلحيص –بالحاء–: الاستقصاء فى الشرح و البيان ؛ انظر : اللسان : لحص (٤٠٠٧/٥) ، و : لخص (٤٠١٧/٥) .

به ، بل لمجرَّد (التوطئة)[١] ، و فائدتها[٢] ها هنا التَّنْبيه على قوّة اختصاص المؤمنين بالله تعالى ، و قُرْبهم منه ، حتى كان الفِعْلُ المتعلِّق بهم دونه يصحّ أن يتعلق به أيضًا ، و كذا الحال فى : أعجبنى زيدٌ و كرمه ؛ فإنّ ذكْر (زيدٍ) توطئةٌ و تنبيهٌ على أنّ الكرم قد شاع عنه و تَمَكَّنَ بحيث يصحّ أنْ يُسْنَدَ إليه أيضًا (الإعجابُ) الذى هو لـ(لكرم) ، لا لـ(زيد) ، و مِثْلُ هذا العطف يُسمَّى جاريًا مجرى التفسير . و نحو هذا : (و الله و رسوله

أحقّ أن يرضوه) ؛فإنّه وَحَّدَ فيه الضمير ؛ للدّلالة على أنّ المقصود إرضاءُ الرسول، و أنّ ذِكْرَ الله تعالى ؛ للإشعار بأنّ الرسول من الله تعالى بمنزلة عظيمة ، و اختصاصٍ قويٍّ حتى سَرَى الإرضاءُ منه إليه ، و كذا الحال فى الإيذاء ، فإنهم لا يؤذون الله حقيقةً ، بل الرسول وحده . و أما قوله : (علمتُ زيدًا فاضلًا)، فهو نظير لما نحن فيه من حيث إنّ المقصود الأصليَّ هو الثانى ؛ بناءً على أنّ مناط الفائدة و مَصَبَّ الغَرَض ، هو الخبر ؛ إذ منه يُنْتَزَعُ الحُكْمُ بـ(النِّسْبَة) ، و إنْ لم يكن الأوّلُ مُلْغًى بالكُلِّيَّة ... "[٣] .

فهذا منه بيانٌ كافٍ واف ، لا زَيْغَ فيه و لا إسراف .

• و يقول الزمخشريُّ فى قوله تعالى !: (و يستفتونك فى النساء قُل اللهُ يفتيكم فيهنّ و ما يُتْلَى عليكم فى الكتاب فى يتامى النساء ..)[٤] – يقول فى هذا : " (ما يُتْلَى) : فى محلّ الرفع ؛ أى : اللهُ يفتيكم و المَتْلُوُّ (فى الكتاب) فى معنَى اليتامى ؛ يعنى قوله[٥]: (و إنْ خفتم ألّا تقسطوا فى اليتامى)[٦] ، و هو من قولك : أعجبنى زيدٌ و كرمه "[٧] .

---

(١) فى أبى السعود : " لمجرد التوطئة و التمهيد لما بعده من نسبته (أى : الخدع) إلى الذين آمنوا ، و الإيذان بقوّة اختصاصهم به تعالى .. " اهـ ٩٨/١ . (٢) الضمير لـ(للتوطئة).

(٣) الجرجانى على الكشاف ١٧٢/١ (بتصرف ، و بعض حذف) . (٤) ١٢٧/ النساء .

(٥) قد يُقال عليه : ليس هذا بمتعيِّن ؛ ففى الطبرى أنّ أهل التأويل اختلفوا فى تأويل قوله : (و ما يُتلى عليكم فى الكتاب) – على أربعة أقوال ، حكاهُنّ كُلَّهُنَّ جُمَعَ ، منسوباتٍ إلى أصحابهنّ ، ثم جعل يختار الأَوْلَى منهنّ بالصواب ، و الأَشْبَهَ فيهنّ بظاهر التنزيل ؛ فراجعْ – إن شئت – الطبرى ٢٥٣/٩ – ٢٦٢ . (٦) ٣/ النساء .

(٧) الكشاف ٥٦٧/١ . و هو – بلفظه – فى النسفى ٢٥٣/١ ، و حكاه أيضًا فى البحر المحيط ٣٦٠/٣ راغبًا عن التعقيب عليه فى هذا الموضع .

يريد – على ما يقول أبو السعود – " أُسْنِدَ (الإفتاء) ، الذى هو تبيين المبهَم ، و توضيح المشكل ، إليه تعالى ، و إلى ماتُلِيَ من الكتاب فيما سبق = باعتباريْن ؛ على طريقة قولك : أَعْنَانِى زيدٌ و عطاؤه ؛ بعطف (ما) على المبتدإ ، الذى هو لفظ الجلالة، أو ضميرِه فى الخبر ؛ لمكان الفصل بالمفعول[١] ، و الجار و المجرور[١] "[٢] .

• و نحوًا من هذا أيضًا تقف عليه لدى قوله عز و جلّ : (إنما كان قولَ المؤمنين إذا دُعُوا إلى الله و رسوله لِيَحْكُمَ بينهم ...)[٣] ؛ ففى الكشاف عندها : " معنَى : (إلى

الله و رسوله) – : إلى رسول الله ؛ كقولك : أعجبنى زيدٌ و كرمه ، تريد : كرم زيد ، و منه قوله[٤] : * غَلَّسْتُهُ قبلَ القَطَا و فُرَّطِهْ * أراد : قبل فُرَّط القطا "[٥] .

فالمراد : " ليحكم بينهم الرسول ﷺ ؛ فإنه الحاكم ظاهرًا ، و المدعُوُّ إليه ، و ذِكْرُ الله تعالى لتعظيمه ﷺ ، و الإيذان بجلالة محلِّه عند ربِّه ، و الدلالة على أنّ حُكْمه ﷺ – فى الحقيقة – حكم الله تعالى "[٦] ؛ أى لقوّة الاختصاص ، فإنّه ﷺ مِنْ رَبِّه تعالى بمكان

و لا يخفاك تعويلُ الزمخشرى هنا على ما أَنْشَدَ من قول الرّاجز ؛ فإنّ فيه تَقْوِيَةً لرأيه فى التركيب ، و تثبيتًا لما يتضمَّنه عنده من (توطئة) ، و يَحْوِيه لديه من (اختصاص) ، و بيان ذلك أن نقول : تَغْلِيسُ مناهل المياه[٧] دَأْبُ القَطَا و ديدنُه ، لا يكاد يَسْبِقُ

(١،١) أى : و إن كان الفصل بأحدهما كافيًا . (٢) أبو السعود ٢٨٤/٣ (مع نوع زيادة و بعض تصرُّف) ، و عبارته مسلوخة من كلام البيضاوى ص ١٥٦ ، و انظر أيضًا : حاشية الجمل ٤٢٩/١ حيث كلام أبى السعود يحكيه – بلفظه – منسوبًا إليه . (٣) ٤٨/ النور .

(٤) ثانى بيتيْن من الرّجز ، تقدَّما قبلُ مع نوع تخريج لهما ؛ انظر ص ٦ .

(٥) الكشاف ٧٢/٣ . و خلاصة كلامه – بلا عزو – فى النسفى ١٥٠/٣ ، كما تجده – بلفظه – فى البحر المحيط ٤٦٧/٦ منسوبًا إلى الزمخشرى ، مع رغبة أبى حيان عن تعقُّبه هنا ، كصنيعه فى الموضع الذى تقدّم .

(٦) أجريتُ القلم هنا بخلاصة لَفَّقْتُهَا من كلامَيِ البيضاوى و أبى السعود ؛ فانظرهما – إن شئتَ – تِمًّا فى البيضاوى ص ٥٠٠ ، و أبى السعود ٢١٦/٧ . و نحوًا من قولهما تقف عليه من كلام القرطبى ٢٩٣/١٢ ، و عبارة أبى السعود تُلْفيهَا – بلفظها – فى حاشية الجمل ٢٣٣/٣ . (٧) غَلَّسَ الماءَ : أتاه بِغَلَسٍ ، و الغَلَسُ: ظُلْمَةُ آخر الليل إذا اختلطتْ بضوء الصباح . انظر : اللسان : غلس (٣٢٨١/٥) .

القَطَا إليها فَارِطٌ كائنًا ما كان[١] ؛ و لذلك ما قالوا فى أمثالهم : " (أَدَلُّ مِنْ قطاة) ؛ لأنها تَرِدُ الماءَ ليلًا من الفلاة البعيدة "[٢] .

فلمّا انْصَبَّ غَرَضُ الراجز هنا إلى التعبير عن تبكيره إلى التَّغْليس المذكور ، جاء بعبارته – عَمْدَ عَيْنٍ – على هذا النحو المنظور ؛ فبدلًا من أن يقول : (غَلَّسْتُهُ قبل فُرَّطِ[٣] القطا) ، رأيناه يُقدِّم (القطا) لِـ(يَنْسُقَ) عليه (فُرَّطَهُ[٣]) ؛ توطئةً منه و تنبيهًا على قوّة اختصاص القطا بالسَّبْق المُشار إليه ، وفى إتيانه ما أَتَى مُنَادَاةٌ على أنّ هذا التغليس قد شاع فى جنْس القطا و تمكّن فيه كلِّه أَجْمَعَ،حتى لَيَصِحُّ إسنادُه إلى الجنس مِنْ

(١) و يشهد لهذا قولُ مَنْ قال :

فَأَثَارَ فارِطُهُمْ غَطَاطًا جُثَّمًا أصـواتُها كَتَرَاطُنِ الفُـرْسِ

أنشده فى اللسان منسوبًا إلى طرفة بن العبد فى : رطن (١٦٦٦/٣) ، و غير منسوب فى : غطط (٣٢٧١/٥) ، و: فرط (٣٣٩٠/٥) . قُلْتُ : فكأنّ القطا ، أو : الغَطَاطَ منه ؛ لِفَرْطِ تهالُكه على التبكير إلى مناهل المياه – : قد لَزِمَ هذه المنازل فلم يبرحها ، و هذا معنَى (الجُثُوم) هنا – انظر : اللسان : جثم (٥٤٥/١) – . و أقول أيضًا : العِلْمُ يحيط أنّ القطا ثلاثة أَضْرُب : كُدْرِيٌّ ، و جُونِيٌّ ، و غَطَاطٌ ؛ انظر : اللسان : جون (٧٣٢/١ ، ٧٣٣) ، و : غطط (٣٢٧١/٥) ، و : كدر (٣٨٣٥/٥) ، و انظر أيضًا : نهاية الأرب ٢٦١/١٠ – ٢٦٥ .

و ممّا فيه نوعُ دلالةٍ أيضًا على هذا التبكير المذكور – : قولُ نقادة الأسديّ :

و مَنْـهَلٍ وَرَدتُّـهُ الْتِقَـاطَـا
لم أَلْـقَ إذ وَرَدتُّـهُ فُـرَّاطَـا
إلّا الحَمَامَ الْوُرْقَ و الغَطَاطَا

فقد وَرَدَ الماءَ فجأةً ، دون رجاءٍ منه أو احتساب ، لِيَجِدَ غطاطَ القَطَا قد بَكَّرَتْ إلى المنهل المذكور ، على ما هو دأبها و عادتها . انظر : اللسان : فرط (٣٣٩٠/٥) ، و: لغط (٤٠٤٨/٥) ، و : لقط (٤٠٦١/٥) . و انظر أوّل ثلاثة الأبيات فى : سيبويه ٣٧١/١ ، و : السيرافى عليه ١٤٧/٥ . (٢) اللسان : قطا (٣٦٨٤/٥) .

(٣،٣) الفَارِطُ : السَّابِقُ المتقدِّم إلى الماء ، و : فُرَّطُ القطا : مُتقدِّماتها إليه ؛ انظر: اللسان: فرط (٣٣٩٠/٥) . و ممّا ينبغى هنا أنْ نجعله منّا على ذُكْرٍ – : أنّ : (فُرَّطًا) هذه من جموع الكثرة ، و لذلك ما له من بالغ الدلالة على رُسُوخ قَدَمِ القطا فى التبكير المذكور ، و أنّ ذلك منه لم يقع اتّفاقًا ، بل هو دأبٌ و عادة ، قال فى التسهيل : " من أمثلة الكثرة : (فُعَّل) ، و هو لـ(فاعِل) ، و : (فاعِلة) وصفيْن ... " اهـ ص ٢٧٤ . و انظر فى هذا أيضًا : سيبويه ٦٣١/٣ ؛ المقتضب ٢١٦/٢ ؛ الإرتشاف ٢٠٤/١ ؛ المرادى ٥٢/٥ ؛ الأشمونى ١٣٣/٤ .

حيث هو ؛ لمكان اختصاص آحاده بذلك .

قُلْتُ : فإذا كانت حال القطا فى التغليس إلى مناهل المياه على ما أَزْلَفْتُ من التَّهَالُكِ على السَّبْق و التّبْكير ، لم يَبْقَ لهذا الرَّاجز – و قد عَقَدَ على المبالغة فيما نَسَبَهُ إلى نفْسه من البُكُورِ المذكور – : لم يَبْقَ له إلا أن يأخذ بأسباب تلك (القَبْلِيَّة)[1] ؛ فالقطا فى السَّبْق هنا هو العِيَار[1] ، الذى به يكون الاعتبار[1] ، و على هذا ، فَمَنْ بَاكَرَ القطا إلى تَالِكَ المنازل ، و هاتيك المناهل ، فقد اسْتَوْلَى فى التبكير على الأمَد ، ولم يُنَازِعْهُ فى اسْتِبَاقِ التغليس أَحَد .

• و نَظِيرُهُ ما جَرَى به القَلَمُ فيما كَتَبَ على آية النّمل : (.. لا يحطمنّكم سليمانُ و جنودُه و هم لا يشعرون)[٢] ، فذلك حيث قال : " أراد : (لا يحطمنّكم) جنودُ سليمان ، فجاء بما هو أبلغ ، و نحوه : عجبت من نفْسى و من إشفاقها "[٣] .

إلا أنّه هنا بِصَدَدِ إيجاز الرَّأْيِ فى التركيب ، و كأنّه يقول لك بلسان حاله : قد تَبَيَّنَ لك الفَصْل ، و وقعتَ على جَلِيَّة الأمر ، و حقيقة الفَرْق ، فأدركتَ الغَرَض، وصادفتَ المَقْصِد :

و نُكْتَةٍ دون أخرى قد عَرَضْتُ لها جَعَلْتُها للتى جَاوَزْتُ عُنْوانَا[٤]

• و تلك سبيله أيضًا عند قوله تعالى جَدُّه ! : (فبأَىِّ حديثٍ بعد الله و آياته

(١،١،١) قُلْتُ : و كذلك أَخَذَ بأسباب هذه (القَبْليّة) – : هذا الذى يقول :

بَاكَرْتُهُ قَبْلَ الغَطَاطِ الُّلغَّطِ
و قَبْلَ جُونِىِّ القَطَا المُخَطَّطِ

أنشدهما – منسوبيْن إلى رؤبة – فى اللسان : فرط (٣٣٩١/٥) ، و : لغط (٤٠٤٨/٥) . فانظر إلى مبالغته ، بل مغالاته ، حين نَسَبَ إلى نفْسه مُباكرته منهل المياه قبْل غطاطِ القطا و جُونِيِّهِ ، و هما ضربان من ثلاثة أضرُبٍ للقطا قد تقدَّم ذِكْرها آنفًا : (انظر هامش ١ من ص ١٠) .

(٢) ١٨/ النمل . (٣) الكشاف ١٤٢/٣ . و هو – بلفظه – فى : النسفى ٢٠٦/٣ ؛ حاشية الجمل ٣٠٦/٣ . (٤) هو لنا ؛ معارضةً لنظيرٍ فى شعر سوار بن المضرّب ، انظر : المحتسب ١٤٤/٢ ؛ اللسان : سنح (٢١١٣/٣) ، و : عنن (٣١٤٢/٤) .

يؤمنون)[١] ، إذ يَسْطُرُ قلمُه عندها : " (بعد الله و آياته) ؛ أى : بعد آيات الله ؛ كقولهم : أعجبنى زيدٌ و كرمه ، يريدون : أعجبنى كرمُ زيد "[٢] .

و لَفَّ البيضاوىُّ لَفَّهُ ، و إنْ زَادَ عليه شارحًا: "و تقديم اسم الله للمبالغة والتعظيم؛ كما فى قولك : أعجبنى زيد و كرمه "[٣] ، يَعْنِى أنّ " تقديم الاسم الجليل لتعظيم الآيات "[٤] – على ما أَصْرَحَتْ به عبارةُ أبى السعود[٤] – .

ثُمَّ رأيتُه يَنْبَعِثُ فى كلامه على (الحُجُرات) يُجَدِّدُ العهد بما أَفْرَطَهُ فى سورة البقرة من رَأْيٍ فى التركيب ، و بيانٍ لحُسْنِ أثره ، يَدْعُوه إلى هذا الرُّجُوعِ تَرَاخِى الموضِعيْن ، و تَنَائِى السُّورتيْن ، و لُطْفُ (مُلابسةٍ) بين (المتعاطفيْن) ، فى التركيب يُنْظَرُ إليه باعتباريْن .

و ما هى إلا رُبْصَةٌ مِنْ ذِى نَظَر ، مِمَّنْ قَاسَ هنا و اعْتَبَر ، حتّى تَحَجَّى الغافلُ و ادَّكَر ، فهنالك جعلْتُ أقول لغائبنا و لكُلّ من حَضَر : إذا كان مِنْ آيِ القرآن و سُوَرِهِ ما تكرّر نُزُولُه[٥] ؛ " إرادةَ أن يكون على بالٍ من المخاطَب ، لا ينساه و لا يسهو عنه ، و أنْ يعتقد أنّ العمل به مُهِمٌّ ، يفتقر إلى فضل عنايةٍ به ، لا سيَّما إذا تَرَاخَى ما بين النُّزُولَيْن ، فأشبهتْ حالُه حالَ الشيء الذى أهمَّ صاحبَه ، فهو يرجع إليه فى أثناء حديثه و يتخلّص إليه "[٦] ... –

أقول : إذا كان فى القرآن شيءٌ من ذلك لأجل ذلك ، فلا غرابة أن يرجع الزمخشريُّ نحوًا من هذا الرجوع – : إلى رأيٍ أَصَّلَه ، و أَمْرٍ قد فَصَّلَه ، تَقَدَّمَ كلامُهُ فى (البقرة) عليه ، و تَخَلَّصَ فى (الحجرات) ثانيةً إليه ،

• فذلك حيث قال بإزاء قوله تعالى : (يأيها الذين آمنوا لا تُقَدِّمُوا بين يدى الله

---

(١) ٦/ الجاثية . (٢) الكشاف ٥٠٩/٣ . و هو أيضًا – بلفظه – فى النسفى ١٣٤/٤ .
(٣) البيضاوى ص ٦٨٩ . (٤،٤) أبو السعود ٧٠١/٧ .
(٥) انظر : البرهان ٢٩/١ – ٣٢ ؛ الإتقان ٣٥/١ ، ٣٦ ، حيث أَوْسَعَ الزركشى و السيوطى ساحة الكلام على ما نَزَلَ من القرآن مكرَّرًا ، مع فضل تمثيل و بيان ، و انظر أيضًا : القرطبى ١١٦/١ ؛ البحر المحيط ١٦/١ ؛ حاشية الجمل ٣/١ . (٦) الكشاف ٢٠٧/٢ (ببعض تصرّف) .

و رسوله)[١] – : " يجوز أن يجرى مجرى قولك : سَرَّنِى زيدٌ و حُسْنُ حالِه ، و :أُعْجِبْتُ بعمرٍو و كَرَمِه ، و فائدة هذا الأسلوب الدلالةُ على قوّة الاختصاص ، ولـمّا كان رسول الله ﷺ من الله بالمكان الذى لا يَخْفَى ، سُلِكَ به ذلك المَسْلَك"[٢] ؛ يعنى أنّ " المراد : بين يدى رسول الله ﷺ ، و ذِكْرُ الله تعظيمٌ له ، وإشعارٌ بأنه من الله بمكان يوجب إجلاله "[٣] .

هذه السِّتَّةُ السَّوالِف – : عليها مَدَارُ جُمْلةِ قَوْلِ الزمخشريِّ فى التركيب المذكور ، كأنّهنّ الأساسُ لفِكْرَته ، و المِعْرَاجُ إلى دَعْوَتِه . و ثَمَّةَ دُونَهُنّ أربعةٌ خَوَالِفُ لا تَجِدُ فى كتابته عَليهنّ بَسْطًا فى العبارة ، بل اجتِزاءً بإحالةٍ ، أو احْتِسابًا بالإشارة ، حتى إنّك لا تكاد تقع من عبارته فيهنّ على التَّنْظِير المشهور ، الذى نَصَبَهُ عَلَمًا وعُنوانًا على التركيب المنظور ؛ أعنى قولهم : (أعجبنى زيدٌ و كرمُه) ، حيث اكتفَى هنالك بتخريجهنّ على أخواتٍ لهنّ و نظائرَ مِنْ آيِ التنزيل ، راغِبًا عن تَرَسُّلٍ فى القول أو تفصيل .

فأربعتها :

• قولُه تعالى : (يأيها الذين آمنوا أطيعوا الله و رسوله و لا تولَّوا عنه و أنتم تسمعون)[٤] ؛ يقول : " الضمير فى : (عنه) لرسول الله ﷺ ؛ لأنّ المعنَى : و أطيعوا رسول الله ؛ كقوله : (و الله و رسوله أحقُّ أن يرضوه)[٥] ، و لأنّ طاعة الرسول وطاعة الله شىء واحد – (من يطع الرسول فقد أطاع الله)[٦] – ، فكان رجوع الضمير إلى أحدهما كرجوعه إليهما ؛ كقولك : الإحسان و الإجمال لا ينفع[٧] فى فلان "[٨] .

(١) ١/الحجرات . (٢) الكشاف ٥٥٣/٣ ، و هو – بلفظه – فى النسفى ١٦٥/٤ .

(٣) البيضاوى ص ٧١١ ، و نحوه فى : أبى السعود ٧٤٨/٧ ؛ حاشية الجمل ١٧٣/٤ ، ١٧٤ . و انظر أيضًا: الرازى ٥٥٩/٧ . (٤) ٢٠/ الأنفال . (٥) ٦٢/ التوبة . و انظر هامش ٣ من ص ٧ حيث تخريج الزمخشرى لها ، مع فَضْل إحالةٍ منّا على مَظَانَّ أخرى لتخريجها كثيرة .

(٦) ٨٠/ النساء .

(٧) من هذه البابة فى كلام الشافعى: "العلم يحيط أن البيات و الإغارة إذا حَلَّ بإحلال رسول الله..." اهـ الرسالة ص٣٠٠ .

(٨) الكشاف ١٥٠/٢ ، و هو – بلفظه – فى النسفى ٩٩/٢ ، و انظر فى نحو ذلك أيضًا : القرطبى ٣٨٧/٧ .

و يَأْبَى البيضاوىُّ إلا أنْ يُجْرِىَ قَلَمَه هنا بـ(التوطئة) ؛ فـ(التوطئةُ) أَصْلُ تلك الْبَابَةْ ، و بِهَا حازتْ من الحُسْنِ حِسَابَةْ[١] ؛ يقول : " أى : و لا تتولوا عن الرسول ؛ فإنّ المراد من الآية الأمرُ بطاعته ، و النَّهْىُ عن الإعراض عنه ، و ذِكْرُ طاعة الله ؛ للتوطئة و التَّنبيه على أنّ طاعة الله فى طاعة الرسول"[٢] .

• و قولُه عَزَّ اسمه : (يأيها الذين آمنوا استجيبوا لله و للرسول إذا دعاكم لما يحييكم)[٣] ، يقول الزمخشرى : " (إذا دعاكم) وحّد الضمير كما وحّده فيما قبله[٤] ؛ لأن استجابة رسول الله ﷺ كاستجابته ، و إنما يُذْكَرُ أحدهما مع الآخر ؛ للتوكيد "[٥] .

• و قولُه تعالى جَدُّه : (و اعلموا أنّما غنمتم من شىء فأنّ لله خُمُسَهُ و للرسول و لذى القربى و اليتامى و المساكين و ابن السبيل ..)[٦] ؛ يقول مُفَنْقِلًا[٧] : " فإن قلتَ : ما معنَى ذِكْرِ الله عز و جلّ ، و عطف الرسول و غيره عليه ؟ قلتُ : يحتمل أن يكون معنى: (لله و للرسول)–: لرسول الله ﷺ ؛ كقوله: (و الله و رسوله أحق أن يرضوه)[٨] ..... "[٩] .

(١) حِسَابُ الحُسْنِ ، و : الحِسَابُ منه – : أى : كثيره و عَدِيدُه ؛ يقال : جاءنى حِسَابٌ من الناس ؛ أى : كثيرٌ منهم و عَدِيد ؛ و منه قول ساعدة بن جؤيّة :

فلم ينتبهْ حتى أحاط بظهْرِه حِسَابٌ و سِرْبٌ كالجَرادِ يَسُومُ

انظر : ديوان الهذليين ٢٢٩/١ ، ٢٣٠ ، وانظر أيضًا : الأساس : حسب (١٧٣/١) ؛ اللسان : حسب (٨٦٥/٢). و فى التنزيل: (عطاءً حسابًا) ٣٦/ النبأ؛ أى: كثيرًا ، انظر –مثلًا–: القرطبى ١٨٤/١٩ ،١٨٥؛ الجلالين ص ٥١٩.

(٢) البيضاوى ص ٢٦٤ ، و هو – بحروفه – فى أبى السعود ١٤/٥ . (٣) ٢٤/ الأنفال .

(٤) يريد ٢٠/ الأنفال . (٥) الكشاف ١٥١/٢ ، و هو – بلفظه – فى النسفى ٩٩/٢ ، ١٠٠ ، كما تلقاه – بحروفه – فى حاشية الجمل ٢٣٧/٢ مع التعقيب بما يفيد أنّ النّقْل عن تفسير الخازن !! و انظر أيضًا : البيضاوى ص ٢٦٤ ؛ أبا السعود ١٧/٥ . (٦) ٤١/ الأنفال .

(٧) حال من الضمير فى : (يقول) ، و انظر تحقيقًا لِـ(لْفَنْقَلَةِ) أَفْرَطْتُهُ فى هامش ٣ من ص ١٩٣ فى كتابى : (من زيادة الأحرف الهوامل فى التراكيب) . (٨) ٦٢/ التوبة (و انظر هامش ٥ من ص ١٣) .

(٩) الكشاف ١٥٨/٢ ، ١٥٩ ، وخلاصته فى النسفى ١٠٤/٢ .

و هذا الاحتمال[١] الذى قدَّمه فى الذِّكر على سواه[١] –: هو المشهور من قول المفسِّرين؛ فـ"الجمهور على أنّ ذِكْرَ الله للتعظيم ؛ كما فى قوله : (و الله ورسوله أحق أن يرضوه)، و أنّ المراد قَسْمُ الخُمُسِ على الخمسة المعطوفين ؛ فكأنّه قال : فأنّ لله خُمُسه يُصْرَفُ[٢] إلى هؤلاء الأَخَصِّينَ به "[٣] .

• و قولُه عزّ و جلّ : (إنّ الذين يؤذون الله و رسوله ..)[٤]، حيث جَوَّزَ فى كلامه عليها " أنْ يُرَادَ : يؤذون رسول الله ﷺ "[٥] ؛ أى " و ذكر الله عزّ و جلّ لتعظيمه ، و الإيذان بجلالة مقداره عنده تعالى ، و أنّ إيذاءه عليه الصلاة و السلام إيذاءٌ له سبحانه "[٦] .

ثمَّ وَقَعَ إلىَّ من (كشافه) – بأَخَرَةٍ – : أربعةُ مواضع أُخَر ، فأمّا أحدها فهو أقرب إلى هذه الخوالف منه إلى سوابقنا السَّوالف ؛ فقد أَصْرَحَ بِنِسْبَتِهِ إلى شَارَةٍ مِنْ بَابَتِه ، لكنّه لم يُفِضْ فى بيانه كما أفاض فى إخوته ، فذلك إذ يقرِّر لدى قوله تعالى : (لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله و اليوم الآخر)[٧] – : "(يرجو الله و اليوم الآخر) – : من قولك : رجوتُ زيدًا و فضْله ؛ أى : فَضْلَ زيد"[٨] ، يريد أنّ المعنَى : لمن كان يرجو يومَ الله الآخِرَ ؛ أى : يوم القيامة ؛ إذ هو الأجدر

بالرجاء[٩] ، فإنّ مَنْ ذُكِّرَ بأيام الله التى انتقم فيها من أهل معاصيه من الأمم الخالية ، كان لليوم الآخر أَخْوَفَ و أَرْجَى[٩] .

(١،١) هناك احتمالان آخران ذكرهما فى الكشاف ١٥٩/٢ بعد أنْ قَدَّمَ بما حكيْناه هنا .

(٢) الجملة حال من : (الخُمُس) ؛ أى : فَثَابِتٌ و مُسْتَقِرٌّ له هذا الخُمُس مصروفًا إلى هؤلاء المذكورين .

(٣) البيضاوى ص ٢٦٧ (بشىء من الحذف) ، و هو – بحروفه – فى : أبى السعود ٢٩/٥ ؛ حاشية الجمل ٢٤٥/٢ ، و انظر فى نحوه أيضًا : الرازى ٣٧٢/٤ . (٤) ٥٧/ الأحزاب . (٥) الكشاف ٢٧٣/٣.

(٦) أبو السعود ٤٥٨/٧ ، و انظر أيضًا : البيضاوى ص ٥٩١ ؛ النسفى ٣١٢/٣ . (٧) ٢١/ الأحزاب

(٨) الكشاف ٢٥٦/٣ ، و نحوه – دون عزو – فى : البيضاوى ص ٥٨٤ ؛ أبى السعود ٤٣٩/٧ .

(٩،٩) فى الكشاف و غيره – : أنّ (الرجاء) هنا بمعنى : الأمل ، أو : الخوف ؛ وعليه فالمعنَى : مَنْ ذُكِّرَ بأيام الله هذه كان آمَلَ للثواب يناله فى هذا اليوم الآخر ، أو أَخْوَفَ للعقاب يغشاه فيه .

و أمّا الثلاثة البواقى فَلَسْنَ إلى تلك السّوالف ، و لا هُنَّ أيضًا فى الخوالف ، بل هُنَّ – عندى – فى عِدَادِ الرَّوَادِف ؛ فَصَنِيعُهُ بإزائهنَّ كاللَّمْحَة تُرْغِيكَ و لا تُحْذِيك ، كأنّه يقول لِكُلِّ ذى عَهْدٍ بفكرته : (كَفَى بِرُغَائها مُنَاديًا)[١] ، أولئك : (إنما جزاء الذين يحاربون الله و رسوله ..)[٢] ، و قوله : (و ما كان لمؤمن و لا مؤمنة إذا قَضَى اللهُ و رسوله أمرًا ..)[٣] ، و : (نَجِّنِى من فرعون و عمله)[٤] .

انظر إلى صنيعه بإزاء كُلٍّ :

• لم يَزِدْ عقيب أوَّلها على أن قال : " (يحاربون الله و رسوله): يحاربون رسول الله ﷺ "[٥] .

• و لا تَجِدُ له فيما عَلَّقَ على الثانى غير قوله : " (إذا قضى الله و رسوله) ؛ أى: رسولُ الله "[٦] .

• و عبارته بإزاء ثالثها[٧] : " (من فرعون و عمله) – : من عمل فرعون "[٨] .

و بعدُ ، فهذه السِّتَّة السَّوالف ، و أخواتهنّ الخمسة الخوالف ، ثُمَّ الثلاثة الَّلاتى جَعَلْتُهُنَّ فى الرّوادف – : أيًّا ما كان رَأْىُ الناس فيها : مَنْ وَافَقَ الزمخشرىَّ على رأيه فأعطَى يدَه بمُتابعتِه ، و مَنْ ردَّ يَدَيْه فى فِيهِ عاقدًا على مُدافعته ... – أقول : أيًّا ما كان

الرّأى فيها فقد صار لها نوعُ اختصاصٍ بالزمخشريِّ و فَضْلُ تَعَلُّقٍ بطريقته ، حتى لو قال

(١) من أمثالهم ، فانظره فى : الميدانى ٨٨/٢ ، و انظر أيضًا : الكشاف ٣٦/٣ ؛ اللسان : رغا (١٦٨٥/٣).
(٢) ٣٣/ المائدة . (٣) ٣٦/ الأحزاب . (٤) ١١/ التحريم .
(٥) الكشاف ٦٠٩/١ ؛ " أى : يحاربون رسوله ، و ذكر الله تعالى للتمهيد و التنبيه على رفعة محلّه عنده عزّ و جلّ " اهـ أبو السعود ٤١٠/٣ ، و انظر : حاشية الجمل ٤٨٦/١ .
(٦) الكشاف ٢٦١/٣ ، و هو – بلفظه – فى النسفى ٣٠٣/٣ ، و فى البيضاوى : " أى : قَضَى رسول الله ، و ذكر الله لتعظيم أمره ، و الإشعار بأنّ قضاءه قضاء الله " اهـ ص ٥٨٧ ، و هو – بحروفه – فى : أبى السعود ٤٤٧/٧ ؛ حاشية الجمل ٤٣٧/٣ . (٧) أى فى بيان هذا الوجه المنظور ، و إلا فهناك وجه آخر هو فى (الكشاف) مسطور ، فانظره – إن شئتَ – راغبًا غير مأمور .
(٨) الكشاف ١٣٢/٤ ، و هو بلفظه – دون عزو – فى النسفى ٢٧٢/٤ .

قائل – يريد لِيَأْصُلَ هذا النَّظَرَ الذى أَزْلَفْنا عن الرَّجُل – : إنّ الزمخشريَّ (أَبُو عُذْرِ)[١] هذا النّظر ، و (ابْنُ بَجْدَتِهِ)[١] ، و (ابْنُ ثَرَاه)[١] ، يؤكِّد بثلاثتها[١] أنّ الزمخشريَّ لم يسبقه إلى هذا الرأى أحد – لو قال قائلٌ بهذا لكان صادقًا غيرَ عادٍ و لا مُتَّهَم .

فتفسيرُ الزمخشريِّ للتركيب المنظور ، و شَرْحُهُ لمعناه على النّحو المذكور ، إنّما أَتَاهُ مِنْ تِلْقَاءِ نفْسه ؛ طالتْ إقامتُهُ على دَرْسِه ، و اسْتَفْرَغَ الوُسْعَ فى بَحْثِه، فَهُدِىَ إليه (اجتهادًا)، فلا تَسْلُكْهُ فيما احْتَازَهُ مِنْ إِرْثِه[٢] .

و قد يشهد لهذا صنيعُ الزركشىِّ فى (برهانه) إذ عَرَضَ للشيئيْن يُذْكَرَانِ فى كلامهم، ثم يُؤْتَى بالضمير عائدًا إلى أحدهما دون قَرِينِهِ ، إذ أَجْمَلَ هنالك فكرة الزمخشريِّ فى التركيب ، و رأيَه فى حُسْن معناه ، فذلك حيث يقول : " قال الزمخشريُّ : قد يقصدون ذكر الشىء ، فيذكرون قبله ما هو سبب[٣] منه ، ثم يعطفونه عليه مضافًا إلى ضميره ، و ليس لهم قَصْدٌ إلى الأول ؛ كقوله : سرَّنِى زيدٌ و حُسْنُ حاله ، و المراد : حُسْنُ حاله . و فائدة هذا الدلالةُ على قُوَّة الاختصاص[٤] بذكر المعنى ، و رسول الله أحقّ أن يرضوه[٤]، و يدلّ عليه ما تقدّمه من قوله : (الذين يؤذون رسول الله[٥])[٦] ؛ ولهذا وحّد الضمير ، و لم يثنّ "[٧] .

(١،١،١،١) ثلاثة التعابير المذكورة ، تدلّ على أوّليّة الفِعْل ، أو السَّبقِ إلى الشيء يُخْتَرَعُ ابتداعًا ، و المراد هنا أنّ الزمخشريَّ لم يُسْبَقْ إلى الصُّدور عن النّظر المذكور .

(٢) أى مِنْ جُمْلة ما وَرِثَهُ – كغيره من الخالفين – مِنْ عِلْمِ المتقدِّمين مِنْ أكابر النحويين .

(٣) كذا فى (البرهان) ، و لعلها : (بسبب) . (٤-٤) ما بين القوسيْن فى نَفْسِى منه شىء ، و لعلّ الصواب : (و المعنَى : و رسول الله أحق أن يرضوه) ، و هو الأليق بتخريج القول الكريم ؛ قلتُ : و عليه فقوله : (بذكر) – : مُقْحَمٌ لغير ضرورة ، فلعلّه من زيادات النّسّاخ ، فليُحَرَّر .

(٥) التلاوة : (و الذين يؤذون ..) ؛ بالواو ، قلتُ : و اطِّراح العاطف من التلاوة يُسْتَشْهَدُ بها ؛ اجتزاءً بموضع الاستدلال من الآية – : كان وِرْدًا مورودًا لكثير ممّن صنّفوا فى العلوم : متشرِّعةً و لغويِّين و غيرهم ، و قد أَوْلَيْتُ هذا قَبْلًا طرفًا من عنايتى ؛ فانظر – إنْ شئتَ – حواشى ص ٢٢٨ من كتابى (نحو الزمخشرى بين النظر و التطبيق) .

(٦) ٦١/ التوبة . (٧) البرهان ١٢٧/٣ ، ١٢٨ .

فهذا من صاحب (البرهان) إنّما نعدُّه إجمالًا منه لِرَأْيِ الزمخشرى فى التركيب ، و إلّا فإنّ هذا الذى ساقه من كلامه لا تَقِفُ عليه مِنْ (كشّافه) على النحو الذى حكاه عنه الزركشىّ . فقُصَارَى ما نحن عليه من عبارة (البرهان) ، أنّ الزركشىَّ يريد لِيَعْزُوَ للزمخشريِّ خلاصة كلامه بِجُمْلَتِهِ و مجموعه من غير ذهابٍ إلى تفصيل ، أو رغبة فى تفريع، كأنّه – و قد انْصَبَّ غَرَضُهُ أَوّلَ شىءٍ و آخِرَهُ إلى هذا – كأنه شَارَفَ أن يقول كما كان يقول أبو حيان[١] : (هذه نزعة زمخشريّة)[١] ؛ فقد سَبَقَ إليها الزمخشريُّ دون غيره[٢] ، و اخْتَصَّ بها دون سواه[٢] .

هذا ، و قد تَنَبَّهَ الجرجانىُّ لهذا (التعلّق) و ذاك (الاختصاص)، حين جَعَلَ يفسِّر عبارةً جَرَى بها قَلَمُ الزمخشريِّ فى (كشافه) ، حيث يقول جارُ الله : " لمّا أرشدهم إلى الجهة التى منها يتعرّفون أَمْرَ النبىِّ ﷺ و ما جاء به ... "[٣] ، فهنالك تَقِفُ من كلام الجرجانىِّ فى حاشيته على قوله : " قوله : (و ما جاء به) – : عطف على : (النبىّ) ، مِنْ قبيل : (أعجبنى زيدٌ و كرمُه) ؛ أى : يتعرّفون أمْرَ ما جاء به "[٣] .

فقد تَرَى إلى اعتبار الجرجانىِّ هذه (النَّزعةَ الزمخشريّةَ) ، و إلى تعويله عليها حين انبعث ليفسِّر هذا الموضع من كلام الكشاف .

و ليس يَعْزُبُ عنك إذ تتأمّل هذا مِنْ صنيع الجرجانيِّ – : ما تَقَرَّرَ فى رُسُوم أهل الصناعة من وجوب النُّزُول على ما تُعُولِمَ من آراء الرِّجال ، و تُعُورِفَ من مذاهبهم ، عند النّظر فى إلزام كلِّ ذى قَوْلٍ قَوْلَه ، حيث قَضَت الرُّسُومُ بمراعاة الأليق بالمذهب ، و الأَخْذِ

(١،١) ذَكَرَ هذا أبو حيان عند رَدِّه دعوى الزمخشرى فى نحو : (أولم يسيروا) ، و : (أفلم يروا) ، حيث يقدِّر الزمخشرى بعد الهمزة هنا فعلًا يصحّ أن يُعْطَفَ عليه ما بعد العاطف ؛ فالتقدير عنده : أمكثوا و لم يسيروا ، و : أَعَمُوا فلم يروا ، قال أبو حيان : " فهذه نزعة زمخشرية " اهـ البحر المحيط ٢٤/٣ ؛ إذ " هو قولٌ انفرد به – فيما علمناه – ." اهـ البحر المحيط ٤٢١/٧ . قلتُ : و الموضع فيه تحقيق لا يحتمله المقام ، فَنَدَعُهُ حتى نَفْرُغَ له فى سعة .

(٢،٢) أى مِمَّنْ تقدَّم عليه ، و إلّا فقد تابعه على هذا كثير ممّن جاء بعده .

(٣،٣) الكشاف و الجرجانى عليه ٢٤٦/١ .

بالأجْرَى على قانون صاحبه[١] ، و هذا حَيُّ ما ارْتَسَمَهُ الجرجانيُّ فى تفسير عبارة الكشاف.

كما نَذْكُرُ هنا أيضًا أنّ الزمخشريَّ لو قُدِّرَ له أن يُحيط علمًا بما عَلَّقَهُ الجرجانيُّ على عبارته ، لَرَضِيَ ذلك منه و ما ساءه ؛ * فأوّلُ رَاضِى سُنَّةٍ مَنْ يَسِيرُها *[٢] .

و بعدُ ، فالآن نَفْرُغُ لهذه (النَّزعة الزمخشرية) ، التى اخْتَصَّ بها (الكشافُ) على نحوٍ يَصِحُّ – عندى – أنْ يُقَالَ فيه :

لِلنَّحْوِ و الصَّرْفِ أقوامٌ لِذَا خُلِقُوا و لِلْمَعَاطِيفِ[٣] محمودٌ[٤] و كَشَّافُهْ[٥]

أسلفْنا لك[٦] أنّ الزمخشريَّ رَفَعَ فى (كشّافه) القواعِدَ من هذا اللَّوْن من العُطُوف ، فَعُنِيَ به كثيرًا و تَوَفَّرَ عليه ، و انْتَهَى بجُملةٍ من آى القرآن إليه ، ثمَّ تَابَعَهُ على طريقته جماعة من أهل التفسير إلا أنّ أبا حيّان أَبَى هنالك و اسْتَعْصَمَ ، ، إذ جَفَا عليه وَجْهُ التركيب ، فَدَعَا إلى (بَدَلٍ) هو منه قَرِيب ، و لِلْغَرَضِ – عنده – مُصِيب ، و ضَلَّ عنه أنّ (العَطْفَ) هنا تَلْطُفُ صَنْعَتُه ، و تَعْنُفُ بِغَيْرِهِ فَصَاحتُه ، و هذا ما نَسَبَهُ لذا العطفِ أصحابُه ، و أقامَ عليه دُعَاتُهُ و أرْبَابُه .

(١) انظر فى هذا : الخصائص ٢٠٣/١ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ؛ الإقتراح ص ١٩٧ ، ١٩٨ .

(٢) هذا عجز بيت لخالد بن زهير الهذلىّ ، و صدره : * فلا تجزعنْ من سُنَّةٍ أنت سِرْتَهَا * انظر : ديوان الهذليين ١٥٧/١ . و البيت أيضًا فى : عيون الأخبار ١٠٩/٤ ؛ الأغانى ٢٧٧/٦ ؛ الخصائص ٢١٢/٢ ؛ إعجاز القرآن

ص٨٩ ؛ الأساس : سير (٤٧٣/١) ؛ القرطبى ٢١٦/٤ ؛ اللسان : سنن (٢١٢٤/٣) ، و : سير (٢١٧٠/٣)؛ البحر المحيط ١٣٨/٥ ؛ المغنى ٥٢٤/٢ . و صدره فى أمثال الميدانى ١٩٨/٢ ، و عجزه فى التنبيهات ص ٩٠ .

(٣) جمع : (معطوف) ، عَبَّرَ بها نحويون كثير ، منهم أبو حيان فى (بحره المحيط) ؛ فانظر منه – مثلًا – : ٧٩/١ ، ٢٤٢ ؛ ٤٩٩/٤ ؛ ١٥/٨ . قلتُ : و جمع : (مفعول) على : (مفاعيل) ، صواب صحيح – على ما أثبته مُحَقِّقُو المعاصرين ، و أقره المجمع اللغوى بالقاهرة – ، و قد عُنِيتُ بتحرير هذا قبلًا ، مع محاولة لتَقَصِّيه على أقلام المصنِّفين : قدامى و محدثين ؛ فانظر – إن شئت – حواشى ص ٣ ، ٤ فى كتابى : (من زيادة الأحرف الهوامل فى التراكيب) .

(٤) أى : الزمخشرى ؛ فهو : أبو القاسم جار الله محمود بن عمر .

(٥) لا يخفاك أنّ : (محمودٌ و كشافه) – : من باب : (أعجبنى زيدٌ و كرمُه) ، و أَشْهَدُ إنّ هذا هنا لَشَيءٌ يُرَادُ .

(٦) انظر ص ٧ .

و خلاصة ما ذهب إليه أبو حيان فى ردِّه على الزمخشرىّ – : " هذا[١] ليس بشىء؛ لأنّ فيه – من حيث المعنَى – : إقحامَ الأسماء من غير ضرورة ، و : العطفَ ، و المرادُ غيرُ العطف من إخراجه إلى باب البدل ؛ لأنّ تقدير[٢] : (كرمُ زيدٍ) ، إنما يكون فى : (أعجبنى زيدٌ كرمُه) – بغير واو ، على البدل – و هذا قَلْبٌ لحقائق النحو ، و إنما المعنَى فى : (أعجبنى زيدٌ و كرمُه) – : أنّ ذات (زيد) أعجبتْه ، وأعجبه (كرمه) ؛ فهما إعجابان ، لا إعجابٌ واحد "[٣] .

و يقول أيضًا فى بعض كلامه : " أمّا : (أعجبنى زيدٌ و كرمُه)، فإنّ (الإعجاب) أُسْنِدَ إلى : (زيد) بجُمْلته ، ثم عُطِفَ عليه بعضُ صفاته ؛ تمييزًا لصفة (الكرم) من سائر الصفات التى انطوى عليها ؛ لشرف هذه الصفة ، فصار [٤] من المعنَى [٤] نظيرًا لقوله تعالى : (... و ملائكته و رسله و جبريل و ميكال)[٥] ، فلا يُدَّعَى كما ادَّعَى الزمخشرىُّ أنّ الاسم[٦] مقحم ، و أنّه[٦] ذُكِرَ[٦] توطئةً لذكر : (الكرم) "[٧] .

فقد تَرَى إلى أبى حيان و رأيه فى التركيب المنظور، و أنّ له فيه تخريجيْن إذا أُرِيدَ إقرارُه على بابه من العطف؛ فإمّا أن يكون (التغايُرُ) بين المتعاطفيْن هنا على أصله و حقيقته، فيكون المعنَى أنّ كرمَ زيدٍ أعجبه أيضًا كما قد أعجبتْه ذاتُه، فذانك إذنْ إعجابان – إعرابًا و معنًى –، و إمّا أن يكون من باب عطف الخاصّ على العامّ؛ لإظهار فضل الخاصّ[٨] ، و يسمِّيه أبو حيان " بـ(التجريد)[٩] ، و هو أن يكون الشىء مندرجًا تحت عموم ، ثم

(١) الإشارة إلى رأى الزمخشرى فى نحو : (أعجبنى زيدٌ و كرمُه) .

(٢) أى : تفسير قول القائل : (أعجبنى زيدٌ و كرمُه) – على أنّ تقديره : أعجبنى كرمُ زيد .

(٣) البحر المحيط ٤٤/٨ .

(٤–٤) ما بين القوسيْن فى النّفْس منه شىء ، و لعلّ أصله : (من حيث المعنَى) ، أو: (فى المعنَى) ؛ فليُحرَّر

(٥) ٩٨/ البقرة . (٦،٦،٦) المراد بـ(الاسم) هنا – ظاهرًا و مضمرًا – : (زيدٌ) من قول القائل : أعجبنى زيدٌ و كرمُه . (٧) البحر المحيط ٥٦/١ .

(٨) و هذا مما انفردت به الواو عن سائر حروف العطف ؛ لأنها أصل هذه الحروف ؛ انظر فى جملة الأحكام التى اختصَّت بها الواو دون أخواتها العواطف – : المغنى ٣٥٥/٢ – ٣٥٧ ؛ الأشباه و النظائر ٩٣/٢ ، ٩٤ .

(٩) أى نقلًا عن شيخه أبى جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير ، ذكر هذا فى البحر المحيط ٣٢٢/١، و أشار إليه = تُفْرِدَه بالذكر ، و ذلك لمعنًى مختصٍّ به دون أفراد ذلك العامّ ؛ كـ(جبريل) ، و : (ميكال) ، جُعِلَا كأنهما من جنس آخر ، و نُزِّلَ التغايُر فى الوصف ، كالتغايُر فى الجنس[١] "[٢] ، فكان عطف الخاصِّ هنا على العام ، على سبيل التفضيل .

ذلكم و أنّ المتكلِّم إنْ كان إعجابه مُنْصَبًّا هنا على (كرم) زيدٍ دون شخصه، فليس له – عند أبى حيان – إلا أنْ يَسْلُكَ سبيلَ (البَدَلِ) غيرَ مُتَجَانِفٍ لـ(عَطْفٍ) ؛ فـ(البَدَلُ) يَبْغِيهِ إلى مُراده سبيلًا ، و هو أَمْلَأُ فائدةً من (عطفٍ) ، و أَقْوَمُ منه قِيلًا .

هذا ، و إنّ لى هنا مع أبى حيان مقالًا أُمَارِيهِ على ما يَرَى ، فاسْمَعْ – غيرَ مُسْمَعٍ – ثمّ انظر ماذا تَرَى .

هذا التركيب الذى تَبَشَّعَ على أبى حيان فَرَغِبَ عنه حتى أَنْكَرَه = : هو – عندى – مِنْ بليغ ما نَطَقَ به قائلُه ، و لقد اسْتَبَقَ الزمخشرىُّ بَيَانَه ؛ فهو – لَعَمْرُ اللهِ – آصِلُه ، ثمّ تَوَفَّرْتُ عليه أَقْتُلُهُ بحثًا و أَبْغِيهِ تحريرًا ، فهل عَمِيَتْ عَلَىَّ مَقَاتِلُه ؟

و أوّلُ ما يستوقفنا – إذ نماريه على ما يرى – زَعْمُهُ أنّ قول الزمخشرىّ فيه ذهابٌ إلى جواز إقحام الأسماء ، أى : و هو أمر يأباه المحقِّقون[٣] ، أو – على ما قال أبو حيان – : " دعوى الإقحام و الزيادة فى الأسماء – : لا يذهب إليه[٤] نحويٌّ محقِّق "[٥]

قلتُ: أَفَيُقَالُ لهذا (إقحام) ؟!! إذنْ لقد أَفْلَحَ (المُقْحِمُون) ، و الذين هم على

= أيضًا فى ٢٠٩/٢ ، ٢٤٠ . و قالوا فى تفسير معناه : " كأنه جُرِّدَ من الجُمْلة (أى : العُمُوم) و أُفْرِدَ بالذِّكْرِ تفضيلًا " اهـ الكليات ص ١٠١٨ .

(١) أو : الذات – كما عبّر فى الكشاف ٣٠٠/١ – . (٢) البحر المحيط ٣٢٢/١ (بشىء من تصرف) .

(٣) القول بـ(زيادة) الأسماء ، أو : (إقحامها) – كما عبّر أبو حيان هنا –: منسوب إلى الكسائىّ ، و من تابعه من الكوفيين ، انظر فى هذا : الأمالى الشجرية ٦٥/٣ ؛ ابن يعيش ١٢/٤ ؛ الرضى ٥٥/٣ ؛ الإرتشاف

٥٤٥/١ ، ٥٤٦ ؛ ٢٩١/٣ ؛ البحر المحيط ٥٢/١ ؛ المغنى ٣٢٨/١ – ٣٣٠ ؛ الهمع ٩٢/١ . و انظر أيضًا : الصاحبى ص ٣٣٩ ؛ فقه اللغة ص ٥١٤ ، ٥١٥ ؛ المزهر ٣٣١/١ ، ٣٣٢ (نقلًا عن الصاحبى) .

(٤) ذُكِّر الضمير حملًا على معنَى الكلام ، و كأنّه قال : (ادِّعاء الإقحام لا يذهب إليه ..) .

(٥) البحر المحيط ٢٦٢/٢ .

آثارهم هم مُقْتَدُون .

و أقول : إن اشْتَبَهَ على غير أبى حيّان أمرُ تلك (التوطئة) ، وضَلَّ عنه حُسْنُ موقعها فى جُملتها ، حتى رآها هنا (إقحامًا) – فما عليك مِنْ هذا و مِمَّنْ إليه ، إنّما يُخبر عن غفلة ، و يدلّ على وَهَم ، و يكشف عن زَلّة ، أمّا أنْ يشتبه هذا على أبى حيان ، فَمِثْلُهُ مِنَ التَّناهِى فى معرفة الفصاحات ، و التَّحَقُّق بمجارِى البلاغات ، و الوقوف على لطائف العبارات ، بالمكان الذى لا يَخْفَى !

ثمّ لو كانت (التوطئة) (إقحامًا) ليس للكلام فيه غَنَاء ، لَصَحَّ إسقاطُ (المُبْدَلِ منه) فى كلامهم ؛ اجتزاءً عنه بـ(البَدَل) ؛ " إذ هو المُعْتَمَدُ بالحديث ، و الأوّل كالبساط لذكره "[1] ؛ أى: " يُذْكَرُ لنحوٍ من التوطئة ، و لِيُفَادَ بمجموعهما فضلُ تأكيد و تبيين لا يكون فى الإفراد[2] ؛ قال سيبويه عقيب ذكره أمثلة البدل[3] – : [4] أراد : رأيتُ أكثرَ قومك ، و : ثلثى قومك ، و : صرفْتُ وجوهَ أوّلها ، و لكنّه ثَنَّى الاسمَ توكيدًا [4] "[5] .

فإنْ قيل : أليس قد قال النحاة : " إنّ التقدير فيه تنحيةُ الأوّل[6] – و هو المبدل منه – و وضع البدل مكانه ، كأنّه لم يذكر "[7] ؟

(١) المفصل ص ١٢٣ (ببعض حذف) . (٢) أى إذا أُفْرِدَ أحدهما بالذّكر دون صاحبه ، و فى كتابته على : (فاتحة الكتاب) – يقول فى كشافه : " فإن قلتَ ما فائدة البدل ؟ و هلّا قيل : اهدنا صراط الذين أنعمت عليهم ؟ قلتُ : فائدته التوكيد ؛ لما فيه من التثنية و التكرير ... " اهـ ٦٨/١ .

(٣) و ذلك قوله : رأيتُ قومَك أكثَرَهم ، و : رأيتُ بنى زيدٍ ثُلُثيْهم ، و : صرفْتُ وجوهَها أوّلها ؛ هذا و غيره مما مَثَّلَ به سيبويه تجده فى كتابه ١٥٠/١ . (٤–٤) ما بين القوسين من كلام سيبويه تجده أيضًا فى الكتاب ١٥٠/١ . (٥) المفصل ص ١٢١ . (٦) انظر : المقتضب ١٦٤/١؛٢٩٥/٤ حيث أجرى المبرد قلمه بصريح لفظ (التّنْحِية) ، كما عَبَّرَ أيضًا فى ٣٩٩/٤ بـ(الإبْطال) ، لكنّه لا يعنى بهذا أن يكون أوّلهما لغوًا ، إذ قال فى دفع هذا : " الصحيح أنّ البدل و المبدل منه موجودان معًا ، لم يُوضَعَا على أن يَسْقُط

أحدهما إلا فى بدل الغلط " اهـ المقتضب ٤٠٠/٤ . و يقول أيضًا : " ليس المبدل منه بمنزلة ما ليس فى الكلام " اهـ المقتضب ٣٩٩/٤ . (٧) السيرافى ٣٥/٤ ، ٣٦ (بتقديم و تأخير) .

قلتُ : " قولهم : (إنّه فى حكم تنحية الأول) – : إيذان منهم باستقلاله بنفْسه ، و مفارقته (التأكيدَ)[١] ، و : (الصفة)[١] فى كونهما تَتِمَّتيْن لما يتبعانه ، لا أنْ يَعْنُوا إهدارَ الأوّل و اطِّراحه ؛ ألا تراك تقول : زيدٌ رأيتُ غلامَه رجلًا صالحًا ؛ فلو ذهبتَ تُهْدِرُ الأوّلَ لم يَسَدَّ[٢] كلامُك "[٣] ؛ أى : لم يكن كلامك سديدًا[٤] ؛ لصيرورته إلى قولك: زيدٌ رأيت رجلًا صالحًا، "فتبقى الجملة التى هى خبر بلا عائد ، و ذلك ممتنع"[٥].

" فَقَدْ صَحَّ أنّ البدل غيرُ مُنَحٍّ للأول حتى يكون بمعنَى المُلْغَى "[٦] .

و أيضًا فممّا يشهد لاعتدادهم بهذه (التوطئة) فى باب (البدل) ، و أنّها حَقِيقَةٌ فيه بِصِينَة ، بعيدةٌ أيضًا مِنْ بِذْلَة – : أنْ جَعَلَها بعضُ النحاة هى العِيَار ، الذى به يكون الاعتبار ، فذلك حيث قال فى التفريق بين : (البيان) و : (البدل) – : " إنْ قصدتَّ بالحُكم – الأوّلَ ، و جعلتَ الثانى بيانًا له ، فهو عطف بيان ، و إنْ قصدتَّ بالحُكم – الثانىَ ، و جعلتَ الأوّلَ كالتوطئة له ، فهو بدل "[٧] .

قلتُ : فلْتَكُنِ (التوطئة) بـ(ـالمتبوع) فى : أعجبنى زيدٌ و كرمُه ، كـ(ـالتوطئة) بـ(ـالمبدَل منه) سواء بسواء ، إذ لا يَسَدُّ[٢] الكلامُ فى (البدل) بدونها ، و لا يَعْلُو الكلامُ

(١،١) أى و : (البيان) ، و هو ما زاده الصبان ٨٨/٣ حين توقَّر على شرح ما نحن عليه من عبارة (المفصَّل) ، و زاده أيضًا – من قبله – : ابن هشام فى التوضيح ١٥٥/٢ ، و شرح الشذور ص ٥٢١ .

(٢،٢) سَدَّ القولُ و الكلامُ : إذا صار سديدًا ، ومضارعه : يَسِدُّ – بالكسر – كذا وقفتُ عليه فى اللسان : سدد (١٩٧٠/٣) ، و قال فى (الأساس) : " سَدَّ قولُه و أمرُهُ ، يَسَدُّ – بفتح السِّين – . " اهـ سدد (٤٣٠/١) . قلتُ : فإن كان كذلك بوجهيْن ، فكلا وجهيْه لغة ، أو هو من : (تداخل اللغات) ، إلا أن القطع برأىٍ فى هذا لا يتَّسع له المقام ، فندعه لمن يفرغ له فى سعة . (٣) المفصل ص ١٢١ . و نحوًا من هذا تقع عليه من كلام السيرافى على سيبويه ٣٥/٤ ، ٣٦ . (٤) بل يكن : (خَلْفًا) – كما عبّر فى المقتضب ٣٩٩/٤ – . (٥) ابن يعيش ٦٦/٣ ، و نحوه فى المقتضب ٣٩٩/٤ . (٦) السيرافى ٣٦/٤ .

(٧) الصبان ٨٧/٣ ، و هو أيضًا – بلفظه – فى ١٢٣/٣ . و نحوه – مع فضل بيان – فى ابن يعيش ٧٤/٣ . و انظر لهم أيضًا فى التعويل على (التوطئة) فارقًا بين معانى العبارات و الأساليب – : ابن يعيش ٨٧/٢ ، و حكاه بلفظه – منسوبًا إليه – فى الأشباه و النظائر ١٧٩/٢ .

فى (النَّسَق) هنا إلا بها ؛ فَفِى التوطئة بالمتبوع فى الأسلوبين نكتة لا تَعْدُو عنها عَيْنَا بصيرٍ بمجارِى الخطاب ، و لا يُكْبِرُها إلا ذو (نَظَرٍ) لا تَغْتَالُهُ عوارضُ الارتياب .

فإنْ قِيل : فَصَاحِبُ (البدل) لا يَطْلُبُ إلا (كلامًا) سَوِيًّا ، و أَخُو (النَّسَق) يريد هنا (كلامًا) عَلِيًّا ، و فَرْقٌ بين سداد الكلام و عُلُوِّه ، فكيف يَتَّجِهُ (قياسُ) هذا على ذاك ؟!

قُلْنَا : العُلُوُّ فى مواطن العُلُوِّ (واجب) ، فمراعاةُ مُقْتَضَى الحال (واجبٌ) بلاغىّ، كما أنّ سداد المقال (واجبٌ) نحوىّ ؛ فذا واجب ، و ذا أيضًا واجب ، إلا أنّ التوطئة فى (البدل) واجبةٌ وُجُوبَ الحُقُوق ، و الإخلال بالتوطئة (نَسَقًا) ذلك فى ميزان العُلُوِّ هو العُقُوق ، فهل تَرَاكَ ممّنْ يُقَابِلُ الحُقُوقَ بالعُقُوق ؟

و ليس يَعْزُبُ عنك إذ تتأمَّل هذا النّظَر – : " أنّ مِنْ كلامهم أنْ يشبِّهُوا الشىءَ بالشىء ، و إنْ لم يكن مِثْلَهُ فى جميع ما هو فيه "[(١)] ؛ أى : " و إنْ لم يكن مِثْلَهُ فى جميع الأشياء "[(٢)]، فهم "يشبِّهون الشىء بالشىء و إن خالفه"[(٣)]؛ قال فى الكشاف[(٤)] : " و هذا كثير شائع فى كلامهم : أنْ يُلابِسَ الشىءُ الشىءَ من بعض الوجوه ، فَيُعْطَى حُكْمًا من أحكامه ؛ إظهارًا لأثر الملابسة و المقاربة "[(٤)] .

فما لَنَا لا نُشَبِّهُ (توطئةً) بـ(توطئةٍ) ، و إن لم تكن مثلها فى جميع ما هى فيه ؟! فاعْمِدْ إلى هذا ، ثم خُذْهُ بقوَّة ، و لا تتوقَّفْ هنا عنه ، أو تَحْتَشِمْ منه ؛ فَمِنْ قبلُ ما أَطْلَقَ شيخُ الصناعة و متبوعُ الجماعة : " ما يُشَبَّهُ بالشىء فى كلامهم وليس مثلَه فى جميع أحواله – : كثيرٌ "[(٥)] ، فَلْنُصِبْ من هذه الكثرة كما أصابُوا ، ولْتَكُنْ مِنَّا إليها نَوْبَةٌ كما أنابُوا ؛ فما هى إلا أنْ يُقَالَ فِينا : خَلَفٌ يَمْضُونَ فى إثْرِ سَلَف ، لا بِدْعَ فيما أَتَوْهُ و لا سَرَف ، لا حَيْفَ ثَمَّ و لا جَنَف .

(١) سيبويه ١٥٩/٤ . و نحوه عند أصحاب البديع : " اعلم أن الشىء لا يُشَبَّهُ بغيره من كل وجه ، فإن الشيئين إذا تشابها من جميع الجهات اتَّحَدا " اهـ تحرير التحبير ص ١٦١ .

(٢) سيبويه ٢٧٨/٣ . (٣) السابق ٣٨٢/٣ . (٤،٤) ٣٠٢/٢ ، ٣٠٣ .

(٥) سيبويه ٣٩٧/١ . و انظر له فى =

و الحَقُّ أنّ صاحبك تَحَجَّرَ بصنيعه ما وَسَّعَتْهُ العرب ، فقد دَفَعَ تركيبًا هو من صحيح كلامهم بسبب، و يَمُتُّ إلى فصاحتهم أيضًا بِصِهْرٍ و نَسَب؛ فهذا التركيب يَئُول إلى أَصْلٍ رَكِبَتِ العربُ كثيرًا مَطَاه ، ما رَدَّهُ منهم أحدٌ و لا أباه ؛ فمن كلامهم[1] " أنْ يُنْسَبَ الشيءُ إلى جميع المذكور ، و إنْ كان مُلْتَبِسًا ببعضه[2] ؛ كما يقال[3] : بَنُو تميم فيهم شاعر مُجيد ، و إنما هو فى فخذ من أفخاذهم ، و : بنو فلان فعلوا كذا ، و إنما فعله نُوَيْسٌ منهم ، و منه قوله تعالى[4] : (يخرج منهما اللؤلؤُ و المرجان) "[5] ، " و إنما يخرجان من المِلح ، لكنّهما لمّا التقيا و صارا كالشيء الواحد جاز أن يقال : يخرجان منهما ؛ كما يقال[6] : يخرجان من البحر ، و لا يخرجان من جميع البحر ، و لكنْ من بعضه ، وتقول: خرجتُ من البلد ، و إنما خرجتَ من محلّة من محالِّه ، بل من دارٍ واحدة

= هذا أيضًا : ١٨٢/١ ، ٢٥٩ ؛ ١٢٨/٢ ، ٣٧٧ ؛ ٢٣٤/٣ ، ٣٠٢ ، ٣٢٥ ، ٣٧٤ ، ٤١٣ ، ٦٤٦ . ثم انظر فى هذا لغيره : المنصف ١٢٤/١ ؛ الأشباه و النظائر ٩٧/٣ ، ١٧٨ ، ١٧٩ .

(١) هذا و نحوه من كلامهم ترجم عليه ابن قتيبة فى (تأويل مشكل القرآن) – : (باب مخالفة ظاهر اللفظ معناه) ، ثم قال : " و منه أن يجتمع شيئان و لأحدهما فِعْلٌ ، فيُجْعَلَ الفعلُ لهما " اهـ و عَدَّ من هذا آية الرحمن و ما كان نحوها من آى التنزيل ؛ انظر : تأويل المشكل ص ٢٧٥ ، ٢٨٦ – ٢٨٨ . و فى (الصاحبى) أيضًا ص ٣٦١ نحوٌ من هذا ، و نقله عنه فى (المزهر) ٣٣٤/١ ، كما تقف على هذا أيضًا فصلًا من فصول (فقه اللغة) للثعالبى ص ٥٤٠ ، و قد أشار الفراء إلى شيء من هذا فى (معانيه) ١٤٧/١ ؛ ٢٤/٣ ، ١١٥ .

(٢) مما هو بسبب من هذا – : (و إذ قتلتم نفسًا ..) ٧٢/ البقرة ؛ قال فى الكشاف : " خُوطبت الجماعة ؛ لوجود القتل فيهم " اهـ ٢٨٩/١ . قلتُ : و على هذا قول العلماء – فى الاستدلال على ما يرَوْنه فى مسائل العلْم و أبوابه – : (قالت العرب) ، و : (تقول العرب) ، و إنما القائل واحد .

(٣) نحوه من كلام السيرافى : " قد يجوز أن تعبِّر باللفظ العام و أنت تريد البعض ؛ كما قد يقول القائل : شغب الجند ، و إنما يريد بعضهم ، و : ضجّ أهل بغداد ، و عسى ألا يكون ضجّ منهم إلا نَفَر " اهـ ٣٨/٤ .

(٤) ٢٢/ الرحمن . (٥) الكشاف ٤٧٠/٣ (ببعض حذف) . قلتُ : و كلام الكشاف بلفظه – مع نوع اختصار ، و من غير عزو – تقف عليه فى (الكليات) قاعدةً من قواعد شتَّى أوردها أبو البقاء فى ساقة كتابه ؛ فانظر : كلياته ص ١٠٢٩ . (٦) فى الكشاف : (كما قال) ، و هو من قبيل (التحريف الطّباعى) ، و صوابه ما أثبتُّه نقلًا عن : النسفى ٢٠٩/٤ ؛ البحر المحيط ١٩٢/٨ ؛ فكلاهما يحكى عبارة الكشاف .

من دُوره "[1] .

و على هذا خَرَّجَ الزمخشريُّ قوله تعالى: (و من آياته خَلْقُ السموات و الأرض و ما بَثَّ فيهما من دابّة)[٢] ، حيث سأل مُفَنْقِلًا[٣] : " فإن قُلْتَ : لِمَ جاز : (فيهما من دابّة) ، و الدوابّ فى الأرض وحدها ؟ "[٤] ، ثمّ أجاب بما سُقْنَاهُ إليك هنا من عبارة (الكشاف)[٥] .

و ممّا يَتَخَرَّجُ على هذا الأصل أيضًا : (ألم تروا كيف خلق الله سبع سموات طباقًا . و جعل القمر فيهنّ نورًا)[٦] ؛ يقول الزمخشريُّ : " (فيهنّ) : فى السموات ، و هو[٧] فى السماء الدنيا؛ لأن بين السموات ملابسة من حيث إنها طباق، فجاز أن يقال: فيهنّ كذا، وإن لم يكن فى جميعهنّ ؛ كما يقال : فى المدينة كذا، و هو فى بعض نواحيها "[٨].

فَلِمَكَانِ هذه (الملابسة) استجازت العربُ أن يُسْنَدَ إلى جُملة الشىء ما حَقُّهُ أن يُنْسَبَ إلى بَعْضِه . قُلْتُ : فهذا نَفْسُهُ ما سَوَّغَهُم أن يقولوا : أعجبنى زيدٌ و كرمه ؛ فلمكان (الملابسة) بين : (زيد) و : (كرمه) جَازَ بل حَسُنَ[٩] أن يُنْسَبَ (الإعجاب) إلى (زيد) ، و قد كان حقّه أن يُنسب إلى (الكرم) .

" و أمّا قولك : (أعجبنى زيدٌ كَرَمُه) – على الإبدال[١٠] – فليس فى تلك المرتبة من إفادة (التّلبيس) بينهما ؛ لدلالته على أنّ المقصود بالنّسبة هو الثانى فقط[١٠] ، و إنما

---

(١) الكشاف ٤٥/٤ (بنوع تصرُّف) . و نحوه فى : البيضاوى ص ٧٣٥ ؛ النسفى ٢٠٩/٤ ؛ البحر المحيط ١٩١/٨ ، ١٩٢ .
(٢) ٢٩/ الشورى .
(٣) انظر ص ١٤ (هامش ٧) .
(٤) الكشاف ٤٧٠/٣ .
(٥) فراجع كلامه تِمًّا فى الكشاف ٤٧٠/٣ . و انظر أيضًا فيمن قال بقوله : الرازى ٣٩٥/٧ ؛ القرطبى ٢٩/١٦ ؛ ١٦٣/١٧ ؛ ٣٠٤/١٨ ؛ البيضاوى ص ٦٧٢ ؛ النسفى ١٠٧/٤ ، ١٠٨ ؛ البحر المحيط ٥١٨/٧ ؛ أبا السعود ٦٦٧/٧ ؛ حاشية الجمل ٦٤/٤ .
(٦) ١٥ ، ١٦ / نوح .
(٧) أى : القمر .
(٨) الكشاف ١٦٣/٤ ، و هو – بلفظه – فى النسفى ٢٩٦/٤ . و انظر فى نحو هذا أيضًا : الرازى ٢١٧/٨ ؛ القرطبى ٣٠٤/١٨ ؛ البيضاوى ص ٧٩١ ؛ البحر المحيط ٣٤٠/٨؛ أبا السعود ٢٥٨/٨؛ حاشية الجمل ٤١٢/٤ .
(٩) سيأتيك بيان حُسْنه قريبًا؛ فانظر ص ٢٨–٣٠.
(١٠،١٠) فهذا عَمُودُ أمر (البدل) ، إذ هو – عندهم –: (التابع المقصود بالحكم) – على ما قال الناظم =

ذُكِرَ الأوّلُ ؛ سلوكًا لطريقة الإجمال و التفصيل ، و فى صورة العطف قد دلَّ بحسب الظاهر على قصد النّسبة إليهما معًا[١] ، فيكون أدلَّ على قوّة التمكُّن "[٢] ؛ أى أنّ (الكرم) قد شاع عن (زيد) ، و تمكّن فى شخصه ، فَلَابَسَهُ (ملابسة) لأجلها ما[٣] صَحَّ أن يُسْنَدَ إليه أيضًا هذا (الإعجابُ) الذى هو لـ(لكرم) لا لـ(زيد) .

هذا ، و كأنِّى بعدُ بِأَخِى (العطفِ) يقول – بعد إذ تَسَامَعَ الناسُ بما أزلفْنا لك من حِجاجه – : هذه لطائفُ قد أفادها فى (التركيب) طريقُ (العطفِ) فيه ، فَأَرُونِى ماذا أفادت الطُّرُقُ مِنْ دُونه ؟

قلتُ : اللهمّ نَعَم ، فالعِلْمُ يحيط أنّ جُملة ما يُؤَدِّيكَ من صُوَرِ كلامهم إلى عموم معنَى التركيب المنظور – : ثلاث ؛ إذ لا تخلو العبارةُ فى هذا إمّا أن تكون :

- بـ(الإبدال) : أعجبنى زيدٌ كرمُه ،
- أو بـ(العطف) : أعجبنى زيدٌ و كرمُه ،
- أو بـ(الإضافة) : أعجبنى كرمُ زيد .

= فى (خلاصته) ، و تابعه عليه فى : التوضيح ١٥٥/٢ ، و : شرح الشذور ص ٥٢٠ ، ٥٢١ – ، أو كما قال فى (التسهيل) : " هو التابع المستقلّ بمقتضَى العامل تقديرًا ، دون مُتْبِع " اهـ ص ١٧٢ ؛ فـ(البدل) يُذْكَرُ " مقصودًا بالنّسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النّسبة إلى ما قبله ؛ لإفادة توكيد الحكم و تقريره ؛ و لذلك يقولون : البدل فى حكم تكرير العامل " اهـ التصريح على التوضيح ١٥٥/٢ . فأنت فى " نحو قولك : مررتُ بأخيك زيدٍ، أبدلتَ زيدًا من الأخ ؛ نَحَّيْتَ الأخ ، و جعلتَه فى موضعه فى العامل ، فصار مثلَ قولك : مررتُ بزيد . و إنما قِيلَ له : (بَدَلٌ) ؛ لأنّ الذى عَمِلَ فى الذى قَبْلَهُ قد صار يعمل فيه بأنْ فُرِّغَ له " اهـ المقتضب ٢٩٥/٤ (ببعض تصرُّف و حذف) ؛ قُلْتُ : فإنما فُرِّغَ العاملُ له ؛ لأنه المقصود بالحكم ، و هذا معنى كونه مُسْتقلًّا بمقتضَى العامل .

(١) قُلْتُ : و هذا ما يؤَكِّده تصوُّرُهم لكيفيّة عمل العامل فى المتبوع و التابع ؛ قال فى (المفصَّل) : " أمّا التوابع فهى فى رفعها و نصبها و جرِّها ، داخلة تحت أحكام المتبوعات ، يَنْصَبُّ عملُ العامل على القبيلَيْن انصبابةً واحدة " اهـ ص ١٨ ، و من بابته فى (المقتضب) – : " اعلم أن المعطوف على الشىء يحلّ محلّه ؛ لأنه شريكه فى العامل " اهـ ٢١١/٤ . و أيضًا فالعِلْمُ يُحيط أنّ الواو فى كلامهم للتشريك اللفظىّ و المعنوىّ : (انظر : الأشمونى و الصبان عليه ٩٠/٣)؛ ففى سيبويه أنّ الواو " تضمّ الآخِرَ إلى الأول و تجمعهما " اهـ ٢١٦/٤ ؛ فـ"معناها: إشراك الثانى فيما دَخَلَ فيه الأول " اهـ المقتضب ١٤٨/١ . (٢) الجرجانى على الكشاف ١٧٢/١ . (٣) صلة زائدة ؛ للتوكيد .

فأمّا الإبدال فقد تقدَّم قولنا فيه مشروحًا مُلخَّصًا[(١)] .

و أمّا العطف فحديثه موصول ، و الجهد فى بيانه مبذول ، فإن شئتَ فاسمعْ ، ثم انظر ماذا تقول .

و أمّا الإضافة فيئول أمرُ اللفظ معها إلى الإفراد ، إذ كان المضاف و المضاف إليه جاريَيْن عندهم مجرى المفرد ، و من قولهم فى هذا : " المضاف و المضاف إليه بمنزلة اسمٍ

واحدٍ منفرد "[٢] ، " فإذا أضفت اسمًا منفردًا إلى اسمٍ مثله ، منفردٍ أو مضافٍ ، صار الثانى من تمام الأول ، و صارا جميعًا اسمًا واحدًا "[٣] ، و لهذا ما قال قائلهم : " الفصل بين المضاف و المضاف إليه قبيح ؛ لأنهما كالشىء الواحد ، فالمضاف إليه من تمام المضاف ، يقوم مقام التنوين و يعاقبه ؛ فكما لا يحسن الفصل بين التنوين و المنوَّن، كذلك لا يحسن الفصل بينهما "[٤] .

لكنّ العطفَ أوْفَى عند الناس مِنْ لفظ الإضافة ؛ لإتيانه مَأْتَى الزِّيادة المُسْهَبِ بها ، و فيه أيضًا تَقْوَى الملابسةُ بين المتعاطفين و يتأكد أمرها ، فيكون أَذْهَبَ فى التعيين و الاختصاص . ذلك أنّ عطف (الكرم) على (زيد) فيه قُوَّةُ انتسابٍ إليه ، و فَضْلُ اختصاصٍ به ، فهو أشدُّ إفصاحًا بملابسة (الكرم) لشخصه ، و أقوى إصراحًا بتمكُّنه فى نفْسه ، و لبيان هذا نقول : الإضافة –كما يقولون – : " تكون بأدنى ملابسة "[٥] ؛

(١) انظر ص ٢٢ – ٢٧ .(٢) سيبويه ٢٢٦/٢ .(٣) المقتضب ١٤٣/٤ . و انظر أيضًا فى تمام اتصال المتضايفين: ابن يعيش ٤٥/٣ ، ٤٦. و كلام ابن يعيش –بلفظه– فى الأشباه و النظائر ١٢٧/١ ، ١٢٨.(٤) ابن يعيش ١٩/٣ ، ٢٠.(٥) الكشاف ٣٢٢/٢، و انظر له أيضًا فى هذا: المفصل ص ٩٠ ، ٩١؛ الكشاف ٢٣/٣، ٢٤، ٣٣، ٥١٣؛ ٢١٧/٤. ثم انظر لغيره فى ذلك: المحتسب ٢٢٨/٢؛ الصاحبى ص ٤٠٧؛ فقه اللغة ص ٥٨٠؛ الرازى ٣٣١/٨؛ ابن يعيش ٨/٣ ، ٩؛ التسهيل ص ١٥٦؛ الرضى ٢٠٧/٢، ٢٠٨، ٢٩٤؛ النسفى ٣٣٢/٤؛ الإرتشاف ٥١٠/٢؛ البحر المحيط ٣٦١/٣ ؛ ٣١١/٥ ؛ ٢٧١/٧ ؛ شرح الشذور ص ١٠٥؛ شرح التصريح ٣٦٤/٢؛ الأشباه و النظائر ٨٥/٢ ؛ الجلالين ص ٥٢١ ؛ الهمع ٤٦/٢ ؛أبا السعود ٥٣٩/٤ ؛ ياسين (على التصريح) ٢٦٦/٢ ؛ حاشية الجمل ٤٨٦/٤ ؛ الصبان ٢٢٦/١ ، ٢٥٢ ؛ ٢٣٧/٢ ، ٢٩٧ ؛ ٨٩/٣ ؛ الخضرى ١٦/٢ .

يعنون " أن المضاف إذا كان له ضَرْبٌ من الملابسة بالمضاف إليه ، جازت إضافته إليه"[١]، و على هذا فاطِّراحُ المضاف إليه من نحو : أعجبنى كرمُ زيد ، و المَصِيرُ إلى إحلال (كريمٍ) غيره محلَّه ، أَمْرٌ ميسور لا كلفة فيه ، إذ مدار أمر الإضافة على أهون ما يكون من حال تلك الملابسة ، و أيضًا فـ(زيدٌ) ، و : (عمرٌو) ، و : (عبد الله) – : كُلُّهُنَّ – عندهم – أسماء ، فكلهنّ فى جواز إضافة (الكرم) إليهنّ – : شرعٌ سواءٌ بواء.

فأمّا قول من قال: أعجبنى زيدٌ و كرمُه ، فالمتكلِّم بهذا إنّما يعمد إلى نوع من (الكرم) مخصوص ؛ (كَرَمٍ) لم يعهده إلا فى خُلُق (زيد) ، فبين المتعاطفيْن هنا (ملابسة)

مخصوصة ، و خُصُوصيّة مَنْصُوصة ، بحيث لا يُذْكَرُ (زيدٌ) إلا و يُذْكَرُ لذكره (كَرَمُه) ، فهو منعوت – عند المتكلم – بلون من الكرم لا يَشْرَكُهُ فيه أحد سواه .

و كأنّ المتكلِّم – بما رَكِبَ هنا من العطف المذكور – قد سَوَّغَ سَامِعَهُ أن يجعل نسبةَ (زيدٍ) إلى هذا (الكرم المخصوص) ، أو قُلْ – إنْ شئتَ – : نسبة (زيد) إلى (كَرَمه) ، كنسبة الأحنف[٢] إلى حِلْمِه ، و حاتمٍ إلى جُوده[٣] ، و عنترة إلى شجاعته ، فهؤلاء لا يُذْكَرُون إلا مُقْتَرِنِين بما خُصُّوا به من تلك المناعت ، فبها تَوَاتَرَ فى الناس خَبَرُهُم ، و عليها شَاعَ فى الثَّقَلَيْن ذِكْرُهُم .

و على الجُملة ، فالمتكلِّم آخِذٌ هنا بأسبابِ آصِرَةٍ من (الإتباع) لا انفصامَ لها ؛ إذ لا يَنْفَكُّ (المتبوعُ) – لمكانِها – مِنْ تَالِيه ، فهو بموجبها – : أَوَّلٌ ، و بِسَبَبٍ منه – : ثَانِيه ، قَلَّ هنالك (عاطِفٌ) إلا و يَذْكُرُه ، فَضَلَّ عن السبيل مَنْ يُلْقِيه .

فإنْ قِيل : (الكَرَمُ) جِنْسٌ ، و الأجناسُ إلى شِيَاعٍ و عُمُوم ، فما ذاك (الخُصُوص) المزعوم ؟

---

(١) الحجة ٤١/٢ . (٢) هو الأحنف بن قيس ، يُضْرَبُ بحِلمه المثل ، فيقال : (أحلمُ من الأحنف) ؛ انظر : الميدانى ٢٢٩/١ . (٣) قد جَمَعَ بينهما الزمخشرى فى (أَسَاجِيعِه) السّوائر ، فقال : " الجُود و الحِلم : حاتمىّ و أحْنفىّ " اهـ ربيع الأبرار ١٧٤/٣ .

قلتُ : أَجَل ؛ فهذا حَقٌّ ، و حَقٌّ أيضًا أنّ الجنس أنواع ؛ " ألا تراك تقول : الضَّرْبُ بالسّيف غيرُ الضرب بالعصا ، تريد أنهما نوعان مختلفان ، و أنّ اجتماعهما فى اسم (الضّرب) لا يُوجِب اتفاقهما "[١] ؛ أى أنهما مُتَّفقان جنسًا ، مختلفان نوعًا .

و كذلك حالُ (زيدِنا) هذا ، فقد تَهَيَّأَ له – دون غيره – (نوعٌ) من (الكرم) مخصوص ، لم يلبث أنْ غَلَبَ عليه فكان سَيِّدَ عَمَلِهِ ، إذ لم تَنْتَصِفْ مِنْ (كَرَمِ زيدٍ) خَصْلَةٌ أُخرى مِنْ خصاله ، و بهذا ما بَانَ (الكرمُ) من سائر أعماله ، و بهذا أيضًا ما صَارَ (كَرَمُهُ) حقيقًا بِبَيْنُونَتِهِ مِمَّنْ هُمْ دُونَه ، فجميعهم لا يماثلونه كَرَمًا ، و جميعهم أيضًا لا يُدَانُونَه .

و تلك أُخرى هى أَثْبَتُ – عندى – لما يَحْوِيه طريقُ (العطف) من معنَى الاختصاص ، و هى أيضًا آكَدُ فى الدلالة على رُسُوخه و قوّته ؛ أنْ يُؤْتَى بـ(ـالكرم) فى العبارة محفوفًا بِذِكْرِ (زيدٍ) فيها ظاهرًا و مُضْمَرًا ، فَاسْمًا (زيدٍ) : ظاهرهما و المضمر ، إنما يكتنفان (الكَرَمَ) هنا و يَتَبَادَّانِهِ ؛ زيادةً فى معنَى الاختصاص ، وتأكيدًا لقوّته ، و هو ما يُشْبِهُ – عندى – أن يكون بسبب من قول القائل : (زيدًا رَهِبْتُه) ، ففى الكشاف أنّ قوله تعالى : (و إيَّايَ فارهبونِ)[٢] – : مِنْ باب " قولك: (زيدًا رَهِبْتُه)، و هو أوكد فى إفادة الاختصاص مِنْ : (إيّاك نعبد)[٣] "[٤] ؛ يريد أنّ اسْمَىْ (زيدٍ) – مُظْهَرًا و مُضْمَرًا – يتبادَّان فِعْلَ (الرهبة) هنا ؛ تأكيدًا لاختصاص (زيدٍ) بها ، بخلاف الاقتصار على تقديم المفعول المضمَر فى : (إيّاك نعبد)[٣] ، وكذلك أيضًا: (و إيَّايَ فارهبونِ) ، فهى كـ(ـزيدًا رَهِبْتُه) سواء بسواء .

فقد تَرَى إلى تثنية الذِّكْرِ عطفًا كيف ضاعفتْ هنا الاختصاص بين المتعاطفَيْن، و أنّ

(١) دلائل الإعجاز ص ١٩٣ . (٢) ٤٠/ البقرة . (٣،٣) ٥/ الفاتحة .
(٤) الكشاف ٢٧٦/١ ، و انظر لغيره فى هذا أيضًا : البيضاوى ص ٢٧ ؛ النسفى ٤٤/١ ؛ أبا السعود ٢٣٢/١؛ حاشية الجمل ٤٥/١ ، ٤٦ .

هذا قد وَقَعَ على نحو من القوة و الحُسْن ليس لغير العطف منه شىء .

و لعلّ قائلًا يقول : أَكُلَّ ذلك من الفائدة ، جَمَعَتْهُ إليك واوٌ فاردة ، ضَمَّتْ إلى (المتبوع) قَبْلَها ، (معطوفًا) يُجَاوِرُه بَعْدَها ؟!! إنْ كان كَبُرَ مقامُ (معطوفها) عندك، فما هو – عندى – إلا كَلَحَق ، يكون رِدْفًا لأصلٍ سَبَق .

فهذا ما تَوَفَّر على بيانه صاحبُ (المحتسب)، إذ أَكَبَّ على النظر فى نحو من هذا، ثم جعل بعدها يقرِّر[١] : " إذا حَصَّلْتَ فائدة لم تُبَلْ أَمِنْ رُكْنٍ كانت ، أم ممّا اتَّصَلَ به فضلةً عليه ، أم من معطوف مضموم إليه ؛ فإن أكثر الفوائد إنما تُجْتَنَى من الألحاق و الفضلات . نعم ، و ما أكثر ما تُصْلِحُ الجُملَ و تُتَمِّمُها ! ، و لولا مكانها لَوَهَتْ فلم تستمسك . ألا تراك لو قلت : (زيد قامتْ هند) ، لم تتمّ الجملة ؟ فلو وصلت بها فضلة ما لتمّت ، و ذلك كأن تقول : زيد قامت هند فى داره ، أو : معه ، أو : بسببه ،

أو : لتكرمه ، أو : فأكرمته ، أو نحو ذلك ، فصحَّت المسألة ؛ لعود الضمير على المبتدإ من الجملة ... "[٢] ؛ قلتُ : و على هذا قول قائلهم : " (الفضلات) فى بعض المواضع تلزم "[٣] .

و إذ قد عاينْتَ من حال (الاختصاص) ما عاينت ، و وقفْتَ من ذلك على مقدار حُسْنه و قوّته ، فلنردفْ ببيان ما فى التركيب من (توكيد) ؛ لئلا يَعْمَى أمرُهُ على مَنْ قَلَّ انبعاثُه فى الحجاج و النّظَر ، فنقول[٤]: إذا كانت (الحال) عندهم ضربًا من (الخبر)[٥] حتى لقد استجازوا – إلى جُمْلَة ما استجازوه فى البابيْن من أجل هذا الشبه[٥] – : أنْ

(١) تصرّفْنا فى عبارة المحتسب شيئًا قليلًا ؛ لتستقيم برهانًا هنا و دليلًا .

(٢) المحتسب ١٥٠/١ ، و انظر : دلائل الإعجاز ص ٥٣٣ – ٥٣٦ ؛ ففيه من نحو هذه البابة كلام جيِّد .

(٣) إملاء العكبرى ١٧٩/٢ ، وهو – بلفظه – فى البحر المحيط ١٢٨/٧ . و انظر فى هذا أيضًا : السيرافى ١٦٤/٦ .

(٤) هذا استئناف مرفوع ، فهو مقطوع عن فِعْل (الإرداف) ، غيرُ جارٍ عليه ؛ أى : فنحن نقول .

(٥،٥) تشبيه الحال بالخبر أمر مقرَّر عندهم ، حتى لقد سمَّاها سيبويه فى بعض كلامه خبرًا : (انظر : الكتاب ٣٩٦/١ ؛ ٨/٢ – ١٢ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٨١ ، ٨٧ – ٩٢ ؛ السيرافى ١٣١/٦ ، ١٣٢) . و ممّا رتّبوه على هذا = يركبوا فيهما مَتْنَ (توطئةٍ) أوسعْناها مُسْتهلَّ كلامنا بيانًا[١] ، و كانت هذه (التوطئة) سبيلهم إلى (توكيدٍ) جاء فيه قول قائلهم[٢] : " (لسانًا عربيًا) : منصوب على الحال ؛ أى : مصدِّق لما قبله عربيًا ، و : (لسانًا) : توطئة للحال ؛ أى : تأكيد ؛ كقولهم : جاءنى زيد رجلًا صالحًا ، فتذكر : (رجلًا) ؛ توكيدًا "[٣] ، ثم ضُمَّ إلى هذا ما أزلفْنا لك من قول كبيرهم[٤] فى (التوطئة) بـ(المبدل منه) –: (لكنّه ثَنَّى الاسم ؛ توكيدًا)[٤] ... –

أقول : فإذا كان ذلك كذلك ، و ضُمَّ إليه من كلام سيبويه ما ذكرْتُ – : اتَّجَهَ لأخى (النّسق) هنا أن يقول : (خبرٌ) و : (حالٌ) و : (بدل) ، تلك من الأبواب

= التشبيه :

• تجويزهم أن يعمل فيها غير العامل فى صاحبها ؛ من حيث كانت ضربًا من الخبر ، والخبر العامل فيه غير العامل فى المخبر عنه : (الخصائص ٢٠/٢) .

• تقريرهم أن الأصل فيها التأخير عن صاحبها كالخبر ، و أنه قد يجوز تقديمها عليه كما يجوز فيه : (الهمع ٢٤١/١ ؛ المطالع السعيدة ٣٥٣/١) .

• تسجيلهم أنه لا يقع اسم الزمان حالًا و صاحبه اسم ذات كما لا يقع خبرًا: (ياسين على التصريح ٣٨٥/١)؛ يَعْنُون أنّ " ظروف الزمان لا تكون أحوالًا عن الجثث كما لا تكون أخبارًا " اهـ البحر المحيط ٤٨٠/٨

• منعهم ذكر الحال بعد لولا فى نحو : لولا زيد جالسًا لقمت ؛ قال الأخفش : لأنه خبر فى المعنى : (انظر : المحتسب ٣٠٧/٢ ؛ الإرتشاف ٣١/٢ ، ٣٢ ؛ المغنى ٢٧٣/١ ؛ ٤٣١/٢) .

• إجماعهم على أنه إذا ذُكِرَ مع المبتدإ اسم و ظرف أو مجرور كلاهما صالحان للخبرية بأنْ حسن السكوتُ عليه-: جاز جعل كلّ منهما حالًا و الآخر خبرًا : (الهمع ٢٤٣/١ ؛ المطالع السعيدة ٣٥٦/١) . ثم انظر أيضًا : المحتسب ٢١١/١ ؛ ١٦٥/٢ ، ١٨٠ ، ١٩٤ ، ٢١٣ ؛ المغنى ٥٨٦/٢ ؛ الصبان ١٧٣/٢ ، ١٨٣ حيث تقرير هذا الشبه ، و تفريع المسائل عليه . بقى أنهم يرون أنّ شبه الحال بالخبر أقوى من شبهها بالنعت ؛ قال فى المغنى: "و من ثمّ اختُلِفَ فى تعدّدهما ، و اتُّفِقَ على تعدّد النعت " اهـ ٥٣٥/٢ ؛ قلتُ : فانظر الصبان ١٧٣/٢ ، ١٨٣ حيث تعليل هذا – نقلًا عن الدماميني – .

(١) انظر ص ١ ، ٢ .

(٢) هو القرطبى ، عند قوله تعالى : (و هذا كتاب مصدِّقٌ لسانًا عربيًا) ١٢/ الأحقاف .

(٣) القرطبى ١٩١/١٦ . و نحو منه قول الكشاف فى مثله : " (قرآنًا عربيًا) : حال مؤكدة ؛ كقولك : جاءنى زيد رجلًا صالحًا ، و : إنسانًا عاقلًا " اهـ ٣٩٦/٣ . إلا أن منهم من فهم قول الرجل على غير ما فهمناه من معناه ؛ فانظر – إن شئت – : البيضاوى ص ٦٤٠ ؛ البحر المحيط ٤٢٤/٧ ؛ أبا السعود ٦٠١/٧ ؛ حاشية الجمل ٥٩٨/٣.

(٤،٤) أى : سيبويه ؛ انظر ص ٢٢ حيث ما حكيناه لك من كلامه فى هذا ، و من كلام غيره أيضًا .

ثلاثة[١] ، قد (وُطِّئَ) فى كُلٍّ بما قَضِيَّتُهُ أن يُمَهِّدَ فَيُؤَكِّد[١] ؛ أفلا يكون من صائب النّظر الذى لا يُغْلَقُ دونه بابُ (قياسٍ) أن يقول القائل : و كذلك أيضًا (التوطئة) بـ(زيدٍ) فى قولهم : أعجبنى زيدٌ و كرمه ؟ إنهم لا يريدون بها إلا التوكيد، و هو ما لا تجده – مثلًا– فى قول مَنْ (أضاف) فقال : أعجبنى كرمُ زيد .

قال : فإذا جِىءَ بـ(التوطئة) ؛ توكيدًا فى ثلاثة الأبواب المذكورة[١] ، جَازَ لنا أن نحمل عليهنّ هذا اللون من العُطُوف ، فنجعلَ (التوطئة) فيه كـ(التوطئة) فيهنّ ، و إلا كان القائل بالتوكيد فى الثلاثة – إذا مَنَعَ منه رابِعَها – مُتَحَكِّمًا ، و التحكُّمُ – على ما قالوا – " لا يَعْجِزُ عنه أحد "[٢] .

و اجعل على ذُكْرٍ منك هنا ما سُقْنَاهُ إليك من قبلُ عن شيخهم[٣] – أعنى قول سيبويه : (ما يُشَبَّهُ بالشىء فى كلامهم و ليس مثلَه فى جميع أحواله – : كثيرٌ)[٣] – ، ليكنْ لك منه حُجَّة ؛ فهو – لعمر الله – رِدْؤُك ، إذا ألقاها إليك – لامِزًا – خَصْمُك: (قَاسَ ، فجمع بين الأَرْوَى و النَّعام[٤] !) .

و بعدُ ، فالآن أَكِلُكَ إلى شىء من الشواهد التى تيسَّر لنا الوقوف عليها من كلامهم، فإن شئتَ فَاضْمُمْهُ إلى ما أتيْناك به قبلًا عن الزمخشرى من آى الكتاب[٥] ؛

(١،١،١) قلتُ: و رُبَّ (صفةٍ) رَبَعَتْهُنَّ فى هذا ، إلا أن ذلك – عندى – قليل . فممّا وُطِّئَ به من (النُّعُوت): ما مَثَّلَ به فى (المغنى) من قوله : " مررتُ بزيدٍ الرجلِ الصالحِ " اهـ ٢/٥٨٧ ؛ ففى هذا أيضًا من التوكيد ما لا يخفَى على مثلك . قلتُ : و لِقِلَّتِهِ ما أَمْسَكْتُ عن سلكه فى عداد الأبواب المذكورة ، و لو سُلِكَ فيها لكان صوابًا. (٢) الطبرى ٣/٢٤٥ ، ٥٦٣ ؛ ٤/٣٦٦ ، و انظر له أيضًا فى نحو هذا : ٩/٣٨٩ .

(٣،٣) انظر ص ٢٤ . (٤) الأروى و النعام مَثَلٌ لغاية التباعد و التباين؛ فالأروى لا تسكن إلا الجبل، و النعام لا يسكن إلا السهل، و فى أمثالهم: (ما يجمع بين الأروى و النعام؟)، و فيها أيضًا: (تكلّم فجمع بين الأروى و النعام) ، انظر: الميدانى ١/١٤٧ ؛ ٢/٢٢٥؛ الكشاف (و الجرجانى عليه) ١/١٨٩؛ اللسان: روى (٣/١٧٨٨)، و: نعم (٦/٤٤٨٠ ، ٤٤٨١) . (٥) أَغْنِى تخريجه لكثير من آى الكتاب على أنها من باب: (أعجبنى زيد و كرمه)، حيث وَقَعَ هذا فى أربعة عشر موضعًا من كشّافه ؛ أَهْضَبَ الرجل فى بعضٍ و أوجز فى بعض ، فأجرِيْنا القَلَمَ ثُمَّ بـ(الخوالف) و : (الروادف) ، يَجِئْنَ فى إثْر (أوائل) أو: (سوالف) ، و كُلًّا وقفْناك عليه، و كُلًّا قَرَّبناه تقريبًا .

فذلك أَعْوَدُ عليك و علينا ، و هو أَثْبَتُ أيضًا لإيجاه ما ارتأيْنا ، و إن كان " الكتاب أعرب و أقوى فى الحجّة من الشعر "[١] ؛ فـ"القرآن يُتَخَيَّرُ له ، و لا يُتخيّر عليه"[٢] ، فهو – لهذا – " أصدق من قول الشاعر "[٣] ؛ أعنِى – على ما قال الطبرى – : أنّه "أصدق قِيلٍ ، و أثبت حجَّةٍ "[٤] .

فممّا تيسّر لنا من ذلك :

• قولُ قائلهم[٥] :

بَنِى أَسَدٍ إنَّ[٦] ابْنَ قَيْسٍ و قَتْلَهُبِغَيْرِ دَمٍ –: دارُ المَذَلَّةِ حُلَّتِ

يقول الطبرىُّ – كما قال سَلَفُهُ الفراء[٧] – : " أَلْغَى[٨] : (ابن قيس) – وقد ابتدأ بذكره – و أخبر[٩] عن قَتْله أنّه ذُلٌّ[٩] "[١٠] .

و نحوٌ من قولهما – : قولُ ابن فارس : " تَرَكَ (ابن قيس) ، و خَبَّرَ عن القتل ، كأنه قال : قتلُ ابن قيس ذُلّ "[١١] .

هذا قولهم ، و ما يَسْطُرُون .

و لا يخفاك أنْ ليس مُرادَهم بـ(الإلغاء) ، و : (التَّرْك) ، و:(الإلقاء)[١٢] أنْ يُسْتَغْنَى هنا عن (ابن قيس) أَلْبَتَّةَ ، بل مرادهم هنا هو – عندى – بسببٍ من مرادهم بـ(تنحيةِ) (المُبْدَلِ منه)؛ فقد عَبَّرَ المبرّدُ عن ذلك بـ(التنحية)[١٣]، و: (الإبطال)[١٤] ،

(١) معانى الفراء ١/١٤ . (٢) المحتسب ١/٥٣ . (٣) معانى الفراء ٢/٧ .

(٤) الطبرى ١٥٤/١ . (٥) البيت – من غير نسبة – فى : معانى الفراء ١٥٠/١ ؛ الطبرى ٧٨/٥ ؛ الصاحبى ص ٣٦٠ ؛ البحر المحيط ٢٢٢/٢ . (٦) الرواية فى الطبرى : * ألم تعلموا أنّ .... * .

(٧) انظر : معانى الفراء ١٥٠/١ . (٨) فى معانى الفراء : (أَلْقَى) ، و كلاهما – عندى – صواب، خلافًا للمرحوم الأستاذ شاكر فى تعاليقه على هذا الموضع من الطبرى . (٩،٩) أى و المعـــنَى : " إنّ قتلـــه دارُ المذلّة حُلَّتْ له ؛ فجملة : (حُلَّت) – : خبر : (دار المذلّة) ، و الرابط محذوف " اهـ من تعاليق المرحومَيْن : نجاتى، و النجار على هذا الموضع من معانى الفراء . (١٠) الطبرى ٧٨/٥ . (١١) الصاحبى ص ٣٦٠ .

(١٢) و نحوهنّ ؛ كـ(الاطِّراح) ، و كـ(التنحية) ، و : (الإبطال) – كما جاء فى عبارة المقتضب – .

(١٣) انظر : المقتضب ١٦٤/١ ؛ ٢٩٥/٤ . (١٤) انظر : المقتضب ٣٩٩/٤ .

ثم جعل من بعدها يقرِّر[١]: " ليس المبدل منه بمنزلة ما ليس فى الكلام "[٢] ؛ فـ"الصحيح أن البدل و المبدل منه موجودان معًا ، لم يُوضَعَا على أن يَسْقُطَ أحدُهما ..."[٣] . يريد ما لفتْنا إليه آنفًا[٤] من معنَى (التوطئة) يجىء المبدلُ منه فى الكلام من أجلها .

قلتُ : و إذ كان ذلك كذلك ، فإنّ لأَخِى (النَّسَقِ) أن يقول : و إنما ابتدأ شاعرنا هنا بذكْرِ (ابن قيس) ؛ توطئةً لِذِكْر (مقتله) ، أو قُلْ : رغبةً فى تقييد القتل بذكْر اسم المقتول ، فإنّ مقتل ابن قيس ليس كمقتل غيره من عشيرته ، إذ يُعْقِبُ مَقْتَلُهُ من الذُّلِّ – لمكان شَرَفِهِ فى قومه – ما لا يُعْقِبُ بَعْضَهُ مَقْتَلُ أحدٍ سواه .

و ليس يَعْزُبُ عنك أنّ فى هذا التقييد من قُوَّة (الاختصاص) ما لا تَجِدُهُ إذا أنت رَدَدتَّ التركيب إلى أَصْلِهِ من (الإضافة) فَقُلْتَ : إنّ قَتْلَ ابن قيس ذُلّ ، و قد تقدّم بيانُ هذا مبسوطًا[٥] ، فلا وَجْهَ هنا لإعادته .

و إنْ تعجبْ فَعَجَبٌ أنْ يكون لقول الشاعر هنا سلطانٌ على أبى حيان و رأيه فى هذا التركيب ، إذ رأيناه – لمكان سلطانه عليه – يَنْزِلُ على رأى الزمخشرى فيه ، فكان كَمَنْ أَبَى الشيءَ حينًا و اسْتَصْعَب ، ثم بَايَعَ من بعد ذلك و أَصْحَب . ذلك إذ عَرَضَ لبيان مذهب الفراء فى البيت المذكور، إذ جَرَّهُ هذا إلى تفسير قول القائل: إنّ زيدًا و أخته منطلقة – على " أنّ المعنَى : إنّ أخت زيد منطلقة "[٦] !!

هنالك جعلْتُ أتساءل : أفهذا من باب (القولَيْن يردان عن العالِم متضادَّين)[٧] ، فَيُنْظَرَ فيه على هَدْيٍ من رُسُومٍ سَنَّها القومُ و موازين[٧] ؟ أم أنّ قوله هنا من قبيل ما لا يَصِحُّ التّمسُّكُ بمثْله ؛ لِتعارُضِ الاحتمالات فيه ؟

و أيًّا ما كان فإنّ تحرير هذا على نحوٍ يُفْضِى إلى القَطْع ، سيخرج بنا عن الغرض ،

(١) ما يأتى من كلام المبرد سَبَقَ تعويلنا عليه أيضًا ؛ لنحو هذا من الغرض فى ص ٢٢ هامش ٦ .
(٢) المقتضب ٣٩٩/٤ . (٣) المقتضب ٤٠٠/٤ . (٤) انظر ص ٢٢ ، ٢٣ .
(٥) انظر ص ٦-٨ ، ٢٧-٣٠ . (٦) البحر المحيط ٢٢٢/٢ . (٧،٧) انظر : الخصائص ٢٠٠/١-٢٠٨ ؛ الإقتراح ص ١٩٦-١٩٨ .

فرأيْنا هنا أن نتحاماه ؛ فَنَتَحَامِيهِ عندنا أَمْثَل .

• قولُ عمّار -أو عمرٍو- الكلبىّ ، يهجو النحاة و قد عابُوا عليه بيتًا من شعره[١]:

ماذا لَقِينا منَ المستعرِبين و من قياسِ نَحْوِهِم هذا الذى ابتدعوا[٢]

يريد : ماذا لقينا من قياس نحوِ المستعربين ، إلا أنه أعرض عن (الإضافة) و نَأَى بجانبه، و آثَرَ عليها هذا اللونَ من (العطف المُوَطِّئ) ؛ لاستقلاله بتقوية الملابسة و الاختصاص بين المتعاطفيْن ؛ فإنّك تَجِدُ فى (التوطئة بالمعطوف عليه) قوّةَ ملابسةٍ و مزيدَ اختصاصٍ بين المتعاطفيْن لا تجدهما إذا ما جُرَّ الكلامُ هنا فَقِيلَ : من قياس نحو المستعربين ، و تلك (نكتةٌ) طالما تَوَسَّلَ بها البُلَغاء ، و عَوَّل عليها العارفون ، و قد أشبعْنا الكلام على هذا فيما مَضَى ، فأوسعْناه هنالك بيانًا[٣] .

و كأنّ شاعرنا يريد هنا ليقول : ما ظَنُّك بـ(قياسِ نحوٍ) هو مِنْ صُنْع المستعربين ؟ هُمُ الذين قامُوا على أمره ، ركبوا إليه المدارج ، و اصَّعَّدُوا أيضًا فى المعارج ، فهو بِهِم و لَهُمْ و إليهم[٤] ؛ و من هنا جعل الرَّجُل يُعَرِّضُ بمنطقهم الذى عِمَادُهُ التَّلْقِينُ و الوَضْع ،

(١) هذا البيت المَعِيب تقف عليه فى معجم الأدباء ١٠٣/١٢ .
(٢) البيت أنشده فى اللسان : عرب (٢٨٦٦/٤) ، و هو مطلع قصيدة للكلبىّ المذكور ، تجدها فى : الخصائص ٢٣٩/١ ، ٢٤٠ ؛ معجم الأدباء ١٠٤/١٢ ؛ إنباه الرواة ٤٢/٢ ، ٤٣ . (٣) انظر ص ٦-٨ ، ٢٧-٣٠ .
(٤) أمّا الأعراب المطبوعون فلا يعلمون من أمر هذا (النحو) شيئًا ، فبينهم و بين تعاريفه و ألقابه و حدوده و أبوابه و مسائله - بينهم و بينها ما بين المشرق و المغرب ، و قد رَوَوْا فى الدلالة على هذا أخبارًا ؛ فمنها : " قيل لأعرابىّ : أتهمز إسرائيل ؟ قال : إنِّ إذنْ لرجُلُ سُوء ؛ قيل له : أَتَجُرُّ فلسطين ؟ قال : إنِّ إذن لقوىّ . و قيل لآخر : أتهمز الفارة ؟ فقال: المرّة تهمزها". اهـ عيون الأخبار ١٥٧/٢، و نحوه فى ربيع الأبرار ٢١٠/٣ ، و بعضه فى اللسان : همز (٤٦٩٨/٦) . " قالوا : و إنما قال (أى : الأعرابى) ذلك ؛ لأنه لم يعرف من الهمز إلا الضغط و العصر " اهـ الصاحبى ص ١١ ؛ قلتُ : أى و : (العَيْب) أيضًا - على ما فهم الأعرابىُّ الأوّل عند سؤاله عن همز إسرائيل - .

و المراد: أنّ العربى لا يعلم من معانى الكَلِم إلا ما تُعُورِفَ من دلالاتها اللغوية، أما مواضعات أهل الصناعات ، فدلالاتها مِنْ عِلْمِه بَعيدات . قلتُ : و مصداق ذلك – عندى – ما رَوَوْا أنّ أعرابيًا وَقَفَ على مجلس الأخفش ، فسمع كلامهم فى النحو ، فحار و عجب ، ثم قال – و قد سُئِلَ عمّا سمع – : " أراكم تتكلّمون بكلامنا فى كلامنا بما ليس فى كلامنا " اهـ إنباه الرواة ٤٢/٢ .

فَهُم فى ذلك بخلاف أقوامٍ كلامُهُمُ السَّليقةُ و الطَّبع :

كم بين قومٍ قد احتالوا لمنطقهم و بين قومٍ على إعرابهم طُبِعُوا[١]

و أيضًا ، فهو العربىُّ مِنْ خُلَّصِ العرب الصُّرَحَاء ، أما أولئك فما هم إلا مُسْتَعْرِبَةٌ دُخَلاء ، و فرقٌ بين أولئك و هؤلاء :

لأنّ أرضِىَ أرضٌ لا تُشَبُّ بها نار المَجُوس ، و لا تُبْنَى بها البِيَعُ

قلتُ : أَفَتُراه – و قد انْصَبَّ غَرَضُهُ على تقوية اختصاص أولئك المُسْتعربة بـ(قياسِ نحوهم) المصنوع – يَرْضَى بغير (العطف) بدلًا ، أو يَبْغِى عنه حِوَلًا ، و هو الذى يعلم أنّ فى هذا (العطف) مُناداةً على تلك النُّكْتة و اسْتِبْدادًا بِحُسْنِها ؟

لله بِلادُك ! إنْ كُنْتَ لَكَمَا قال[٢] :

بَصُرْتَ بالنُّكتة الحُسْنَى فَلَمْ تَرَها تُنَالُ إلا على جِسْرٍ مِنَ (النَّسَقِ)

• قولُ الهذلىِّ[٣] :

و إلّا النَّعَامَ و حَفَّانَهُ و طَعْنًا من اللَّهَقِ النّاشِطِ

فهذا أَمْرُهُ أَبْيَنُ ، و النُّكتة فيه أَجْلَى و أَظْهَر؛ ألا تراه قد رَكِبَ من (العَطْفِ) طَرِيقَهُ

---

(١) من بابته – عندى – قول من قال :

و لستُ بنحوىٍّ يَلُوكُ لسانَه و لكنْ سليقىٌّ أقول فأُعربُ

أنشده فى الأساس : سلق (٤٥٤/١) ، و اللسان : سلق (٢٠٧١/٣) .

(٢) هذا القول لنا ، و قد تراه معارضًا – فى أصل نظمه ، لا فى معناه – لنظيره من قول أبى تمام :

بَصُرْتَ بالراحة الكبرى فلم ترها تُنال إلا على جسر من التَّعَبِ

انظر : ديوانه (بشرح التبريزى) ٧٣/١ ، و انظر أيضًا : دلائل الإعجاز ص ٧٨ .

(٣) أى : أسامة بن الحارث ، و البيت فى شعره فى ديوان الهذليين ١٩٦/٢ ، و هو أيضًا فى اللسان : حفن (٩٣٤/٢) ، و : لهق (٤٠٨٧/٥) منسوبًا فيهما إلى: (الهذلىِّ) –كذا بإطلاق – ، ثم قيّده فى: نشط (٤٤٢٨/٦)، فنسبه إلى : (أسامة الهذلى) ، ثم خَالَفَ عن هذا و ذاك فنسبه فى : طغى (٢٦٧٨/٤) إلى : (أميّة بن عائذ الهذلى)؛

يريد : أمية بن أبي عائذ ! كما تقف على صدره – بلا نسبة – فى أسرار البلاغة ١٢٨/١، حيث نسبه شارحه المرحوم د. خفاجى إلى أمية بن أبى عائذ !!

هـذا: الـمُوَطِّئ ، فجـاء بـ(ـالنّعام) ؛ توطئـةً لِعَطْـفِ (حقّانـه) عليـه ، لمكـان الملابـسة والاختصاص بين المتعاطفيْن ؟ فإنّ (الحقّان) – و هى فراخ النّعام[١] – لا تكون لِصَغِيرٍ إلا صغار النّعام[٢] ، لكنّه لمّا عَبَّرَ بـ(ـالطَّغْيا) – و هى من كُلِّ شىءٍ نُبَذٌ منه ، على ما قال أبو زيد فيما نُقِلَ عنه[٣] – : لما عَبَّرَ بذلك أَتَى بالعبارة على هذا النحو من بيان الجِنْس[٤]؛ إذ لا ملابسة هنا و لا اختصاص[٤] ، فَكَسَعَ (الطّغْيا) بـ(ـاللهق الناشط) ؛ لبيان هذه الطّغْيا مِنْ أىِّ شىءٍ هى . هذا من الفَرْق فَابْلُهُ و تَأَمَّلْهُ ، ثم أَنِقْ له ؛ فإنّه إلى الإحكام ما هو !

على أنّ هذا النّحو من (العطف) ؛ لمكان تمكُّنه و قوَّة سَبَبِه ، و عراقة أصْله فيهم و رُسُوخ نَسَبِه ، قد كان من البقاء[٥] و الامتداد ، و من موافقة الطَّبْع[٥] أيضًا بحيث أَتَوْهُ فى كلامهم خَلَفًا فى إثر سَلَف ، فهو فيهم أصالةٌ مَذْخُورة ، و وِراثةٌ مأثورة ، و ليس عَفْوًا من مُصادفة ، أو شُذُوذًا من مُفارقة – :

• قولُ المتنبِّى[٦] :

كَذَا ، فَتَنَحَّوْا عن عَلِيٍّ و طُرْقِهِ بَنِي اللُّؤْمِ حتَّى يَعْبُرَ المَلِكُ الجَعْدُ

فمعناه : " كذا هو ؛ أى : كما وَصَفْتُ[٧] ، فتنحوا عن طريقه[٨] حتى يعبر ؛ فإنكم

---

(١) انظر : اللسان : حفن (٩٣٤/٢) . (٢) يقول الجرجانىّ : " هو موضوع لصغار النعام " اهـ أسرار البلاغة ١٢٥/١ . و فى اللسان : " و ربّما سمَّوا صغار الإبل حقّانًا " اهـ حفن (٩٣٤/٢) ؛ قلتُ : فانظر شاهدهم على هذا فى الموضع المذكور من اللسان ، وانظره أيضًا فى أسرار البلاغة ١٢٤/١ .

(٣) انظر : اللسان : طغى (٢٦٧٨/٤) . (٤،٤) أى : فلو كان قال – مثلًا – : (اللهق الناشط و طغياه) ، لكان خَلْفًا . (٥،٥) من حديث هذا (البقاء) ، و استناده إلى (الطبع) و النّحِيزَة – : ما حكاه ياقوت عن ابن جنى حين عَجِبَ لنحو هذا فى صنيع الأعراب ، فذلك حيث قال أبو الفتح : " أَمَا ترى إلى هذه النَّحِيزَة ! ما أَبْقَاهَا و أَشَدَّ محافظةَ هذا البدوىِّ عليها ! ، حتى إنّه اسْتُكْرِهَ على تركها فَأَبَى إلا إخلادًا إليها " اهـ معجم الأدباء ١٠٣/١٢ . (٦) هو فى ديوانه ١٢٠/٢ . (٧) أى فيما قَدَّمْتُ من كلامى ، و قد كان أَفْرَطَ فى كلمته من صفات ممدوحه : علىّ بن محمد بن سيار بن مكرم التميمىّ – ما لا يجتمع لغيره مِثْلُه .

(٨) أى : طُرُقه ، فَعَبَّرَ بالواحد على إرادة الجنس ؛ قلتُ : و هذا هو تقديرُ قول المتنبى : (علىّ و طرقه) ؛ أى: طرق علىّ ، كما قِيلَ : كَرَمُ زيدٍ – فى تقدير : زيد و كرمه .

لستم ممّن يُجاريه فى طرق المجد "[1] .

و لمزيد بيانٍ أقول : لمّا كان ممدوحُهُ يَسْلُكُ فى طَلَبِه للمَعَالِى ، و فى استباقه أسبابَ الشرف و السؤدد ، و بإزاء تحصيله مُوجِبات المجد و الرياسة .. –

أقول : لمّا كان الممدوح يَسْلُكُ فى مَسِيرِهِ إلى هاتيك المَسَاعِى طُرُقًا لا يسلكها إلا هو ، فَتَرَاهَا و قد اسْتَعْصَتْ على غيره ، و أُوصِدَتْ دون سواه ، حتى كأنّها لم تُخْلَق إلا له =: اتَّجَهَ لِمَادِحِهِ أنْ يَخُصَّهُ بها و يَقْصُرَهَا عليه ، و حَسُنَ منه أيضًا ألّا ينسبها إلا إليه، و ذا مَعْنًى لا يُنْدَبُ له إلا هذا اللونُ من العطف الموطِّئ ؛ فهو بذلك زَعِيم ، فأمّا غيره– إنْ (إضافةً)[2] ، أو : (بدلًا)[2] – فكلاهما خَذُولٌ ثَمَّ مُلِيم .

فيأيُّها الذى طُبِعَ على ذا (العَطْفِ) فَعَرَف، و يأيُّها الذى أَدْرَكَ عن خُبْرٍ فـ(عَطَف)؛ لكأنِّى بكما و كلاكما يُنَادَى مِنْ قِبَلِ فصاحته :

(عَطَفْتَ) بِحَرْفٍ فَارِدٍ[3] فَتَنَاوَلَتْ يَدَاكَ الثُّرَيَّا (عَاطِفًا) غَيْرَ (مُبْدِلِ)

و بعدُ :

فليس لـ(عَطْفٍ) مَدَّهُ العُرْبُ قَابِضُ و ليس لِوَجْهٍ رَفَّعَ[4] الُّلسْنُ[5] خافِضُ

فلا تزال طائفةٌ من أهل التفسير مِمَّنْ تَابَعَ الزمخشريَّ و بَايَعَهُ على طريقته ، يحملون على هذا الوجه مواضع من آى الكتاب سكت الزمخشريُّ عن بيان رأيه فيها ؛ تعويلًا منه على

---

(١) من عبارة البرقوقى فى شرح قول المتنبى . (٢،٢) تقدَّم حديثهما مقرونًا بنوعِ موازنةٍ بينهما و بين (العطف) ؛ تجد هذا فى ص ٢٦–٣٠ . (٣) أى : الواو ، و مِنْ قبلُ ما أجْرَيْنا عليها هذا (الفُرُود) وَصْفًا لها – انظر ص ٣١ – ، و لهذا تتمّة يأتيك حديثها فى ص ٤٤ ، ٤٥ .

(٤) بالتثقيل ؛ مبالغةً فى: (الرَّفْع) ، و جملة : رَفَّعَ الُّلسْنُ –: صفة للوجْه؛ على حذف العائد للعِلْم به، و التقدير: و ليس لوجهٍ رفَّعَهُ الُّلسْنُ خافض ؛ من باب : * و ما شىء حَمَيْتَ بمستباحِ * ، قلتُ : و حذف العائد من جملة الصفة – : (كثير) – على ما قال فى التسهيل ص ١٦٧ – ، و: (حَسَنٌ) – على ما ذكر ابن يعيش ٦/٩٠ – . و انظر فى المسألة أيضًا : سيبويه ١/٨٦–٨٨ ؛ السيرافى ٣/١١٥–١١٧ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ؛ المحتسب ١/٢١١ ؛ الأمالى الشجرية ١/٥–٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ؛ ٢/٧١–٧٣ ؛ ابن يعيش ٦/٨٩ ، ٩٠ ؛ الرضى ١/٢٤٠ ؛ المرادى ٣/١٤٠ ، ١٤١ ؛ المغنى ٢/٥٠٣ ، ٥٠٤ . (٥) جمع : الأَلْسَن ؛ أى : الفصيح .

نظائر تماثلها ، و أشباه تؤاخيها .

فمِمَّا وُفِّقْتُ للوقوف عليه من هذا :

• (و لو أنّهم رَضُوا ما آتاهم الله و رسوله ..)[1]، أى :" ما أعطاهم الرسول من الغنيمة أو الصدقة ، و ذِكْرُ الله للتعظيم ، و للتنبيه على أن ما فعله الرسول ﷺ كان بأمره "[2] ، " و الأصل : ما آتاهم الرسول "[3] ؛ أى : رسول الله .

• (و إن كنتنّ تُرِدْنَ الله و رسوله ..)[4] ؛ " أى : تردن رسوله ، و ذِكْرُ الله عز و جل للإيذان بجلالة محلِّه ﷺ عنده تعالى "[5] .

• (و مَنْ يَقْنُتْ منكنّ لله و رسوله ..)[6] ، عبارة البيضاوى : " و من يَدُمْ على الطاعة (لله و رسوله) ، و لعلّ ذِكْرَ الله للتعظيم "[7] ؛ قلتُ : أى فيكون المعنَى : و من يَدُم منكنّ على الطاعة لرسول الله ، ثم أَرْدَفَ : " أو لقوله: (و تعمل صالحًا نؤتها أجرها مرتين) "[7] ؛ و المعنَى على هذا : و من يَدُمْ منكنّ على الطاعة لله و رسوله ، و تعمل صالحًا ؛ ابتغاء وجه الله ، و طلبًا لمرضاته ، يؤتها الله أجرها مرتين ، قلتُ : و هذا عَمَلٌ على الأصل ، و حَمْلٌ للكلام على ظاهره ، بخلاف الوجه الأول الذى يتعلّق به الغَرَض ، أمّا ذلك الثانى فليس من غرضنا هنا فى شىء .

• (ما أفاء[8] الله على رسوله من أهل القرى فلله و للرسول و لذى القربى و اليتامى

---

(١) ٥٩/ التوبة . (٢) البيضاوى ص ٢٨٥ ، ونحوه فى أبى السعود ١٤٨/٥ .

(٣) حاشية الجمل ٢٩١/٢ . هذا ، و من الأمانة هنا أن نقول : و كأنّ فى عبارة الزمخشرى نوعَ إشارةٍ إلى نحو من هذا ، حيث يقول : " و المعنَى : و لو أنهم رضوا ما أصابهم به الرسول من الغنيمة .. " اهـ الكشاف ١٩٧/٢ .

(٤) ٢٩/ الأحزاب . (٥) أبو السعود ٤٤٤/٧ ، و هو – بلفظه – فى حاشية الجمل ٤٣٤/٣ .

(٦) ٣١/ الأحزاب . (٧،٧) البيضاوى ص ٥٨٦ .

(٨) " الأموال التى جرى فيها ذكر الفروض للفقراء و المساكين و من أشبههم – : ثلاثة أصناف ، سمَّى الله كلَّ صنف منها ، فسمَّى ما كان من الأموال التى يأخذها المسلمون من المشركين فى حال الحرب أنفالًا و غنائم ، و سمَّى ما صار إلى المسلمين مما لم يُوجَف فى الحرب من الخراج و الجزية – : فيئًا ، و سمَّى ما خرج من أموال المسلمين ؛ كالزكاة و ما نذروا من نذر ، و تقرّبوا به إلى الله – : صدقة ؛ فهذه جملة تسمية الأموال " اهـ معانى الزجاج ٤١٣/٢ ، ٤١٤.

و المساكين و ابن السبيل ..)[1] ، يقول البيضاوى : " اخْتُلِفَ فى قَسْم الفىء ، فقيل: يسدس ؛ لظاهر الآية ، و يُصْرَف سهم الله فى عمارة الكعبة و سائر المساجد ، و قيل: يخمس ؛ لأنّ ذِكْرَ الله للتعظيم "[2] .

و أغلب الظَّنِّ أنّ البيضاويَّ يرى فى الفىء هنا أن يخمس ، و هو الأليق بقوله فى الغنائم ، و قد وقفناك على هذا قبلًا فيما حكيناه لك من كلامه[٣] .

قلتُ : و يُشْبِهُ أن يكون هذا رأى الزمخشريِّ أيضًا ؛ لمكان قوله فى الكشاف : "بَيَّنَ لرسول الله ﷺ ما يصنع بما أفاء الله عليه ، و أمره أن يضعه حيث يضع الخمس من الغنائم مقسومًا على الأقسام الخمسة "[٤] .

* * *

و بعدُ ، فهذا حِينُ لا يَزيدُون ، و لا يُؤْذَنُ لهم فَيُهْضِبُون ؛ فلا استرسال بعدُ و لا انبساط ، إلا أنْ تُقَيِّدَ ؛ لِتُحَرِّرَ و تحتاط ، أو تَأْتِيَ بِنَبَطٍ يُنْسَبُ إليك فى النِّباط .

فممَّا نُقَيِّدُه ؛ تحريرًا و احتياطًا :

• ذلك لون من العُطُوف غَفَلَ عنه من النحاة كثير ، و تَنَكَّبَ سبيلَ دَرْسِه مَنْ هو بِرُكُوبِهَا جدير. و الذى يُقْضَى منه العجب أنْ يَتَنَبَّهَ لأصله غيرُ واحد من فقهاء التابعين؛ كالنخعىِّ[٥] ، وقتادة[٦] ، و أن يَلْفِتَ إليه أيضًا الشافعىُّ[٧] من أئمة المذاهب، و الماتريدىُّ[٨] مِنْ متقدِّمِى المفسِّرين من أهل السُّنّة !!

---

(١) ٧/ الحشر . (٢) البيضاوى ص ٧٥٤ ، و هو – بحروفه – فى أبى السعود ١١١/٨ ، ١١٢ ، و حكاه منسوبًا إليه فى حاشية الجمل ٣١٣/٤ . (٣) انظر ص ١٥ . (٤) الكشاف ٨٢/٤ .

(٥) أبى عمران إبراهيم بن يزيد من النخع من اليمن ، توفى ٩٦ هـ ؛ انظر : المعارف ص ٢٠٤ .

(٦) أبى الخطاب قتادة بن دعامة ، توفى ١١٧ هـ ، انظر : المعارف ص٢٠٣ ، ٢٠٤ ؛ النجوم الزاهرة ٢٧٦/١ ، ٢٧٧ . (٧) أبو عبد الله الإمام المطلبى محمد بن إدريس ، صاحب المذهب ، توفى ٢٠٤ هـ ؛ انظر : النجوم الزاهرة ١٧٦/٢ ، ١٧٧ . (٨) أبو منصور محمد بن محمد الماتريدىّ السمرقندىّ ، توفى ٣٣٣ هـ ؛ انظر من تفسيره مقدّمة ناشِرَيْه ص ٩-٢٢ .

و كان من حديث هؤلاء أنهم حين عرضوا لحكم الغنائم – على ما جاء فى قوله عز و جل : (و اعلموا أنّما غنمتم من شىء فأنّ لله خُمُسَهُ و للرسول و لذى القربى و اليتامى و المساكين و ابن السبيل)[١] – : أنهم قالوا : " قوله : (لله) – : ليس المقصود منه إثبات نصيب لله ؛ فإن الأشياء كلّها مِلْكٌ لله و مُلْكُهُ ، و إنما المقصود منه

افتتاح الكلام بذكر الله على سبيل التعظيم "[٢] ، " كما يقول الرجل لعبده : أَعْتَقَكَ اللهُ و أعتقْتُك – على جهة التبرُّك ، و تفخيم الأمر – "[٣] ، يَعْنُون – على ما نُقِلَ عن الشافعى – : "أنّ هذا الخمس مقسوم على ما[٤] سَمَّى الله جلّ و عزّ من أهل قسمته ، و أنّ قوله : (فأن لله خمسه) – : افتتاح كلام[٥] "[٦] .

و يُعَوِّل الماتريدىُّ فى بيان ذلك على النظير القرآنىّ ، فيقول[٧]: "معنَى إضافة ذلك[٨] إليه – : على التعظيم له ، و الإفضال لله ، لا على جَعْلِ ذلك[٨] لله مُفْرَدًا ؛ كقوله : (من كان عدوًّا لله و ملائكته و رسله و جبريل و ميكال ..)[٩] ، فإنّ افتتاح العداوة به دون هؤلاء – : على التعظيم[١٠] لهم ، و فضل المنزلة عند الله، و حُسْن المآب لديه"[١١].

و هذه الجُمَلُ مِنْ كلامهم ، و تلك المَثَانِى[١٢] مِنْ بَدَوَاتِهم – : لو أنت ضَمَمْتَ بعضها إلى بعض ، و اعتبرْتَ ما فيها من تآخِى سياقاتها ، و تآزُر دلالاتها ، و تلاقِى

---

(١) ٤١/ الأنفال . (٢) الرازى ٣٧٢/٤ ، و انظر فى نحوه أيضًا : البيضاوى ص ٢٦٧ ؛ أبا السعود ٢٩/٥ ؛ حاشية الجمل ٢٤٥/٢ . (٣) البحر المحيط ٤٩٧/٤ ، و انظر فى نحوه من التعليل بالتبرُّك: الروضة الندية ٣٤١/٢ . (٤) كذا بالأصل المطبوع ، و لو قال : (مَنْ) لكان أليق .

(٥) فى القرطبى – نقلًا عن الحسن – : " هذا مفتاح كلام " اهـ ١٠/٨ .

(٦) معانى الزجاج ٤١٤/٢ (بنوع تصرّف) . (٧) تصرّفْتُ فى عبارته تقديمًا و تأخيرًا

(٨،٨) الإشارة فى الموضعين إلى : (الخمس) . (٩) ٩٨/ البقرة .

(١٠) فى الأصل : (التنظيم) ، و هو من قبيل التحريف الطباعى .

(١١) تأويلات أهل السنة ٢٢٩/١ (بتقديم و تأخير ، و تصرّف يسير) ، و خلاصته – منسوبة إليه – حكاها فى البحر المحيط ٣٢٢/١ . (١٢) من : (التثنية) بمعنى التكرير و الإعادة ، فقد قال بهذا غيرُ واحد ممّن ذكرْتُ ؛ انظر فى وقوع (التثنية) فى كلامهم بهذا المعنى : الكشاف ٣٩٧/٢ ؛ ٣٩٥/٣ ؛ الجرجانى على الكشاف ٢٤/١ .

مآلاتها ، و تعانُق غاياتها – على بَاكِرِ أوقاتها ! – : لو أنت فعلْتَ هذا لَشَكَرْتَ لهؤلاء جميل صُنْعهم ، و لَعَرَفْتَ لهم أيضًا حُسْنَ بلائهم ؛

فَهَلْ كان ابْنُ عُمْرَ[١] يَرَى حُقُوقًا عليه لأوَّلٍ ، وهو الأَمِيرُ[٢] ؟

• هذا التركيبُ أمِيرُهُ[٢] من النحاة – عندى – هو جار الله الزمخشرى[٢] ؛ بَسَطَ معناه ، و شَرَحَ فحواه ، أَبْرَزَ منه النّكتةَ فبنى لها منارًا ، و اسْتَوْقَدَ من أجلها نارًا ، فَأَبْرَمَ بهذا ما لم يُحْكِمْهُ سَلَفُه ،و إنْ شئتَ فانظر إلى تعقيب الزجاج على ما حكاه من كلام

الشافعيِّ الذى وقفْناك عليه آنفًا[٣]: "قال أبو إسحاق: و أحسب معنَى:(افتتاح كلام) – عنده[٤] فى هذا[٥] – أنّ الأشياء كُلَّها لله عز و جل ، فابْتَدَأَ و افتتحَ الكلام"[٦] ! .

قلتُ : أَرَأَيْتَكَ هذا من كلام الزجاج هل تَقِفُ من محصول معناه على مِثْلِ ما وقفتَ عليه من كلام الزمخشرى حين توفَّر على التركيب و بيان فحواه ؟[٧] هل يستويان شرحًا؟! انظر كم بين هذا و بين صنيع الزمخشرى لـمّا وازن بين مواقع الكلم و الحروف ، و كشف عن محاسن تلك العُطُوف ، لقد كان الرجل من التوفيق فى هذا بحيث يستوجب أن يُقال فى وصف حاله : حقًّا ، إن التنقيح و التحرير يُعْطِيَان على الثانية ما لا تُعْطِى البداهةُ على الأُولى .

---

(١) أى : الزمخشرى ؛ فهو محمود بن عُمَر ، و إنما أُسْكِنَ هنا ؛ تخفيفًا للضرورة . قلتُ : و تخفيفُ المفتوح فى كلامهم دون تخفيف المكسور و المضموم ؛ كإبِل ، و : عَضُد ، حتى إنّ البصريين منعوه ، و أجازه الكوفيون لجىء السماع به ، و قد قُرِئَ فى الشواذ : (فى قلوبهم مَرْضٌ فزادهم الله مَرْضًا) ؛ انظر فى تحقيق هذا : المحتسب ٥٣/١ ، ٥٤ ؛ المنصف ٢١/١-٢٣ ؛ الكشاف ١٧٧/١ ، ١٧٨ ؛ القرطبى ١٩٧/١ ؛ اللسان: ردد (١٦٢١/٣) ، و: سلف (٢٠٦٨/٣) ؛ البحر المحيط ٥٨/١ . (٢،٢،٢) هذه (الإمارة) إنما استوجبها عندى – على ما ذكرْتُ لك هنا – لمكان توفُّره على التركيب ، و اختصاصه ببيان فحواه ، و قد أسلفْتُ لك نحوًا من هذا ، فقلتُ قبلًا :

للنحو و الصرف أقوامٌ لِذَا خُلِقُوا و للمعاطيفِ محمودٌ و كشّافُه

انظر ص ١٩ . (٣) انظر ص ٤٢ . (٤) أى : عند الشافعى .

(٥) الإشارة إلى قوله تعالى : (.. فأن لله خمسه) . (٦) معانى الزجاج ٤١٤/٢ .

(٧) انظر – مثلًا – ص ٦ ، ٧ ، ١٣ .

لقد سَبَقَ قَدَر، و بَقِيَ نَظَر، أمّا القَدَرُ فَأَنْ يُؤَمَّرَ الزمخشريُّ على هذا التركيب و بيان خُصُوصِيَّته و فحواه ، و أمّا النّظر فأنْ يَنْصَبَّ غَرَضُنا الآن على جُملة كلام الزمخشرى ، نُدَاوِرُهُ و نَتَأَنَّاه ؛ لِنَبْلُغَ مِنْ عطائه غايته و أقصى مداه ؛ فإنّ (النُّصُوصَ) تُلْقَحُ بتأمُّلها ، و تُنْتَجُ بِمُدَاوَمَةِ تَأَوُّلِهَا .

و ممّا نَذْكُرُهُ من ذلك فيكون لنا نِبَاطًا :

• هذا العطفُ الموطِّئ لا سبيل لك إليه إلا بالواو ، ذلك ما تَحَصَّلَ على البحث و النظر ؛ فالواو أُمُّ الباب[١] – أو كما قال المبرّد – : " الواو أحقُّ بالعطف[٢] "[٣] ؛ إذ

" كُلُّ بابٍ فَأَصْلُهُ شيء واحد ، ثم تدخل عليه دواخل ؛لاجتماعها فى المعنَى "[٣] ؛ يريد " أنّ كُلَّ بابٍ ذى أدوات ففيه أداة هى الأصل ، و باقى أدواته فروع "[٤] .

و لـمّا كانت الأصول تعلو على الفروع ، و " الفروع أبدًا تَنْحَطُّ عن درجات الأصول "[٥] ، تَوَسَّعُوا فى الأصول و الأُمَّهَات ، فخصُّوها بزيادة أحكام و تصرُّفات ؛ فإنّ " من عادتهم التصرُّفَ فى الأصول دون الفروع "[٦] . قلتُ : فتلك منزلة الواو من أخواتها العواطف ، فهى " أصل حروف العطف[١] ؛ ولهذا انفردت عن سائر حروف العطف بأحكام "[٧] ، و قد أحصوا من هذا خمسة عشر حكمًا[٨] ، أو ستة عشر[٩] ، و ذا حُكْمٌ جديدٌ خُصَّتْ به عندى فَأُولِيكَ هنا إيّاه ، هو سَلَمٌ لنا ، لم يَسْبِقْ إليه أحدٌ، و لا وُضِعَتْ عليه يداه .

(١،١) انظر : ابن يعيش ٨/٩٠ ؛ الأشباه و النظائر ٢/٩٣ . (٢) أى : أحقُّ برياسته ، و أجدر أن تتصدَّر حروفَ الباب جميعًا . (٣،٣) المقتضب ٢/٤٥ . (٤) ياسين (على شرح التصريح) ١/٣٥ .

(٥) الإنصاف ١/٢٢٩ ، ٣٦٧ ، وانظر لهم فى هذا أيضًا : أسرار العربية ص ٦٢ ؛ ابن يعيش ١/١٠٣، ١١٧؛ ٦/٧٨ ، ٨٢ ؛ ٨/٣٤ ؛ الأشباه و النظائر ١/٢٥٤-٢٥٧ . (٦) الأشباه و النظائر ١/٢٥٦ .

(٧) الأشباه و النظائر ٢/٩٣ . (٨) تلك جملة ما انفردت به من أحكام = على ما جاء فى المغنى ٢/٣٥٥-٣٥٧ = . (٩) هذه عِدَّتُها عند السيوطى ، حيث زاد إلى ما ذكره ابن هشام حكمًا جديدًا ؛ فانظر : الأشباه و النظائر ٢/٩٣ ، ٩٤ . و انظر ص ٢٠ هامش ٨ حيث هذا نَفْسُه ، قدّمناه هناك لمثل ما نحن عليه هنا من المناسبة .

و إنْ أَرَدتَّ أن يستحكم عندك أَمْرُ اختصاص الواو بهذا ، فاسْتَبْدِلْ بها فى : (أعجبنى زيدٌ و كرمُه) – أيًّا مِنْ أخواتها ، ثمَّ انظر هل بَقِىَ فيه مِنْ معنَى (التوطئة) المُعْتَزَمَةِ شيء ؟

• هذا التركيب تتعدَّد صُوَرُهُ و أشكاله ، و إنْ كان مآلها جميعًا إلى أصل واحد ؛ كـ(الجِنْس) يكون تحته (أنواع)، فتصير كُلُّها كالفروع له . فإنْ تَبَاعَدَ – عندك – ما بين هذه الصُّور أو الفروع ، فاجْعَلِ الفرع منها – : (نوعًا خاصًّا)[١] ، فإنْ زادت القُيُودُ و العوارض ، فليكُنْ هذا الشّكل (صِنْفًا) لـ(نوع) ؛ " فإنّ الاسم نوع من الكلمة ، فإذا قُيِّدَ بالجنسية أو العَلَميّة – مثلًا – كان (صِنْفًا) "[٢] .

و أيًّا ما كان ، فإليك بيانًا بهاتيك الصُّوَر :

* التى جَرَى بها قلمُ الزمخشرى فى تضاعيف ما سطره عند اضطلاعه بتفسير آيٍ من الكتاب ، خَرَّجَهَا فى كشّافه على هذا التركيب ،

* أو التى كانت نِتَاجًا لمحاولتنا (القياسَ) على بعضٍ من هذه الآى الكريمات .

= (أعجبنى زيدٌ و كرمُه) ، و نحوها : (رَجَوْتُ زيدًا و فَضْلَه) ؛ هذا هو الأصل ، و البواقى كلّهنّ فروع عليه .

= (عجبْتُ مِنْ نفْسى و مِنْ إشفاقها)؛ ففى تلك الصُّورة – على ما ترى – تكرارُ العامل ، إلا أنّ هذا التكرار لا يَنْفِى عنها ما تَسْتَوْجِبُهُ من زيادة الالتباس الماثل ، و قوّة الاختصاص الحاصل .

= (زيدٌ يُفِيدُك فى هذه المسألة و **ما**[٣] **قَدَّمَهُ** إليك قَبْلَ ذلك مِنْ **رَأْيٍ** فيها) ، و نحوها : (زيدٌ يفيدك فى هذه المسألة و **ما**[٣] **قُدِّمَ** إليك قبل ذلك من **رأيه** فيها) –

---

(١) " النوع الخاصّ : هو ما يشتمل على كثيرين متَّفِقِين فى الحُكْم ؛ كالرَّجُل " اهـ الكليات ص ٣٣٩ .

(٢) الكليات ص ٨٨٧ . (٣،٣) أى : على عطف الموصول على : (زيد) ، أو ضميره فى جملة الخبر ؛ لمكان الفصل بالمفعول ، و الجار و المجرور – أعنِى : الكاف من: (يفيدك) ، و ما بعدها من الجار و المجرور – . قلتُ: و لا يخفاك أن الفصل بأحدهما يكفى . (و قد تقدم لنا هذا فى ص ٩ هامش ١) .

ببناء فِعْل (التقديم) للمجهول[١] – .

و ينبغى هنا أن يكون ما قُدِّمَ من الرأى موصولًا بزيد و نَظَرِهِ ، و هو ما يرشد إليه تعريفُ معمول (مِنْ) البيانية بإضافته إلى ضمير زيد فى قولنا : (مِنْ رأيه فيها) ، فإنْ أَبَى المتكلِّم – فى هذه الصورة – إلا أن يقول : (و ما قُدِّمَ مِنْ رأيٍ) ، فَيَأْتِىَ بـ(الرَّأْيِ) منكورًا =: كان ذلك منه خَلْفًا ، ما لم تَكُنْ نِيَّتُهُ معقودة على ما أزلفنا من معنَى الإضافة.

= (اعلم أنّ ما حَازَهُ محمدٌ مِنْ كريم المَنَاعِتِ و الخِلال فأنّ للإسلام عُظْمَهُ و للوالدَيْن و الأعمام و الخُؤُولة و المَشْيَخَةِ الذين درس عليهم) .

ذُكِرَ الإسلامُ ؛ توطئةً و تمهيدًا لِذِكْرِ الوالدَيْن (المسلمَيْن) ، و الأعمام و ... و ... ؛ فإنّ للأبناء – فى الإسلام – على هذه الأصناف المذكورة ، أو تلك الفئات المنظورة[٢] = : حَقَّ الرِّعاية و التربية ، و سُؤَالَ التعهُّدِ و تحفيظِ العلوم .

و المعنَى : اعلم أنّ ما حازه محمدٌ ممّا ذُكِرَ فأنّ عُظْمَهُ للوالدَيْن المنسوبَيْن إلى دين الإسلام[٣] كنسبة (كَرَمِ زيدٍ) إلى : (زيد) فى : أعجبنى زيدٌ و كرمُهُ ؛ ففى كلتا النِّسْبَتَيْن من قوّة الملابسة و الاختصاص ما لا يَخْفَى . فلمّا كان تأثير الوالدَيْن (المسلمَيْن) فى أبنائهما من تأثير الإسلام فيهم بسبب ؛ لمكان الحُقُوق التى أَوْجَبَهَا الإسلامُ للأبناء على الآباء – : سُلِكَ بالعبارة هذا المسلك .

و يُؤْخَذُ من هذه الصُّورة جوازُ تعدُّد المعاطيف ما كان بينها و بين متبوعها من الالتباس نحوٌ ممّا بين (زيد) و : (الكرم) فى : أعجبنى زيدٌ و كرمُهُ ، ولولا هذا لبطل معنَى (التوطئة) الذى من أجله تَسَارَعَ الحُسْنُ إلى العبارة ، فكانت من البراعة فى أعلى مراتبها ، و أَقْصَى مراقيها .

---

(١) أى : قياسًا على ما جاء فى التلاوة : (قل الله يفتيكم فيهنّ و ما يُتْلَى عليكم فى الكتاب فى يتامى النساء) ١٢٧/ النساء .

(٢) أى : المَرْجُوَّة ؛ قال فى الأساس : " سَيِّدٌ منظور : يُرْجَى فضله و ترمقه الأبصار " اهـ نظر (٤٥٦/٢) . و فى اللسان : " المنظور : الذى يُرْجَى خيره " اهـ نظر (٤٤٦٨/٦) .

(٣) أى : و مَنْ عُطِفَ عليهما هنا أيضًا مِمَّنْ تَتَبَادُهُ أَوَاصِرُ الرَّحِمِ و الدِّين جميعًا .

إلا أنّ تلك الصورة تحتاج إلى مهارة و دراية ، و إلى فَضْلِ بَصَرٍ بتصاريف الخطاب ، إذ لا يَنْبَسِطُ لها كُلُّ لسان ، و لا يُؤْتَى ماعُونَهَا إلا الخاصَّةُ من أرباب البيان، فإنها إليهم أقرب ، و مِنْ عامّتهم أَشْرَدُ و أَبْعَد .

• قد شامَمْتُ الزمخشريَّ ، و بَلَوْتُ مذهبه فى التركيب المنظور ، فوجدتُّه أَمْلَأَ فائدة ، و أَرْجَى عائدة : **أمّا كونه أملأ فائدةً** فقد أَفْرَطْتُ لك غير مَرّةٍ فى غير موضعٍ ما يفيده هذا العطفُ من تقوية الاختصاص بين المتعاطفَيْن[١] ، بخلاف قَرِينَيْهِ (إضافةً) و (بدلًا) ، **و أمّا كونه أرجى عائدةً** فَلِمَكَانِ اطِّراده و استبداده بقَبُولِ (القياسِ) عليه فى نحو تلك المواضع من مَظَانِّ الملابسة و الاختصاص ، حقيقةً كان هذا أو مجازًا ، و هو ما يَضِيقُ عنه تخريجُ أبى حيان لمواطن هذا العطف – على ما أزلفناه لك آنفًا[٢] – .

انظر كيف تَوَسَّلَ الزمخشريُّ إلى غَرَضِهِ حين خَرَّجَ على التركيب المنظور – : قوله تعالى : (يخادعون الله و الذين آمنوا)[٣] ، فالعقلُ يَقْضِى ألّا ملابسة هنا بين المتعاطفيْن على الحقيقة ؛ فإمَّا لا فلتكن الملابسة هنا مجازًا ؛ فَيَا مَجَازًا[٤] ! يُعَالِى الصَّوْتَ بِدَعْوَاه،

يَدْعُو (المجازَ) و يستحضره ؛ فهذا أَوَانُه و وقْتُه ، و هو ما يُنَادِى عليه قولُه: "و لـمّا كان المؤمنون من الله بمكـان ، سُلِكَ بهم ذلك المَسْلَك "[٥] ؛ يريد أنّهم مِنَ الكرامة عليه سبحانه ! ، و مِنْ صُنْعِهِ لهم و إحسانِهِ تعالى ! إليهم بمكان مكين ؛ فتلك – عنده – مُلابَسَتُهُم لجنابه ، تَقَدّستْ ذاتُه، و تنزّهتْ صفاتُه . و لا يخفاك أنّ فى هذا التخريج من الحُسْن ما لا تكاد تَجِدُ مِثْلَهُ إلا فى قول الزمخشرىّ . أرأيتَ !! نَزَّلَ الالتباسَ المجازىَّ منزلةَ

(١) انظر ص ٦–١١ ، ١٥–١٧ . (٢) انظر ص ٢٠ ، ٢١ ، و ستقف قريبًا فيما تستقبل من كلامنا على هذا (الضّيق) الذى يقدح فى تخريج أبى حيان لهذه المواضع (انظر ص ٤٨) .

(٣) ٩/ البقرة . (٤) يريد : يا مجازِى ، و هو الأصل ، فَقَلَبَ الياء ألفًا ؛ ليكون أَنْدَى للتصويت به ؛ فـ"الألف أكثر مدًّا مِنْ أَخَوَيْه " اهـ الرضى ٢٦٥/٢ ، أو : " أشدُّ امتدادًا " كما قال فى سرّ الصناعة ٦٢/١ ؛ يُنَادِى (مجازه) – و الإضافة هنا لأدنى ملابسة – فيقول له : تَعَالَ يا مجاز ، فهذا حِينُك و أوانك .

(٥) الكشاف ١٧٢/١ (و قد تقدّم هذا فى ص ٧) .

الالتباس الحقيقىّ ، فَاطَّرَدَ بالتَّجَوُّز رَأْيُه ، و نَجَزَ بالاتِّسَاع وَأْيُه ؛ فلا يُسْتَكْثَرُ لِقِيلِهِ كثيرُ الثَّناء ، و لا يَضِيقُ مكانُهُ من الحُسْن عن وَاسِعِ الإطراء .

لكنّك لو ذَهَبْتَ تخرِّج : (يخادعون الله و الذين آمنوا)[١] على أنها من قبيل عطف الخاصِّ على العامِّ – كالذى وَقَفْنَاكَ عليه آنفًا من قول أبى حيان[٢] – ما اتَّجَهَ ذلك فيه ، و لا أجَابَكَ المعنَى إليه ، بل صَدَّ بِوَجْهِهِ عنك مَتَى أَرَدتَّهُ عليه .

قلتُ : فلهذا من الفَرْق كان مذهبُ الزمخشرىِّ – عندى – أَعْلَى و أَصْلَح، و طريقُهُ فى البيان أَوْضَح ، و لسانُ مُطْرِيه أَفْصَح .

• وَفَدَ الخاطرُ عَلَىَّ بتساؤلٍ مُؤَدَّاه : أَرَأَيْتَكَ إنْ جَاءَ شىءٌ من ذلك بالإضمار دون الإظهار ؛ كأنْ يقول قائل : (أَعْجَبْتَنِي و كَرَمُك) – بعطف (الكرم) على (التاء) ؛ لمكان الفصل بضمير المفعول – : هل يَبْقَى هذا النّحوُ مِنْ قِيلِهِ دليلًا على (الملابسة) بين المتعاطفَيْن ، و سبيلًا إلى تقوية (الاختصاص) بينهما ؟

قلتُ : كَلَّا ، بل الإضمارُ هنا رِدَّةٌ مَأْبِيَّهْ ، و وِجْهَةٌ غيرُ مَأْتِيَّهْ ، و قَلَّ أَحَدٌ له بَصَرٌ بوجوه الكلام إلا و يَرَى أنّ الإظهار أَمْثَلُ هنا قَبِيلًا ، و أَقْوَمُ من الإضمار قِيلًا . ذلك

أنّ حُصُولَ العِلْم بالذّوات و صفاتها إنما هو فَرْعٌ على تَصوُّر حقائقها و أجناسها ، حتى إذا ما تَعَيَّنَتْ تلك الذوات ، و أُرِيدَ التعبيرُ عنها و الدّلالةُ عليها ، أو التوطئةُ بها ، و الإحالة إليها ، و كان ذلك فى مواضع تقتضيهم إبرازًا لها و إعلاءً لشأنها – : عَمَدُوا هنالك إلى (مُظْهَرَاتِ) الأسماء دون (مُضْمَرَاتها) ؛ مبالغةً فيما عَقَدُوا عليه مِنْ إرادة التّعيين و الاختصاص ، أَلَا تَرَى أنّ الأعلام لمّا تعيَّنتْ مُسَمَّيَاتُها ، لم يُسَامِحُوا أنفسهم أَلْبَتَّةَ فى شىءٍ من التحريف يَلْحَقُها، حتى لقد وَرَدَ عن كُبَرَائهم فى هذا –: "الأعلامُ لا طريق إلى تحريف شىءٍ منها ، بل هى مُؤَدَّاةٌ بأعيانها"[٣]؛ أى أنّهم يُؤَدُّونها بأعيانها كما هى؛ مُحَافظةً منهم على (التعيين) المُعْتَزَم .

---

(١) ٩/ البقرة . (٢) انظر ص ٢٠ ، ٢١ . (٣) المحتسب ٢٤٩/٢ .

ذلك أَسْبَقُ ما فى هذا إلىَّ .

و إنّ لنا لَعِبْرَةً فى خُرُوج الكلام عن مُقْتَضَى الظاهر ، حين يُقِيمُون المُظهر مُقَامَ المُضْمر إذا تَقَاضَاهُم المَوْضِعُ تفخيمًا و تعظيمًا ، أو نحوهما ممّا لا يُنَاسِبُهُ أنْ يُعَبَّرَ عنه بالضمير ؛ لما عليه الضمير غالبًا من خِفَّةٍ فى اللفظ و اختصار[١] ؛ قلتُ : فكيف يَتَّجِهُ هذا إذنْ ، و المَقَام هنا مقامُ (تَعْيِينٍ) بإكبار ؟!!

و مَنْ منّا لا يكون أَسِيرَ رهبةٍ و أَخِيذَ خَوْفٍ إذا استمع لفاتحة (الحاقّة) تُتْلَى عليه : (الحاقّة . ما الحاقّة)[٢] ؟ قالوا : " الأصل : الحاقة ما هى ؛ أَىْ : أَىُّ شىءٍ هى ؛ تفخيمًا لشأنها ، و تعظيمًا لهولها ، فوُضع الظاهر موضع المضمر ؛ لأنّه أَهْوَلُ لها "[٣] .

ثمَّ مَنْ منّا لم يُرْعِدْه الخوفُ ؛ لمكان تكرار (الموت) ظاهرًا أُقِيمَ مُقَامَ مضمرٍ فى قول من قال[٤] :

لا أَرَى الموتَ يسبقُ الموتَ شىءٌ نَغَّصَ الموتُ ذا الغِنَى و الفقيرا

" فصرَّح باسم الموت ثلاث مرّات ؛ تخويفًا ، و زيادةً فى تمكينه بذهن السامع "[٥] ؟

و ممّا هو مِنْ هذا بسبب – : ما وَقَعَ إلىَّ من كلام الكشاف على سورة القَدْر ، فذلك حيث يقول الزمخشريّ : " عَظَّمَ القرآنَ من أَوْجُه : أنّه جاء بضميره[٦] دون اسمه الظاهر[٦] ؛ شهادةً له بالنباهة و الاستغناء عن التّنْبِيه عليه ... "[٧]؛ ففى قوله دليل على

(١) أى " لأنك تستغنى بالحرف الواحد عن الاسم بكماله ، فيكون ذلك الحرف كجزء من الاسم " اهـ ابن يعيش ٨٤/٣ . (٢) ١ ، ٢/ الحاقّة . (٣) الكشاف ١٤٩/٤ . و هو أيضًا – بلفظه – فى : الرازى ١٩٧/٨ ؛ البيضاوى ص ٧٨٤ ؛ النسفى ٢٨٥/٤ ؛ أبى السعود ٢٢٩/٨ . و انظر فى نحو هذا أيضًا : معانى الزجاج ٢١٣/٥ ؛ الخصائص ٥٤/٣ ؛ تحرير التحبير ص ٣٧٦ .

(٤) هو عدىّ بن زيد ، و قيل : سوادة بن عدىّ ، و قيل : بل غيرهما ، انظر – فيمن أنشده –: سيبويه ٦٢/١؛ السيرافى ٣٦/٣ ؛ ابن السيرافى ٨٧/١ ؛ الخصائص ٥٣/٣ ؛ الأمالى الشجرية ٣٧٠/١ ؛ ٦/٢ ؛ اللسان : نغص (٤٤٨٨/٦) ؛ المغنى ٥٠٠/٢ . (٥) د. عبد القادر حسين : فنّ البلاغة ص ٢٧٧ .

(٦،٦) أى حين قال تعالى : (إنا أنزلناه) ، و إنْ لم يتقدّم للقرآن ذِكْر .

(٧) الكشاف ٢٧٣/٤ (ببعض تصرّف و حذف)، و نحوه أيضًا فى: الرازى ٤٤٢/٨ ؛ البيضاوى ص ٨٣٤ ؛ =

أنّ الأصل فى تعيين الشىء ، و التنبيه عليه أنْ يكون بالظاهر دون المضمر . قلتُ : فَمِنْ أجل هذا ما كان إيقاع الظاهر موضع الضمير فى مواطن التعيين و التنبيه أَمْثَلَ مِنْ إجراء الكلام على ما يَقْضِى به ظاهرُهُ من التعبير بالضمير .

لقد حقَّ قولُ مَنْ قال : " مَنْ عَرَفَ طريقَ القوم فى اللغة ، سَقَطَتْ عنه مَئُوناتُ التَّعَسُّفِ و الشُّبَه "[١] .

* * *

و بعدُ ، فهذا اغْتِرَاقٌ – عَلَى انْتِشار – ، و تحقيقٌ – عَلَى انْبِهَار – : عَقَدتُّ للاغتراق أَلْوِيَةَ الجِدّ ، و أَطْلَقْتُ للتحقيق عُقُلَ الجُهْد .

ثُمَّ جَعَلْتُ أَمْضِى فى سبيلى : لا أُحَاشِى الحاذِق ، و لا أُحَاذِرُ السَّابِق ، و أنا المُتَأَخِّرُ اللَّاحِق !!

فَكَمْ نَاكَرْتُ و نَافَرْت ، أُشَامُّهُمْ ؛ تَدْبِيرًا ، و أُحَاجُّهُمْ ؛ تحْرِيرًا ، لا أُفَرِّطُ فى الحِجَاج، و لا أُفْرِطُ فى اللَّجَاج ، فَرَكِبْتُ مِنْ طُرُقِ الحِجَاجِ ما لا يَهْتَدِى تَارِكُهَا ، و لا يَضِلُّ عن الحَقِّ سَالِكُهَا، فَعَسَى ألّا أَكُونَ مِمَّنْ زَلُّوا عن المَنَاهِج، فَوَقَعُوا فى شَرِّ المَرَاتِج .

و لله الحمدُ فى الأُولَى و الآخرة .

= النسفى ٣٧٠/٤ ؛ البحر المحيط ٤٩٦/٨ ؛ أبى السعود ٥٠٠/٨ ؛ حاشية الجمل ٥٦٥/٤ .

(١) المحتسب ١٧٧/١ .

ثَبَتٌ بالمصادر و المراجع

أوّلاً : المطبوع منها بالعربيّة

إبراهيم عوضين (الدكتور)
و
السيد عوضين
١- مقدّمة تحقيق تفسير الماتريديّ ، المسمَّى : (تأويلات أهل السُّنَّة)، تتصدّر الجزء الأول فى الصفحات من ٩ إلى ٣١ ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، مطابع الأهرام التجارية ١٣٩١ هـ = ١٩٧١ م .

الأزهريّ خالد بن عبد الله بن أبى بكر بن محمد بن أحمد ٩٠٥هـ
٢- التصريح بمضمون التوضيح ، المعروف بشرح التصريح على التوضيح ، عيسى الحلبى ، القاهرة (بدون تاريخ) .

الإستراباذيّ رضيّ الدين محمد بن الحسن ٦٨٦هـ
٣- شرح الرضى على الكافية ، تحقيق د. يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قار يونس ، ليبيا ١٩٧٣ - ١٩٧٨م .

الأشمونيّ نور الدين أبو الحسن على بن محمد بن محمد بن عيسى ٩٢٩هـ
٤- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، المعروف بشرح الأشمونى ، عيسى الحلبى ، القاهرة (بدون تاريخ) .

ابن أبى الإصبع
المصريّ أبو محمد زكيّ الدين عبد العظيم بن عبد الواحد بن ظافر ٦٥٤هـ
٥- تحرير التحبير فى صناعة الشعر و النثر و بيان إعجاز القرآن ، تحقيق د. حفنى محمد شرف ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ١٣٨٣هـ .

الأصبهانيّ أبو الفرج على بن الحسين بن محمد بن أحمد القرشى ٣٥٦هـ
٦- الأغانى ، الجزء السادس ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف و الترجمة و الطباعة و النشر (مصوَّرة عن طبعة دار الكتب) .

الأنبارىّ كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبى سعيد ٥٧٧هـ

٧- أسرار العربية ، طُبع فى مدينة ليدن بمطبعة بريل ١٣٠٣ هـ = ١٨٨٦ م .

٨- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ١٩٨٢ م .

الباقلاّنىّ القاضى أبو بكر محمد بن الطيب ٤٠٣هـ

٩- إعجاز القرآن ، تحقيق السيد أحمد صقر ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف بمصر ١٩٧١م .

أبو البقاء الحسينى أيوب بن موسى الكفوى ١٠٩٤هـ

١٠- الكُلِّيَّات ، تحقيق د. عدنان درويش ، و محمد المصرى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٩٨م .

البيضاوىّ القاضى ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد ٦٨٥هـ

١١- أنوار التَّنْزِيل و أسرار التأويل ، مطبعة محمد على صبيح ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٤٤هـ = ١٩٢٦م .

ابن تغرى بردى جمال الدين أبو المحاسن يوسف الأتابكى ٨٧٤هـ

١٢- النجوم الزاهرة فى ملوك مصر و القاهرة ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف و الترجمة و الطباعة و النشر (مصوَّرة عن طبعة دار الكتب) .

أبو تمام حبيب بن أوس الطائى ٢٣١ هـ

١٣- ديوان أبى تمام بشرح الخطيب التبريزىّ ، تحقيق محمد عبده عزّام ، الجزء الأول، الطبعة الرابعة ، دار المعارف بمصر ١٩٧٦ م .

التّهانوىّ محمد على الفاروقى المُتَوَفَّى فى القرن الثانى عشر الهجرى

١٤- كشّاف اصطلاحات الفنون ، تحقيق د. لطفى عبد البديع ، الجزء الثانى : الهيئة المصرية العامة للتأليف و النشر ١٩٦٩م .

تيمور محمود ١٩٧٣ م

١٥- مشكلات اللغة العربية ، مكتبة الآداب ، المطبعة النموذجية ، القاهرة (بدون تاريخ) .

الثّعالبيّ أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل ٤٢٩هـ

١٦- فقه اللغة و سرّ العربية ، المكتبة التجارية الكبرى ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة (بدون تاريخ) .

الجرجانيّ أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن ٤٧١هـ

١٧- أسرار البلاغة ، تعليق د. محمد عبد المنعم خفاجى ، مكتبة القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٧٢م .

١٨- دلائل الإعجاز ، تحقيق محمود شاكر ، مكتبة الخانجى ، مطبعة المدنى ، القاهرة ١٩٨٤م .

الجرجانيّ أبو الحسن السيد الشريف على بن محمد بن على ٨١٦هـ

١٩- حاشية الجرجانيّ على (كشّاف) الزمخشرى ، طُبِعَتْ بهامش الجزء الأول فى الصفحات من ٣ إلى ٢٦١ ، مصطفى الحلبى ، القاهرة ١٩٦٨م .

الجَمَل سليمان بن عمر العجيلى الشافعى الشهير بـ(الجَمَل) ١٢٠٤هـ

٢٠- الفتوحات الإلهيّة بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفيّة ، وتُعْرَفُ باسم : (حاشية الجَمَل) ، عيسى الحلبى ، القاهرة (بدون تاريخ) .

جُمْهُور شعراء هُذَيْل

٢١- ديوان الهُذَلِيِّين ، الدار القومية للطباعة و النشر ، القاهرة ١٣٨٥هـ = ١٩٦٥م (مُصَوَّرة عن طبعة دار الكتب) .

ابن جِنِّى أبو الفتح عثمان ٣٩٢هـ

٢٢- الخصائص ، تحقيق محمد على النجار ، دار الكتب المصرية : الجزء الأول ١٩٥٢م ؛ الجزء الثانى ١٩٥٥م ؛ الجزء الثالث ١٩٥٦م .

٢٣- سرّ صناعة الإعراب ، تحقيق د. حسن هنداوى ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الثانية ١٩٩٣ م .

٢٤- المحتسب فى تبيين وجوه شواذّ القراءات و الإيضاح عنها ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة : الجزء الأول ١٩٦٦م (بتحقيق : على النجدى ناصف ، و د. عبد الحليم النجار ، و د. عبد الفتاح إسماعيل شلبى) ؛ الجزء الثانى ١٩٦٩م (بتحقيق : على النجدى ناصف ، و د. عبد الفتاح إسماعيل شلبى) .

٢٥- المنصف : شرح كتاب (التصريف) للمازنىّ ، تحقيق : إبراهيم مصطفى ، و عبد الله أمين، مطبعة مصطفى الحلبى ، القاهرة ، الطبعة الأولى: الجزء الأول ١٩٥٤م .

الحسينىّ أبو الطيّب صديق بن حسن بن على

٢٦- الرَّوْضَة النَّدِيَّة : شرح الدُّرَر البهيّة ، دار التراث ، القاهرة (بدون تاريخ) .

أبو حيّان أثير الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف بن على ٧٤٥هـ

٢٧- إرتشاف [1] الضَّرَب من لسان العرب ، تحقيق د. مصطفى أحمد النّماس، الجزء الأول : مطبعة النسر الذهبى ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٨٤م ؛ الجزء الثانى: مطبعة المدنى ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٨٧م ؛ الجزء الثالث : مطبعة المدنى ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٨٩م .

٢٨- البحر المحيط ، الطبعة الأولى ، مطبعة السعادة ، القاهرة ١٣٢٨هـ .

(١) الهمزة هنا مقطوعة ، و قد حَقَّقْتُ القول فى هذا مِنْ قبلُ؛ انظر – إنْ شئتَ –: هامش ٦ من ص٢٢١ فى كتابى: (من زيادة الأحرف الهوامل فى التراكيب) ، و زِدْ على ما أَحَلْتُكَ عليه هناك : المقتضب ٣٦٦/٣ ؛ السيرافى ١٩١/١١ ، ١٩٢ ؛ ابن يعيش ٣١/١ ؛ الهمع ١٥٥/٢ .

الخضرىّ محمد بن مصطفى الخضرى بن حسن ١٢٨٨هـ

٢٩- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ، عيسى الحلبى ، القاهرة (بدون تاريخ) .

الرَّازِىّ فخر الدين محمد بن ضياء الدين عمر ٦٠٦هـ

٣٠- مفاتيح الغيب ، المشتهر بـ (بالتفسير الكبير) ، المطبعة الحسينية المصرية و المطبعة العامرة الشرفية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٣٢٤ - ١٣٢٧هـ .

الرّمّانى أبو الحسن على بن عيسى ٣٨٤هـ

٣١- معانى الحروف ، تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبى ، دار نهضة مصر ، القاهرة ١٩٧٣ م .

الزَّجَّاج أبو إسحاق إبراهيم بن السّرىّ بن سهل ٣١١هـ

٣٢- معانى القرآن و إعرابه ، تحقيق د. عبد الجليل شلبى ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٨٨م .

الزَّرْكشىّ بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر ٧٩٤هـ

٣٣- البرهان فى علوم القرآن ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، عيسى الحلبى ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٧٢م .

زكريا الفقى (الدكتور)

٣٤- مِنْ زيادة الأحرُف الهوامل فى التراكيب : بَحْثٌ فى أصول النّبر الدلالى و صُوَرِهِ فى العربية ، الدار المصرية للنشر و التوزيع ، الإسكندرية ٢٠٠٣م .

٣٥- نَحْوُ الزمخشرى بين النّظَر و التطبيق ، المكتب الإسلامى ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٦ م .

الزَّمخشرىّ جار الله أبو القاسم محمود بن عمر ٥٣٨هـ

٣٦- أساس البلاغة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثالثة ١٩٨٥م .

٣٧- ربيع الأبرار و فصوص الأخبار ، الجزء الثالث : تحقيق د. عبد المجيد دياب، و مرزوق على إبراهيم ، دار الكتب و الوثائق القومية بالقاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م .

٣٨- الكشّاف عن حقائق التَّنْزِيل و عيون الأقاويل فى وجوه التأويل، مصطفى الحلبى ، القاهرة ١٩٦٨م .

٣٩- المُفَصَّل فى علم العربية، و بذيله كتاب: المُفَضَّل فى شرح أبيات المُفَصَّل، للسيد محمد بدر الدين النعسانى الحلبى ، مطبعة التقدُّم بمصر ١٣٢٣هـ .

ابن السَّرَّاج أبو بكر محمد بن السّرىّ ٣١٦ هـ

٤٠- الأصول فى النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٥ م .

أبو السُّعُود محمد بن محمد العمادى ٩٥١هـ

٤١- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، طُبِعَ بهامش تفسير الرّازى : (مفاتيح الغيب) ، المطبعة الحسينية المصرية و المطبعة العامرة الشرفية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٣٢٤ - ١٣٢٧هـ .

سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ١٨٠هـ

٤٢- الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، الجزء الأول: دار القلم ، القاهرة ١٩٦٦م؛ الجزء الثانى : دار الكاتب العربى ، القاهرة ١٩٦٨م ؛ الجزء الثالث : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣م ؛ الجزء الرابع : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥م .

السِّيرافىّ أبو سعيد الحسن بن عبد الله ٣٦٨هـ

٤٣- شرح كتاب سيبويه ، الجزء الثالث بتحقيق د. فهمى أبو الفضل ، دار الكتب المصرية ، الطبعة الأولى ٢٠٠١م ؛ الجزء الرابع بتحقيق د. محمد هاشم عبد الدايم ، دار الكتب المصرية ١٩٩٨م ؛ الجزء الخامس بتحقيق د. محمد عونى عبد الرءوف ، دار الكتب و الوثائق القومية بالقاهرة ٢٠٠٣م ؛ الجزء السادس بتحقيق د. محمد عونى عبد الرءوف ، دار الكتب و الوثائق القومية بالقاهرة ٢٠٠٤م .

ابن السِّيرافيّ أبو محمد يوسف بن أبى سعيد الحسن بن عبد الله ٣٨٥هـ

٤٤- شرح أبيات سيبويه ، تحقيق د. محمد على الرّيّح هاشم ، مكتبة الكليات الأزهرية و دار الفكر ، مطبعة الفجالة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٤م .

السيوطىّ جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر ٩١١هـ

٤٥- الإتقان فى علوم القرآن ، مصطفى الحلبى ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٩٥١م.

٤٦- الأشباه و النظائر فى النحو ، تحقيق طه عبد الرءوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ١٩٧٥م .

٤٧- الإقتراح [1] فى علم أصول النحو ، تحقيق د. أحمد محمد قاسم ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٧٦م .

٤٨- تفسير الجلالين ، المطبعة العامرة البهيّة ، القاهرة ١٣٤٦هـ .

٤٩- المزهر فى علوم اللغة و أنواعها ، تحقيق : محمد جاد المولى ، و على البجاوى ، و محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى الحلبى ، القاهرة (بدون تاريخ) .

٥٠- المطالع السعيدة : شرح السيوطى على ألفيّته المُسَمَّاة بالفريدة فى النحو و التصريف و الخطّ ، تحقيق د. طاهر حمودة ، الجزء الأول ، الدار الجامعية للطباعة و النشر ، الإسكندرية ١٩٨١ م .

٥١- همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى علم العربية ، عُنِىَ بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعسانى ، مطبعة السعادة ، القاهرة ١٣٢٧هـ .

الشافعىّ الإمام المُطَّلِبِىّ محمد بن إدريس ٢٠٤هـ

٥٢- الرِّسَالة ، تحقيق أحمد شاكر ، مطبعة مصطفى الحلبى ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٤٠م .

(١) انظر هامش ١ من ص ٥٤ .

ابن الشَّجَرِىّ ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن على بن محمد ٥٤٢هـ

٥٣- أمالى ابن الشَّجَرِىّ ، تحقيق د. محمود محمد الطناحى ، مكتبة الخانجى ، مطبعة المدنى ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٩٢م .

الصَّبَّان أبو العرفان محمد بن على ١٢٠٦هـ

٥٤- حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفيّة ابن مالك ، عيسى الحلبى ، القاهرة (بدون تاريخ) .

الطَّبَرِىّ أبو جعفر محمد بن جرير ٣١٠هـ

٥٥- جامع البيان عن تأويل آى القرآن ، حقّقه و علّق حواشيه محمود محمد شاكر، راجعه و خرَّج أحاديثه أحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر ١٩٦٩ - ١٩٧٢م . (الأجزاء : الأول و الثالث و الرابع و الخامس والتاسع).

الطّنَاحِىّ (الدكتور) محمود محمد ١٩٩٩ م .

٥٦- مقدّمة تحقيق : (كتاب الشعر) للفارسىّ ، مكتبة الخانجى ، مطبعة المدنى ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٨٨ م .

عبد القادر حسين (الدكتور)

٥٧- فنّ البلاغة ، مكتبة الآداب ، مطبعة الأمانة ، القاهرة ١٩٧٧ م .

ابن عصفور أبو الحسن على بن مؤمن بن محمد بن على الإشبيلى ٦٦٩هـ

٥٨- المقرّب ، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى ، و عبد الله الجبورى ، الطبعة الأولى ، مطبعة العانى ، بغداد ، الجزء الثانى ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢ م .

٥٩- الممتع فى التصريف ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الرابعة ١٩٧٩م .

العكبرىّ أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله ٦١٦هـ

٦٠- إملاء ما مَنَّ به الرحمن مِنْ وجوه الإعراب و القراءات فى جميع القرآن ، تصحيح إبراهيم عطوه عوض ، مطبعة مصطفى الحلبى ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٦٩م .

علىّ بن حمزة أبو القاسم البصرى التميمى ٣٧٥هـ

٦١- التنبيهات على أغاليط الرُّواة فى كتب اللغة المُصَنَّفَات، تحقيق عبد العزيز الميمنى الراجكوتى ، دار المعارف بمصر ١٩٧٧م .

ابن فارس أبو الحسين أحمد ٣٩٥هـ

٦٢- الصَّاحِبِيّ، تحقيق السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى الحلبى ، القاهرة ١٩٧٧م.

الفارسىّ أبو على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ٣٧٧هـ

٦٣- الحُجَّة فى علل القراءات السبع ، الجزء الثانى بتحقيق : على النجدى ناصف ، و د. عبد الفتاح إسماعيل شلبى ، الطبعة الثانية ، دار الكتب المصرية ٢٠٠٠م .

٦٤- كتاب الشعر ، أو : شرح الأبيات المشكلة الإعراب ، تحقيق د. محمود محمد الطناحى ، مكتبة الخانجى ، مطبعة المدنى ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٨٨م .

الفَرَّاء أبو زكريا يحيى بن زياد ٢٠٧هـ

٦٥- معانى القرآن، الجزء الأول بتحقيق أحمد يوسف نجاتى، و محمد على النجار، دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٥٥م ؛ الجزء الثانى بتحقيق محمد على النجار ، الدار المصرية للتأليف و الترجمة ، القاهرة ١٩٦٦م ؛ الجزء الثالث بتحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢م .

ابن قُتَيْبَة أبو محمد عبد الله بن مسلم الدِّينورىّ ٢٧٦هـ

٦٦- تأويل مشكل القرآن ، تحقيق السيد أحمد صقر ، دار التراث ، مطبعة الحضارة العربية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٧٣م .

٦٧- عيون الأخبار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف و الترجمة و الطباعة و النشر (مصوَّرة عن طبعة دار الكتب) .

٦٨- المعارف ، بعناية محمد إسماعيل الصاوى ، المطبعة الإسلامية بالأزهر ، الطبعة الأولى ١٩٣٤م .

القرطبىّ أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى ٦٧١هـ

٦٩- الجامع لأحكام القرآن ، دار الكاتب العربى للطباعة و النشر ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٩٦٧م (و هى مصوَّرة عن طبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٢م) .

القِفْطِيّ جمال الدين أبو الحسن على بن يوسف ٦٤٦هـ

٧٠- إنباه الرُّوَاة على أنباه النحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الجزء الثانى ، دار الكتب بالقاهرة ١٩٥٢م .

القيسىّ أبو محمد مكّىّ بن أبى طالب ٤٣٧هـ

٧١- الكشف عن وجوه القراءات السبع و عللها و حججها ، تحقيق د. محيى الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٤م .

الماتُرِيدىّ أبو منصور محمد بن محمد السمرقندى ٣٣٣ هـ

٧٢- تفسير الماتريدىّ ، المسمَّى : (تأويلات أهل السُّنَّة)، تحقيق و تعليق د. إبراهيم عوضين ، و : السيد عوضين ، المجلي الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، الجزء الأول، مطابع الأهرام التجارية١٣٩١هـ=١٩٧١م.

ابن مالك أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد ٦٧٢هـ

٧٣- تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد ، تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربى للطباعة و النشر ، القاهرة ١٩٦٧م .

المبرِّد أبو العباس محمد بن يزيد ٢٨٥هـ

٧٤- المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، الجزءان الأول و الثانى : مطابع الأهرام التجارية ١٣٩٩هـ ؛ الجزء الثالث : مطابع الأهرام التجارية ١٣٨٦هـ ؛ الجزء الرابع: مؤسسة دار التحرير للطبع و النشر ١٣٨٨هـ .

المُتَنَبِّى أبو الطّيّب أحمد بن الحسين بن الحسن الكندى الكوفى ٣٥٤هـ

٧٥- ديوان المُتَنَبِّى ، بشرح عبد الرحمن البرقوقى ، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة الاستقامة ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٣٨م .

محب الدين

أفندى محمد بن أبى بكر بن داود بن عبد الرحمن العلوانى ١٠١٦هـ

٧٦- تَنْزِيل الآيات على الشواهد من الأبيات ، المعروف بشرح شواهد الكشاف ، و هو ملحق بالجزء الرابع من (الكشاف) فى الصفحات من ٣١١ إلى ٥٦٨ ، مصطفى الحلبى ، القاهرة ١٩٦٨م .

المرادىّ بدر الدين أبو على الحسن بن قاسم بن عبد الله بن على ٧٤٩هـ

٧٧- توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك ، تحقيق د. عبد الرحمن على سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ، الجزءان الثانى والثالث ، الطبعة الثانية (بدون تاريخ) ؛ الجزء الرابع ، الطبعة الأولى ١٩٧٦م؛ الجزء الخامس ١٩٧٧ م .

ابن منظور جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن على بن أحمد ٧١١هـ

٧٨- لسان العرب ، تحقيق : عبد الله على الكبير ، و محمد أحمد حسب الله ، و هاشم محمد الشاذلى ، دار المعارف ، القاهرة (بدون تاريخ) .

الميدانى أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابورى ٥١٨هـ

٧٩- مجمع الأمثال، مطبعة عبد الرحمن محمد ، القاهرة ، الجزء الأول ١٣٥٢هـ ؛ الجزء الثانى ١٣٥٣هـ .

النّسفىّ أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود ٧٠١هـ

٨٠- مدارك التَّنْزِيل و حقائق التأويل ، عيسى الحلبى ، القاهرة (بدون تاريخ) .

النُّويرىُّ شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب ٧٣٣هـ

٨١- نهاية الأَرَب فى فنون الأدب ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف و الترجمة والطباعة و النشر (مصوَّرة عن طبعة دار الكتب) .

ابن هشام أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد المصرى ٧٦١هـ

٨٢- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، المشهور بـ (التَّوضيح) ، عيسى الحلبى ، القاهرة (بدون تاريخ) .

٨٣- شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، دار الاتحاد العربى للطباعة ، الطبعة الحادية عشرة ، القاهرة ١٩٦٨هـ .

٨٤- مُغْنِي اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، مكتبة و مطبعة محمد على صبيح، الجزء الأول: مطبعة المدنى، القاهرة (بدون تاريخ) ؛ الجزء الثانى : دار الاتحاد العربى للطباعة ، القاهرة (بدون تاريخ) .

ياسين العليمىّ الحمصىّ ١٠٦١هـ

٨٥- حاشية ياسين على: شرح التصريح ، عيسى الحلبى ، القاهرة (بدون تاريخ) .

ياقوت شهاب الدين أبو عبد الله بن عبد الله الحموى الرومى ٦٢٦هـ

٨٦- معجم الأدباء، نشرة د. أحمد فريد رفاعى ، دار المأمون بالقاهرة ، صدرت أجزاؤه العشرون فيما بين ١٩٣٦م - ١٩٣٨م .

ابن يعيش موفّق الدين أبو البقاء يعيش بن على بن يعيش ٦٤٣هـ

٨٧- شرح المُفَصَّل ، عُنِيَتْ بطبعه و نشره إدارة الطباعة المنيرية ، القاهرة (بدون تاريخ) .

ثانيًا : رسائل جامعيّة (بالعربيّة)

على جابر منصور (الدكتور)

المسائل الشِّيرازيّات ، لأبى علىٍّ الفارسىّ ، دراسة و تحقيق ، رسالة دكتوراه مقدَّمة إلى قسم اللغة العربية بكلية الآداب - جامعة عين شمس ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م ، بإشراف د. عفت الشرقاوى ، و د. محمود فهمى حجازى .